

سحر زكي

1432هـ - 2011م

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (102) وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا
تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً قَالَفَ بَيْنَ
قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ
النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ
تَهْتَدُونَ (103) وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ
وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ
الْمُفْلِحُونَ (104): آل عمران

المحتويات

| | |
|----------|--|
| 3..... | المحتويات |
| 5..... | تقديم |
| 8..... | سحر زكي - يونية 2011 |
| 9..... | الفصل الأول: مصر ما قبل ثورة 25 يناير 2011 |
| 12..... | عبد الناصر والمخابرات الأمريكية |
| 26..... | السادات ومعاهدة السلام الصهيونية الأمريكية |
| 55..... | مبارك والتحالف الصهيوني الأمريكي |
| 117..... | الفصل الثاني: مصر الثورة |
| 118..... | أيام فارقة في تاريخ مصر |
| 136..... | من ثمرات الثورة |
| 143..... | الفصل الثالث: تحديات الثورة |
| 144..... | كامب ديفيد من جديد |
| 163..... | مصر والمنظمات الدولية |
| 177..... | الاسلام دين ودولة |
| 197..... | الفتنة الطائفية |
| 203..... | الفصل الرابع: ماذا أفعل لو كنت رئيسا لمصر؟ |
| 204..... | على المستوى الداخلي |

| | |
|----------|--|
| 234..... | على المستوى الإقليمي..... |
| 255..... | على المستوى الدولي..... |
| 263..... | الفصل الخامس: مصر التي أتمناها..... |
| 263..... | رجال أحرار..... |
| 274..... | الصلبيون الجدد..... |
| 277..... | مصر البطل – من رحم ثورة 25 يناير 2011..... |
| 279..... | رسائل..... |
| 282..... | المراجع..... |

تقديم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

الثورة المصرية 25 يناير 2011: من هذا اليوم يبدأ تاريخ جديد للأمة، وكما قال رئيس وزراء إيطاليا: لا جديد في مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة، وكما قال ستولتبيرج رئيس وزراء النرويج: اليوم كلنا مصريون، حقا اليوم كلنا مصريون بعد أن نسي حكامنا هذه الحقيقة على مدار عقود كثيرة مضت، من محمد علي وأبنائه إلى حسني مبارك وأبنائه، نسوا تاريخ مصر وحاولوا أن يُنسوا شعب مصر تاريخه بتزويره حيناً وتأليفه أحياناً أخرى، وأبى شعب مصر الأصيل أن ينسى تاريخه وقرر أن يصنع تاريخه من جديد بعون الله وتوفيقه.

ما بين ثورة يوليو 1952 وثورة 25 يناير 2011 أحداث جسام حدثت في مصر والعالم العربي والإسلامي، فشل عبدالناصر في كل معاركه الحربية ونجح في معاركه الإعلامية والأغاني الوطنية، نجح في علاقاته مع الغرب وفشل في علاقته بالأمة العربية وشعب مصر، مات عبدالناصر وحدود مصر الشرقية قناة السويس واليهود قد احتلوا سيناء والضفة والجولان وفلسطين، ويظل هناك من يردد نحن ناصريون، أي شرف حقه عبدالناصر لمصر ليفتخر به الناصريون؟

وبدأ السادات تاريخه السياسي بمساندة شعبية تحقق لشعب مصر الأمل الذي يحيا من أجله وهو محو

عار الهزيمة في 1967، فكان الاستعداد وإعداد العدة لحرب رمضان المجيدة 1393هـ- أكتوبر 1973، وبفضل الله تم النصر ثم الدعم الشعبي والعربي لمصر وعادت الكرامة للأمة العربية، فأبى السادات إلا أن ينسب النصر له، ويرتمي في أحضان من كان يعلن تأييده للكيان الصهيوني في حرب 1973، فوقع معاهدة السلام بين مصر والصهاينة مع رفض عربي لتلك المعاهدة وبقرار فردي أدى إلى عزل مصر مرة أخرى عن محيطها العربي.

وجاء حسني مبارك ليعلن أننا كرهنا الحرب ويجب أن نكون تابعين للكيان الصهيوني والأمريكان وإلا سندخل في حرب جديدة، فجعل الشعب المصري والعربي كله خادما مطيعا وشرطيا أمينا لحماية الأمن الإسرائيلي، وأصبحت مصر معتقلا لكل معارض للسياسة الصهيوأمرىكية في المنطقة العربية، وأصبح أمن دولة مصر مسئولا عن أمن دولة إسرائيل.

أصبحت مصر تتهاوى على أيدي حكامها، قلب الأمة على وشك الإنهيار، يوشك الصهاينة والأمريكان أن يستبدلوا قلب الأمة النابض بالعروبة والإسلام بقلب صناعي يضح دما فاسدا في أوصال الجسد الضعيف حتى يتم القضاء عليه وتفتيته دويلات صغيرة ضعيفة متناحرة لتبقى دولة الكيان الصهيوني هي الأقوى في المنطقة العربية وتبدأ في تحقيق حلم صهيون من النيل إلى الفرات.

ماذا قدم مبارك لمصر سوى الخزي والعار ليسعى جاهدا ليتولى رئاسة مصر ابنه من بعده، تلك مصيبة كبرى لا يتحملها الشعب المصري الصبور الأصيل، الشعب الذي ينطبق عليه المثل القائل: اتق شر الحليم إذا غضب، وغضب الشعب المصري غضبة عقل وحكمة،

غضبة بثورة سلمية سلمية، غضبة خرجت من مساجد مصر بعد صلاة الجمعة لتعلن للعالم أن الأرض بتتكلم عربي، غضب الشعب المصري بصلاة جامعة في ميادين التحرير في محافظات مصر المختلفة لتقول للعالم: هؤلاء هم الإرهابيون حقا، يرهبون أعداء الله بصلاة في أرض الله دون سلاح أبيض أو أسود، سلاحهم الحق وصيحة الله أكبر تهز عروش الطغيان.

جاءت الثورة المصرية 25 يناير 2011 لتفتح الباب على مصراعيه لمن يريد الترشح لرئاسة الجمهورية بعد أن فقد كل المصريين الأمل في أن يتولى هذا المنصب شخصية مختلفة عن الشخصية التي فصلها الرئيس السابق في الدستور، إما مبارك وإما جمال مبارك، حيث كان شرط الترشح للرئاسة هو الحصول على توقيع 65 نائبًا برلمانيًا و 45 عضوًا في مجلس الشورى، و 140 عضوًا في المجالس المحليّة في عشر محافظات، وكل هؤلاء طبعًا من الحزب الحاكم، الحزب الوطني الديمقراطي.

ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، فبعد ثلاثين عاما من حكم الرئيس مبارك الذي تميز بالبطش والاستبداد، وبعد كثير من الاحتجاجات هنا وهناك جاءت الثورة التونسية التي أطاحت برئيس تونس علي زين العابدين، فوجئ العالم كله بالحدث، فتطلع كل العرب إلى الحرية والتخلص من الحكام الذين استبدوا بشعوبهم.

وكانت مصر أول من سار على درب تونس للتخلص من نظام استمر ثلاثين عاما لم يتحقق فيها إلا الظلم والقهر وفساد أمن الدولة، وسيطرة رجال الأعمال على الدولة ومقدراتها، وتقزم دور مصر حتى أصبحت تقوم بدور الحارس للكيان الصهيوني المحتل والتابع المطيع

للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت الحصن الحصين
للعالم الإسلامي.

جاءت الثورة المصرية ليتم تعديل الدستور وبتاح
لكثير من أبناء الشعب المصري فرصة الترشح لرئاسة
الجمهورية، فماذا تفعل أخي القارئ لو كنت رئيساً
لمصر؟

إذا كنت أخي القارئ تبحث لمصر عن مكانها اللائق
بها فأقرأ هذا الكتاب، وإذا كانت هموم الأمة تشغلك فأقرأ
هذا الكتاب فمن أجلك كتب.

والحمد لله رب العالمين

سحر زكي - يونية 2011

الفصل الأول: مصر ما قبل ثورة

25 يناير 2011

مصر وطن حضارته تسبق التاريخ ولم يذل ولم يهزم إلا على يد هؤلاء الذين باعوا الوطن بقصر في شرم الشيخ وآخر في هايد بارك.

خلال 150 عاما من تاريخ مصر (1805-1952) حكم الباشوات بلادنا وملكوا كل شيء فيها: السياسة والجاه وصدارة المجتمع والقصور والأموال والضياع، وفي يوليو 1952 انتزعت منهم الثورة السياسة وصدارة المجتمع ولكن: من الذي استولى على القصور والأموال والضياع؟ السوبر باشوات: باشوات بلا ألقاب وأشرف بلا شرف وناس بلا إنسانية ومواطنون بلا وطنية⁽¹⁾.

كانت السنة التي بدأت بانتهاء الحرب العالمية الثانية من أخطر السنوات في التاريخ المصري الحديث، لقد كانت مفترق طرق بين عصرين: عصر الحروب العالمية التي انتهت، وعصر الحروب الصغيرة التي بدأت، ظل المصريون يدورون خلالها في إطار السياسة الحزبية القديمة يتصارعون على الحكم ولا يعرفون كيف وأين يتجهون، هل إلى القصر أم إلى الإنجليز؟ وكانت سنة ضائعة من عمر مصر⁽²⁾.

تاريخ مصر قبل ثورة 1952 كان لعبة سيئة بين الباشوات والإنجليز والملك من ناحية والشعب المصري من ناحية أخرى، أما بعد الثورة فالعصر الناصري كله كان بلا وثائق ولا كتابة ولا قراءة ولا حساب، إنما هو صراع

¹ د. حسين مؤنس: باشوات وسوبر باشوات ص:10(1405هـ - 1985)

² محسن محمد: سنة من عمر مصر-تاريخ مصر بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ص: 299 (1982)

بين عبدالناصر ومحمد نجيب، وصراع بين عبدالناصر وزملائه الذين تم تصفيتهم وبقي في النهاية عبدالحكيم عامر والصراع بينهما مريع، ونتيجة الصراع هو انتقال السلطان إلى فئران السياسة، نهبوا الأموال وأوهموا رئيسهم أن شعب مصر كله يتآمر عليه، فكان القبض ونهب الأموال ولم يقتصر ذلك على رجال الأحزاب والإخوان المسلمين بل وضعوا في السجون المئات ممن لا تخطر السياسة لهم على بال.

والآن وبعد ثورة 25 يناير 2011 إلى أين تتجه سياسة مصر، هل تتجه مرة أخرى إلى الأمريكان والغرب، أم تتجه إلى عمقها الإستراتيجي، العالمين العربي والإسلامي، وتتذكر تاريخها المجيد أيام حطين و عين جالوت ووحدة مصر والسودان.

أي زعيم مهما بلغت عبقريته لا يستطيع أن يحقق شيئاً للأمة بغير رجالها وبغير الإلتماء إليها، لا شك أن محمد علي كان ذكياً إلا أنه كان يأنف أن يكون مصرياً، ولو أنه فعل وانتسب للمصريين لأصبح زعيماً قومياً، إلا أنه اختار أن يكون طاغية يستخدم مصر وشعبها لخدمة نفسه و أسرته، وكان الأجانب يتعاملون مع محمد علي على أنه أجنبياً مثلهم ويجب أن يشاركوه في نهب البلد الذي تولى حكمه⁽¹⁾.

يقول عبدالرحمن الجبرتي: لو أن محمد علي أوتي شيئاً من العدل لكان من ملوك التاريخ بل من أكبرهم، ذلك أن كل منجزات محمد علي قد انهارت بسبب ديكتاتوريته لأنها قتلت قيادة الأمة وأخرجتها من الصراع فلما انهزم الحاكم المستبد أصبح الوطن منزوع السلاح

¹ د. حسين مؤنس: الربا وخراب الدنيا ص: 27 (1406هـ - 1986م)

وُفُتحت البلاد للإنتاج الأجنبي الذي لم يجد مدافعا وتحولت مصر إلى سوق للإنتاج الأوروبي⁽¹⁾.

لقد كان الجبرتي معاصرًا لسياسة الظلم التي مارسها محمد علي على الشعب المسلم في مصر؛ إذ امتصَّ حقوقه وخيراته وفتح للتجار الأوربيين الباب على مصراعيه لدخول مصر والهيمنة على اقتصادها، وأصبحت مصر هي المزرعة التي تعتمد عليها أسواق أوروبا من المنتجات الزراعية، وارتبطت مصر بأوروبا ارتباطًا حضاريًا وتجاربيًا، وأصبح اعتماد طبقة التجار الناشئة في مصر على الأسواق الأوربية من الناحية الاقتصادية وبالتالي السياسية، إلى جانب تمكين دعاة الثقافة الأوربية من السيطرة على الحياة الفكرية بعد أن شلَّ دعاة الاتجاه الإسلامي، وأوقف مناهج التعليم القائمة على الدين؛ تنفيذًا لسياسة نابليون الماسونية، وهو أمر أكدّه المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبي في قوله: كان محمد علي دكتاتورًا، أمكنه تحويل الآراء النابليونية إلى حقائق فعّالة في مصر⁽²⁾.

مات محمد علي ومصر قوية البناء العسكري والسياسي لكن بناءها الفكري والثقافي بدأ في الانهيار، لأنه طاغية اختار أن يكون الغرب قائدا له وانضوى تحت لوائه وقرب إليه كل البعثات التي نقلت الثقافة الغربية إلى مصر، ومن هؤلاء رفاة الطهطاوي الذي أنشأ مدرسة الألسن التي كانت مركزًا لبث الحضارة الغربية باسم العلم والثقافة، عندما استقدمت مصر أساتذة من فرنسا؛ لتدريس المواد في تلك المدرسة التي شوهدت حضارة الإسلام، وبذلك حقق الفصل بين الأزهر من جهة، وعلوم العصر من جهة ثانية، اهتم بإرسال الشبان الصغار

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 80 (1408هـ- 1988م)

² د. علي الصلابي: محمد علي باشا والماسونية www.islamstory.com

بأعداد متزايدة إلى أوروبا وهم في سن المراهقة، غير محصّنين بشيء لينغمسوا في الشهوات، ويتأثروا بالشبهات، لقد قام محمد علي بدور مشبوّه في نقل مصر من انتمائها الإسلامي الشامل إلى شيء آخر يؤدي بها في النهاية إلى الخروج عن شريعة الله. (<http://www.islamstory.com>).

عبدالناصر والمخابرات الأمريكية

مع كون محمد علي طاغية إلا أنه تسلم مصر وهي ولاية عثمانية خارج التاريخ فمد حدودها إلى السودان ومنايع النيل ومات وهو يحكم السودان ومصر وأجزاء من جزيرة العرب، وعبدالناصر كان طاغية لم يكن له إلا حب واحد هو السلطان، ومات عبدالناصر وقد تم فصل السودان عن مصر وسيناء محتلة وقناة السويس هي حدود مصر.

مات محمد علي ومصر أقوى دولة في الشرق، لديها أقوى أسطول أسيوي أفريقي، ومات عبدالناصر ومصر صفر من الناحية العسكرية وكرامة كل مصري جريحة بعد نكسة 1967، كان قائد جيش محمد علي هو إبراهيم باشا الذي لم يهزم في حرب، وعندما زار أوروبا كانت أقواس النصر تستقبله تحمل أسماء معاركه التي انتصر فيها، وقائد جيش عبدالناصر لم ينتصر في معركة، محمد علي هزمه بالمسترون في جبال طوروس، وعبدالناصر هزمه موشي ديان في شرم الشيخ والعريش والقنطرة.

محمد علي حاولت بريطانيا العظمى غزو مصر فهزمهم الشعب المصري هزيمة ساحقة وانسحب الأسد البريطاني صاغرا وأصبحت مصر أمنع من تركيا لا تفكر قوة عظمى في غزوها، وعبدالناصر جعل مصر كالمدينة

المفتوحة يدخلها اليهود ويخرجون منها كأنها أرض لا مالك لها.

محمد علي تسلم مصر وليس بها مصنع ولا مدرسة ابتدائية، فأنشأ الكليات وأقام المصانع وبعث البعث، وعبدالناصر تسلم مصر وبها أربع جامعات بل أرقى جامعات في الوطن العربي وأفريقيا وكل آسيا باستثناء اليابان ومات وقد رفضت جامعات العالم شهادتنا⁽¹⁾.

كل ديكتاتور يذهب وتذهب معه منجزاته ولا يتبق إلا سيئات ما ارتكب، هكذا صار عبدالناصر على نهج سلفه، لا يمكن أن تنجز ثورة أهدافها لصالح الوطن بمؤامرة، ولا يمكن أن تتحقق مصالح الشعوب من خلال التعاون مع أعرق الإستعماريات المتعارضة المصالح مع الأمة العربية وخاصة منذ سيطر الكيان الصهيوني على القرار السياسي في أمريكا، كانت الصلة بين الضباط الأحرار والمخابرات الأمريكية في البداية صحية حين حققت بعض النتائج المبهرة ومنها: النجاح السهل للإنقلاب، منع تدخل القوات البريطانية في تحركات الضباط الأحرار، إجبار بريطانيا على الإنسحاب من السودان، خلع محمد نجيب وتثبيت عبدالناصر، إحباط الغزو البريطاني الفرنسي⁽²⁾.

ولكنها في حقيقة الأمر رغم هذه النجاحات الظاهرة إلا أنها كانت تدمر في الخفاء أسس الوحدة العربية ومكانة مصر في المنطقة العربية بالإضافة إلى خروج الكيان الصهيوني بأعظم نصر، مع تصفية الإمبراطورية البريطانية والفرنسية في العالم العربي وإحلال النفوذ الأمريكي محلها، وهذه هي الأهداف التي كانت تحرك

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 10 (1408هـ- 1988م)

² محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 20 (1408هـ- 1988م)

رجال المخابرات الأمريكية لمساندة ثورة - أقصد انقلاب
- 23 يوليو 1952.

فلينتبه المصريون في الفترة القادمة ولا يغتروا بنصر قريب وهو إسقاط النظام، بل يجب أن يسعوا لنصر الأمة بكاملها ولا يسمحوا لأعدائهم بتحريكهم والضغط عليهم حتى يتنوههم عن تحقيق الهدف ويظلوا تابعين لهم.

مصر هي قلب الأمة العربية فإذا استطاعت أمريكا زعزعة الوجود البريطاني في مصر أصبحت هي صاحبة النفوذ الأكبر في المنطقة ولذلك ساندت ثورة يوليو التي كانت تمثل صراع الإمبراطوريات، الصراع الأنجلو-أمريكي الذي دفع أمريكا للإطاحة بالنظم العربية المرتبطة ببريطانيا بواسطة الانقلابات العسكرية كما حدث في مصر وسوريا ثم العراق وليبيا والسودان.

شهدت مصر في الفترة من 1924 إلى 1951 أروع فترات تاريخها الفكري، ظهر شوقي، حافظ، الراجحي، العقاد، المازني، مشرفة، كما ظهر عمالقة الإقتصاد وعلى رأسهم طلعت حرب ومجموعة من الشركات المصرية العملاقة التي دمرتها ثورة يوليو⁽¹⁾.

لقد احترم الإسلام الملكية الفردية واحتفظ للإنسان الفرد بمستوى من الكرامة والحرية في أحلك الظروف، إلا أن عبدالناصر أبى إلا أن يبدأ بتأميم الشركات لا طمعا في أي منها ولكن ليجرد الإنسان المصري من أي سلطان ولو على شركة، لقد ضرب الإقتصاد المصري كله بالتأميم حتى لا يظهر في مصر رافع رأسه إلا هو، ومن مدرسة الإرهاب الروسي والألماني تخرج زبانية الإرهاب في العصر الناصري⁽²⁾.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 82 (1408هـ - 1988م)
² د. حسين مؤنس: باشوات وسوبر باشوات ص: 179 (1405هـ - 1985)

نادى عبدالناصر بالحرية ثم جعلها حكرا عليه، وطالب بحقوق الشعوب ثم انفرد وحده بكل الحقوق، وقال: ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عصر الإستعباد ثم عمداً إلى قطع رأس كل مواطن حاول رفع رأسه، كان عصر عبدالناصر خارج الشرعية والقانون والدستور بل الإنسانية لأنه جعل نفسه الشرع والقانون والدستور.

جاءت الحرب العالمية الثانية بدفعة قوية للرأسمالية المصرية لتنتهي السيطرة الإستعمارية على النظام المصري وبدأت كل القوى تستعد للمعركة الفاصلة، فكان بنك مصر أول بنك للعرب وبنى طلعت حرب أول فندق في السعودية وشرق له الطريق من مكة إلى جدة، ولكن جاء انقلاب يوليو تعبيرا عن القهر الاستعماري لسحق الثورة الرأسمالية الوطنية الوليدة لتسليم مصر والوطن العربي كله للإنتاج الأجنبي.

كانت خطة العدو دائما سواء كان عدوا من الداخل أو الخارج هي:

- ضرب القوى الوطنية بعضها ببعض وزرع الفتنة فيما بينها مثلما نرى الآن الصراع بين التيارات الإسلامية والعلمانية، وبين التيارات الإسلامية نفسها.
- تعطيل الحياة السياسية بتزوير الإنتخابات وأعمال البلطجة التي تجعل الشعب يناي بنفسه عن تلك الممارسات تجنباً للإعتقال أو غيره من ممارسات القمع والإستبداد.
- حل الأحزاب والنقابات حتى تفقد تأثيرها في توجيه الرأي العام.
- وضع السلطة في يد ديكتاتور لا يؤمن بفصل السلطات ويقوم بالسيطرة على الشعب.

في كتاب جون رافيلانج، ارتفاع وسقوط وكالة المخابرات الأمريكية، يقول: إن الوكالة ساعدت عبدالناصر في الوصول إلى السلطة، هذا الرجل ينشر ادعاءه هذا في كبرى الصحف المصرية أنه هو الذي علم ثوارنا أن يكونوا مصريين وعلمهم العروبة وحرصهم على استرداد قناة السويس⁽¹⁾.

العقاد قاطع ثورة يوليو لأن عبدالناصر أهان شعب مصر عندما وقف يقول أنا علمتكم الكرامة، مع أن الذي علم عبدالناصر الكرامة هو ضابط مخابرات أمريكي، جيل عبدالناصر لا يرى غضاظة في تعلم الدين من أحبار اليهود والوطنية في كامب ديفيد أما العمالة لأمريكا فحلم يشتاقون إليه، علموا الثوريين أن العدو هو الأحزاب والإخوان والعرب.

الاحتلال دائما يعادي أية ثورة تحرر الشعب وتحقق تغييرا جذريا في النظام الإجتماعي والسياسي بما يكفل إطلاق طاقة الأمة في بناء المجتمع والدولة، لأن ذلك يؤدي إلى مقاومة الاحتلال وتصفية مصالحه بالإضافة إلى إقتطاع جزء من هيمنته على السوق العالمية مثلما فعلت أمريكا في القطن المصري وغيره من الصناعات، كنا ملوك القطن، كنا أكبر مركز لصناعة الكتاب العربي، وكنا نحتكر صناعة الكتب الإندونيسية والملاوية والأوروبية، كانت دمياط تصنع الأثاث لنصف العالم العربي⁽²⁾.

استخدمت أمريكا أسلوب الكاراتيه وهو فن استخدام قوة الخصم في قهره:

• لا حاجة لإرسال الجيش الأمريكي لضرب الحكومة.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 120 (1408هـ - 1988م)
² د. حسين مؤنس: باشوات وسوبر باشوات ص: 200 (1405هـ - 1985)

• الجيش بقليل من التآمر والرشوة والدعم يقوم بمهمة الفتك بالمعارضين (وقد رأينا ما فعله الجيش في ليبيا وسوريا من مجازر في ربيع الثورات العربية، وقبله الجيش الجزائري حين فاز الإسلاميين في الإنتخابات في التسعينيات).

• لا بأس من إظهار الغضب على الحاكم الديكتاتور من خلال الإعلام الذي يوظف ببراعة لإقناع الشعوب بأن الأمريكان حماة الحرية والديمقراطية، وأن كل القوى الوطنية رجعية ومتخلفة لتبرر غزوها والقضاء عليها.

هذا ما اتبعته أمريكا في الانقلابات التي تمت في المنطقة العربية، وقد ارتبطت السياسة الأمريكية بوجود الكيان الصهيوني وحماية هذا الوجود، فلا حل إلا بضرب العرب وقياداتهم.

خلال المدة من عام 1952 إلى 1967 لم تقم مصر بأي هجوم على الكيان الصهيوني وإنما كانت الحروب كلها من ناحيته وهذا لاخطر فيه على الأمريكان، لو كان من يحكم مصر يهوديا لما خدم الكيان الصهيوني بأكثر مما فعل عبدالناصر، ففي خلال فترة حكمه عقد صفقات مع شتى أمم الأرض إلا شعب مصر وأمة العرب فقد كان يصرح أن الحرية تصفي الثورة.

حقق العدوان الثلاثي في عام 1956 الأهداف التالية⁽¹⁾:

- احتلال شبه جزيرة سيناء لمدة خمسة أشهر.
- تم تدمير الجيش المصري بما فيها صفقة السلاح الروسي.
- ضمان حرية الملاحة للكيان الصهيوني من وإلى ميناء إيلات.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 356 (1408هـ - 1988م)

- وقف العمليات الفدائية في قطاع غزة.
- نزع سلاح سيناء فعليا بوضع البوليس الدولي الذي جمد الحدود من الجانب المصري لمدة عشر سنوات.

ولم يسقط الطاغية، كل المحتلين لبلادنا جاءوا لتخليصنا من حكم الطغاة وما مكنهم من بلادنا إلا هؤلاء الطغاة، ولا مكن الطغاة في بلادنا إلا هؤلاء الغزاة.

ماذا كانت اهتمامات الكيان الصهيوني بعد حرب 1967؟:

- أراد أن يعزل سيناء فأقام خط بارليف لكي لا يعبر المصريون من أفريقيا إلى آسيا، فهل أقمنا على حدودنا مثل هذا الخط أو جئنا بالبوليس الدولي.
- فتحت الحدود بين فلسطين المحتلة وسيناء فأصبح اليهودي يتنقل من تل أبيب إلى شرم الشيخ والعريش دون إذن مرور، بينما كان المصري يدخل سيناء بترخيص خاص، وكان الجمرك عند حدود مصر قناة السويس.
- أقام الكيان الصهيوني المستوطنات وأسكن فيها اليهود، وقد صرخ العرب قبل ثورة يوليو عمرو سيناء والجولان وجنوب لبنان حتى لا يأخذها الكيان فهي أرض بلا سكان، لكن الحكومات كانت مشغولة بثمانين ألف جندي أجنبي، وقد أثبت اليهود أن أرض سيناء قابلة للإعمار، فلماذا تركت سيناء خالية بعد ثورة يوليو.
- أقام الكيان الصهيوني الفنادق والشركات السياحية والمصايف والمشاتي في سيناء وربطها بشبكة مواصلات برية وجوية وبحرية، لو كانت ثورة يوليو أسكنت ثلاثة ملايين مصري في سيناء، وهو هدف

يمكن تحقيقه، لاستحالة غزوها أو البقاء فيها آمنة
خمس عشرة عاما متصلة.

هذه كانت اهتمامات العدو الصهيوني الذي احتل
أرض سيناء وتعجل في إعمارها، فماذا كانت اهتمامات
القيادة المصرية منذ عام 1954؟:

- كان الخلاف على أشده بين عبدالناصر ومحمد نجيب
بعد حل الأحزاب، وانشغلت القيادة المصرية بالصراع
على السلطة.
- تم القبض على القيادات السياسية وألغى الدستور.
- اجتمع مجلس قيادة الثورة لمقاومة الإخوان
المسلمين والقضاء عليهم، وتقرر حل الإخوان
واعتقال مرشدهم وفصل المنتمين إلى الجماعة من
أعمالهم واعتقال الكثير منهم.

يصف بغدادى حالة وزراء مصر هكذا: كان الوجود
مخيما على وجوههم بل كان الرعب ظاهرا في أعين
البعض منهم، وإذا كان الرعب يطل من عيون الوزراء
فماذا يطل من عيون الشعب، وأين لدولة تزرع الرعب
في عيون وزرائها أن تنشغل بعدو أو تخيفه⁽¹⁾.

كان الجيش أمل وقررة عين المصريين قبل ثورة
يوليو، وقد احتضن الشعب ضباطه وجنوده، وبعد الأسبوع
الأول من الثورة أصبح الشعب ينظر إليهم على أنهم
خونة بعد استقالة محمد نجيب، وقد قام سلاح الطيران
المؤيد لجمال عبدالناصر بالتحليق فوق سلاح الفرسان
المؤيد لمحمد نجيب، وأعلن عبدالحكيم عامر أنه غير
ملتزم بقرار مجلس الثورة وأنه سيدك سلاح الفرسان إن
لم يخضع لأوامره.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 374 (1408هـ - 1988م)

كانت المعركة إذن ضد سلاح الفرسان المصري وليست ضد العدو الصهيوني، ولو أن عامرا اتخذ هذا القرار الشجاع مرة واحدة ودك الصهاينة في فلسطين في عام 1956 أو عام 1967 لتغير التاريخ، فعلى أرض سيناء يتقرر مصير مصر وفلسطين المحتلة والوطن العربي كله، وفي يد من تكون سيناء ستكون الدولة الكبرى في المنطقة⁽¹⁾.

هكذا كانت كل معارك عبدالناصر وانتصاراته، اكتشف الأمريكان والإعلام المصري ميدان آخر للمعركة بعيدا عن الصراع العربي الإسرائيلي، كانت المهرجانات تقام احتفالا باشتراك عبدالناصر في مؤتمر باندونج بينما الصهاينة يحتلون المنطقة منزوعة السلاح في العوجة والكونتيللا وتذبح الجنود المصريين والفلسطينيين في غزة وتستعد لعدوان 1956، فلم يكن باندونج له علاقة بالصراع والمواجهة المصرية-الإسرائيلية⁽²⁾.

أحد انتصارات عبدالناصر أنه رفض أن تكون بغداد مركزا لتنظيم إقليمي في المنطقة العربية -منافسة بين القاهرة وبغداد زرعتها الاحتلال ليفرق بين الأشقاء- وكان اللوبي الصهيوني في السياسة الأمريكية لا يرحب بقيام حلف عربي - تركي لأنه قد يوجه ضد الكيان الصهيوني، وكذلك يجذب تركيا لاهتمامات العرب وقد يؤدي إلى إرتفاع النبض الإسلامي الخافت بعد سقوط الخلافة، فكان حلف بغداد على غير هوى الأمريكان وضد سياسة الكيان وبالتالي رفضه عبدالناصر.

معركة أخرى لعبدالناصر هي صفقة السلاح الروسي، حيث فتحت السوق المصرية للسلاح الروسي القديم الذي كانت تتخلص منه إما عن طريق قتال حقيقي بين

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 383 (1408هـ- 1988م)

² محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 402 (1408هـ- 1988م)

الروس والأمريكان، أو تصديره لطرف ثالث، وقد أدى ذلك إلى غلق باب الإعتماد على النفس في تصنيع وإنتاج السلاح، ولم تحرر صفقة السلاح الروسية الأرض المصرية والاستقلال الوطني، بل لم تخترق طائرة مصرية واحدة المجال الجوي الإسرائيلي ولو عن طريق الخطأ⁽¹⁾.

قال لورانس في الحرب العالمية الأولى: أعطوا العرب البنادق فقط ولا تمكنوهم من المدافع وبذلك يبقى القرار لنا.

تصنيع السلاح يعني تحرير القرار السياسي والإكتفاء الذاتي من الأسلحة والذخائر، كما أن التصنيع المحلي أقل تكلفة ويوفر فرص أكبر للعمالة، كما أن الدول النامية تحتاج السلاح لأمنها الداخلى وتحسبا للمنازعات مع جيرانها ولصد محاولات الدول العظمى للتدخل في سيادتها من خلال تحريض وتسليح قوة إقليمية، والذين يريدون الإنتظار حتى نمتلك قاعدة صناعية ضخمة فلن يروا في بلادنا إلا قاعدة أمريكية.

ماذا يعني أن يبقى القائد رغم فشله في مهامه؟، ماذا يعني أن تتكرر أخطاء القائد دون أن يحاسب؟ قال عبداللطيف بغدادى: حضر محمد صدقي محمود رئيس هيئة أركان حرب القوات الجوية وصدرت إليه الأوامر بقيام قواتنا الجوية بضرب القوات المتواجدة في ممر متلا وكذلك مطارات العدو، فظهر عليه الاضطراب حيث بين أن هناك صعوبات تعترض قيام الطائرات القاذفة بعملياتها فوراً بحجة عدم توافر الوقود اللازم لها بمطار غرب القاهرة.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 449 (1408هـ - 1988م)

كان الموقف يتطلب إقالة محمد صدقي محمود وتسليم السلاح لضباط محترفين لا لعبد اللطيف بغدادى الذي لم يتعرف على طائفة منذ 1952، لماذا لم يتخذ عبدالناصر قرارا بإعدامه؟، لماذا لم يسأله كيف ترك قاعدة تموين القاذفات بدون بنزين وهم يتوقعون هجوما بريطانيا فرنسيا؟ لماذا أبقاء حتى فعلها ثانية في حرب 1967 مع توفر البنزين هذه المرة؟

كان الطيران المصري أقوى من الطيران الإسرائيلي والطيارون المصريون أفضل في 1967، لم تكن إسرائيل تخشى إلا من هجمة الطيران المصري، ولو حطم بعض المدن الإسرائيلية لحطم جدار الأمن الإسرائيلي ولتغير مصير المنطقة العربية.

لقد مرت علاقة الثورة بالكيان الصهيوني في عهد عبدالناصر بثلاث مراحل⁽¹⁾:

- مرحلة التآمر المشترك: الواسطة فيه الولايات المتحدة حيث تم تجميد قضية فلسطين والوضع على الحدود واستمرت حتى عام 1956، وما حدث في مصر كان على هوى الكيان الصهيوني: ضرب الأحزاب والقوى الوطنية، إفساد الجيش وتجريده من الكفاءات.

- مرحلة التحرش وفصم التحالف: بدأت بعد خروج بريطانيا من مصر، تحرش الكيان الصهيوني بمصر وسوريا لتأزيم العلاقات مع أمريكا لدفع البلدين لمحالفة الروس، ثم تحرش بالجيش المصري في غارة فبراير 1955 ثم غارة في 31 أغسطس 1955 حيث قام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة مركز البوليس في خان يونس بقطاع غزة كما هاجم مواقع مصرية أخرى أدت إلى سقوط 37 قتيلًا و 15 جريحًا، ضم

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 611 (1408هـ - 1988م)

منطقة العوجة المنزوعة السلاح إلى الكيان الصهيوني في 20 سبتمبر 1955، ومنطقة العوجة تتحكم في عدة طرق تؤدي إلى داخل الأراضي المصرية، ولم يتخذ أي إجراء عسكري مضاد لأن القيادة السياسية مرتبطة بالأمريكان، تأمين قناة السويس والعدوان الثلاثي حيث تم فتح خليج العقبة وتحطيم الجيش المصري وتحييد مصر، يقول موشي ديان: في منتصف عام 1955 أرسلنا وحدة متطوعين لإكتشاف طريق بري إلى شرم الشيخ وهذا سهل مهمة اللواء الإسرائيلي المدرع الذي احتلها بعد عام ونصف.

• مرحلة نسف العلاقات المصرية الأمريكية: وهو ما تحقق في 1967، وتم تحييد مصر وتمزق الجبهة العربية، من 1956 إلى 1967 أتيحت لعبدالناصر الفرصة لضرب الكيان الصهيوني ولم يفعل، كانت دعوات القمة والدعوات ضد القمة تكتيكات لتفادي المواجهة، وكانت حرب الإستنزاف على أرض مصر معركة بين مدن مصر ومصانعها، ووقع عبدالناصر مبادرة روجرز من موقع المهزوم ومات ووقف إطلاق النار ساري المفعول.

ثبت عبدالناصر وجود الكيان الصهيوني في أرض فلسطين والسماح له بحرية الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس ثم انتهاء باحتلال سيناء لتصبح حدودنا الشرقية تقف عند قناة السويس وتم فصل مصر عن قارة آسيا.

لوتز، الجاسوس الإسرائيلي ومدمر سلاح الصواريخ المصري وأحد صناع هزيمة يونيه 1967، قضى عامين في السجن، والشيخ فلان قضى خمسة عشر عاما في السجن لأنه في صباح حفظ سورة الأنفال، يقول لوتز إنه جاء من الخارج مرة بسبعة عشر صندوقا أخرجت فورا

من جمر ك الإسكندرية، كان منها ستة عشر صندوقا هدايا لكبار الضباط والمسؤولين أما الصندوق السابع عشر فكان مليئا بأجهزة تجسس إسرائيلية.

مصر كانت وما زالت القوة الوحيدة القادرة على مواجهة المخطط الصهيوني، وبالتالي فإن تدمير مصر هو الهدف الأول لجميع المسؤولين الصهاينة بصرف النظر عن أفعال السلطة المصرية، كانت السلطة المصرية من عام 1952 إلى عام 1956 لم يكن في بالها ولا تصورها وقوع مواجهة ساخنة مع الكيان الصهيوني، ومن عام 1956 إلى عام 1967 كان سياستها تدور حول تجنب هذه المواجهة بأي ثمن وبالتالي هزمتنا⁽¹⁾.

لم تكن حركة 23 يوليو مهمة بأمن مصر القومي، كان اهتمامها الأول هو تأمين سيطرتها على الجيش ولو على حساب قدرته القتالية، تم تسريح كل من هو فوق رتبة بكباشي وبالتالي خسر الجيش كل قياداته بقرار فريد، كان تنظيم الضباط الأحرار تسعين وخارج هؤلاء التسعين تعرض الضباط للتعذيب، وقد اعترف شمس بدران لجلال كشك أنه كلف من عبدالناصر وعامر بتصفية تنظيم الضباط الأحرار، وفي النظم الديكتاتورية لا تتوقف التصفية حتى لا يبقى على القمة إلا الزعيم وحده.

ماذا يفعل حاكم يهودي للإضرار بأمن مصر أكبر من إفساد الجيش؟، لقد كان النظام القديم قبل ثورة يوليو الذي اعتبروه رجعيا شديدا للكيان الصهيوني: خاض ضربات شاملة ضده في 1948، أغلق قناة السويس وخليج العقبة ليقضي على كل مشاريعه عبر البحر الأحمر وإيلات، بالإضافة إلى المقاطعة الاقتصادية ورفض فصل مصر عن السودان.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 565 (1408هـ - 1988م)

بعد هزيمة الجيوش العربيَّة التي شاركت في حرب 1948م في فلسطين، وافقت الحكومات العربيَّة على البدء في مفاوضاتٍ للتَّوصلِ إلى إتفاقٍ هدنةٍ مع الكيان الصُّهيونيِّ الوليد في جزيرة رودس في 13 يناير 1949م، تحت إشراف رالف بانس مُمثل الأمم المتحدة، واستمرَّت حتى يوليو من العام نفسه، وبنيتها وقعت كل من مصر والأردن ولبنان وسوريا على إتفاقيات مع الكيان الصُّهيونيِّ نصَّت على عدم استخدام القوَّة العسكريَّة في تسوية مشكلة فلسطين وعدم قيام القوات المسلحة لأي من الفريقين بأيِّ عملٍ عدائيٍّ أو التَّخطيط لمثل هذا العمل أو التَّهديد به، ونتج عن هذه المفاوضات نوعًا من الإعراف القانونيِّ والواقعيِّ من جانب حكومات هذه البلدان بإسرائيل، وعندما شكَّلت الأمم المتحدة لجنة التَّوفيق الخاصة بفلسطين في ديسمبر 1948م، وكانت مُشكلةً من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، كان من ضمن مهامها العمل على تنفيذ القرار "194" الخاص بحقِّ العودة وتعويض من لا يرغب في العودة من اللاجئيين الفلسطينيين، دعت لجنة التَّوفيق إلى اجتماع في لوزان في عام 1949م، حضرته الدَّول التي وقَّعت إتفاقيات الهدنة، واستمر من أبريل إلى سبتمبر 1949م، وفي نهايته وقَّعت الوفود العربيَّة مع الكيان الصُّهيوني على بروتوكول "لوزان" الخاص باللاجئيين، وأزفَّق به القرار رقم 181 الصَّادر في نوفمبر من عام 1947م، عن الجمعية العامَّة للأمم المتحدة، والمعروف باسم قرار تقسيم فلسطين.

وكان توقيع الحكومات العربيَّة الأربع على إتفاقيات الهدنة وعلى بروتوكول لوزان بمثابة إقرار بوجود إسرائيل، وبموافقتها على مشروع التقسيم، وعلى هذا الأساس أصدرت الجمعية العامَّة للأمم المتحدة سنة

1949م قرارًا بقبول انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة.

وبعد العدوان الثلاثي في عام 1956م، وافقت حكومة الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر على وقف إطلاق النار، كان من بين شروطه السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور في خليج العقبة المصري، وكان ذلك، من وجهة نظر الكثير من المؤرخين أول نمط من أنماط التطبيع بين العرب وإسرائيل.

وبعد حرب يونيو 1967م، والتي استولى فيها الجيش الصهيوني على شبه جزيرة سيناء المصرية وقطاع غزة والضفة الغربية الفلسطينية، بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية، وافق العرب على القرار "242" الصادر في 22 نوفمبر 1967م، عن مجلس الأمن الدولي، وكان من بين ما ينص عليه هو بدء مفاوضات لإحلال السلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل، وفي التاسع من ديسمبر من عام 1969م، طرح وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز مبادرته الشهيرة التي أوقفت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، والتي تم تعديلها بالصيغة التي قبلتها مصر في 23 يوليو من عام 1969م، وأعطت هدنة لمدة ثلاثة أشهر بين مصر وإسرائيل، وتعتبر المبادرة، من وجهة نظر الكثيرين هي أول الطريق الذي قاد بعد ذلك إلى كامب ديفيد ومدريد وأوسلو بين العرب وإسرائيل.

السادات ومعاهدة السلام الصهيوأمركية

الفرق بين عبدالناصر والسادات، أن عبدالناصر كانت علاقته بالمخابرات الأمريكية سرية غير معلنة، بينما كانت علاقة السادات بالأمريكان علنية، السادات طرح تعاونه

مع الولايات المتحدة كإستراتيجية سياسية معلنة ورسمية للبلاد لتحقيق مكاسب لمصر في مواجهة الكيان الصهيوني وتحققت له أكبر خسارة، هو الوحيد الذي قاتل الصهاينة وبادرهم بهجوم واسترد منهم سيناء، ومع التأييد العلني من أمريكا في حرب 1973 والذي كان العامل الحاسم في إحباط نصر عربي محتمل فقد كافأها بالإرتماء في أحضانها وقطع العلاقة مع روسيا⁽¹⁾.

جاء السادات ليفتح الباب على مصراعيه للإنتاج ورأس المال الأجنبي وخسرنا جولة أخرى في حرب الاستقلال، وقع السادات على معاهدة السلام ليحول النصر العسكري في حرب 1973 إلى هزيمة سياسية بتوقيع المعاهدة التي اتخذت بقرار فردي من طاغية ديكتاتور أدت إلى قطع مصر علاقاتها بالأمة العربية لتدعم علاقتها بالكيان الصهيوني مهددا الوحدة العربية في مقتل ومهددا الأمن القومي المصري بوجود كيان عدائي يسعى إلى تحقيق أحلامه بدولة كبرى من النيل إلى الفرات.

جاء السادات وحقق في بداية عهده ما كانت تحلم به مصر من تحرير سيناء بانتصار عزيز في حرب رمضان 1393هـ، أكتوبر 1973م، وهزيمة مدوية للجيش الذي لا يقهر، ليبدأ بعد النصر في السير على نهج سلفه بالإرتماء في أحضان أمريكا التي وقفت دون موارد مع الكيان الصهيوني ضد مصر في الحرب، ومع ذلك نسي نصر الله له وخاف بطش أمريكا به، فكانت معاهدة السلام التي أدت إلى تحرير سيناء لكنها بقيت منزوعة السلاح في جزءها الشرقي، وبقيت حدودها الشرقية غير آمنة بقوات عسكرية وتعمير حقيقي لها كما فعل الكيان الصهيوني حين احتلها في عام 1967 بناء مستوطنات وفنادق

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 420 (1408هـ - 1988م)

وشركات سياحية وطرق برية وبحرية، لم يلتفت السادات إلى أن التحرير الفعلي لسيناء بتنميتها وزرع المصريين بأرضها ليكونوا سدا منيعا يواجه أي عدوان، كما أدت الإتفاقية إلى التنازل عن أرض فلسطين وهذه جريمة حيث تنازل من لا يملك إلى من لا يستحق، كما أدت إل قطع علاقاتنا بالدول العربية التي هي أساس الأمن القومي المصري.

معاهدة كامب ديفيد

<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?t=83217>

في 11 نوفمبر 1977 أعلن مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل ترحيبه بمبادرة السادات ووجه إليه عن طريق السفارة الأمريكية دعوة رسمية لزيارة فلسطين المحتلة، وفي الفترة بين 19-21 نوفمبر من العام نفسه، قام السادات بزيارة القدس المحتلة حيث ألقى أمام الكنيست خطابا عرض فيه وجهة نظره في الصراع العربي الإسرائيلي وضمنه بعض اقتراحات لتسوية هذا النزاع، كما أجرى مباحثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية وعدد من رؤساء الكتل البرلمانية في الكنيست.

حدد الوفد المصري رؤية حكومته لموضوعات البحث في النقاط الخمس الآتية:

- إنسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية التي احتلت بعد حزيران 1967.
- اعتبار القضية الفلسطينية جوهر النزاع في الشرق الأوسط وترتيب السلام الدائم على حل هذه القضية بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيه حقه في إقامة دولته.
- أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمباحثات.

- ايجاد تصور مشترك يكفل الأمان لكل الأطراف.
- العمل على سير خطوات المؤتمر بالمرونة التي تتيح انضمام أي أطراف في أية مرحلة من مراحل المؤتمر، وبالقدر الذي يسمح برفع مستوى التمثيل فيه إذا ما اقتضت الظروف ذلك.

في 25 ديسمبر 1977 التقى السادات بيجن في مدينة الإسمايلية. وفي هذا اللقاء تم رسمياً طرح مشروع بيجن للتسوية، وهو المشروع الذي أعلنه بيجن فيما بعد رسمياً أمام الكنيست يوم 28 ديسمبر 1977، ويشكل هذا المشروع في الواقع أهم ما جاء في إتفاقيتي كامب ديفيد وينقسم إلى جزئين: الأول يتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، والثاني قواعد التسوية مع مصر.

استمرت القمة الثلاثية في منتجع كامب ديفيد ثلاثة عشر يوماً وشهدت مفاوضات وصفت بأنها شاقة ومتعبة وكادت تفشل أكثر من مرة، وقد شارك في هذه المفاوضات بالإضافة إلى الرؤساء الثلاثة كارتر والسادات وبيجن وزراء خارجيتهم وكبار مستشاريهم السياسيين والعسكريين والقانونيين.

ولكن القرارات الحاسمة اتخذت من قبل الرؤساء وحدهم. وهذا يصدق بالدرجة الأولى على القرار المصري الذي حسمه الرئيس السادات بنفسه، بدليل إستقالة وزير خارجيته عقب إعلانه عن مقررات القمة احتجاجاً عليها، وكان ثالث وزير خارجية مصري يستقيل منذ إعلان السادات عزمه على زيارة القدس.

- ديكتاتورية السادات في توقيع معاهدة السلام كانت وبالا على الشعب المصري، بل على العالم العربي والإسلامي بأكمله، لأن قضية فلسطين ليست قضية

مصر وحدها أو فلسطين وحدها بل قضية العالم الإسلامي أجمع.

• هذه الدكتاتورية لا بد من تقييدها في الدساتير التي تحكم هذه البلاد، بوضع بند يلزم الرئيس عدم توقيع إتفاقيات دولية إلا بعد استفتاء شعبي عليها، حتى لا تتكرر تلك المأساة مرة أخرى

في يوم 18 سبتمبر 1978 أعلن الرؤساء الثلاثة إتفاقهم على وثيقتين أساسيتين: سميت الأولى "إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط" وجاءت الثانية تحت عنوان "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل".

وقد وقع الوثيقتين كل من السادات وبيجن كطرفين وكارتر كشاهد، وهذا تخرنج غاية في الغرابة من الناحية القانونية لاشتراك واشنطن سياسيا في وثيقتين قانونيتين، وقد أعلن مع الوثيقتين الأساسيتين عن مجموعة من الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات من جهة، وكارتر وبيجن من جهة أخرى.

في 26 مارس 1979 وعقب محادثات كامب ديفيد وقع الجانبان على ما سمي معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل و انسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967 بعد حرب الأيام الستة وتضمنت المعاهدة أيضا ضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس و إعتبار مضيق تيران و خليج العقبة ممرات مائة دولية.

تضمنت المعاهدة أيضا البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة و قطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

حتى اليوم لم ينجح السفراء الإسرائيليون في القاهرة ومنذ عام 1979 في إختراق الحاجز النفسي و الإجتماعي و السياسي و الثقافي الهائل بين مصر و إسرائيل ولاتزال العديد من القضايا عالقة بين الدولتين و منها:

- مسألة محاكمة مجرمي الحرب من الجيش الإسرائيلي المتهمين بقضية قتل أسرى من الجيش المصري في حرب أكتوبر والتي جددت مصر مطالبتها بالنظر في القضية عام 2003.
- إمتناع إسرائيل التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي.
- مسألة مدينة "أم الرشراش" المصرية والتي لاتزال تحت سيطرة إسرائيل ويطلق على المدينة إسم "إيلات" من قبل الإسرائيليين. حيث إن البعض مقتنع إن قرية أم الرشراش أو إيلات قد تم إحتلالها من قبل إسرائيل في 10 مارس 1949 وتشير بعض الدراسات المصرية أن قرية أم الرشراش أو إيلات كانت تدعى في الماضي قرية الحجاج حيث كان الحجاج المصريون المتجهون إلى الجزيرة العربية يستريحون فيها.
- قضية الأموال التي تعتبرها مصر "أموال منهوبة" نتيجة إستخراج إسرائيل للنفط في سيناء لمدة 6 سنوات.

مقدمة المعاهدة الأولى " اطار عمل للسلام في الشرق الأوسط "

تبدأ المعاهدة بمقدمة مطولة أكد فيها الفريقان بصورة خاصة: "أن البحث عن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بالآتي:

- إن القاعدة المتفق عليها للتسوية السلمية لنزاع بين إسرائيل وجيرانها هو قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه.
- إن شعوب الشرق الأوسط تتشوق إلى السلام حتى يصبح ممكنا تحويل موارد الإقليم البشرية والطبيعية الشاسعة لمتابعة أهداف السلام وتصبح هذه المنطقة نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم.
- إن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة للقانون الدولي والشرعية الآن توفر مستويات مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول.
- إن تحقيق علاقة سلام وفقا لروح المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأي دولة مجاورة مستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها أمران ضروريان لتنفيذ جميع القيود والمبادئ في قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.
- إن السلام يتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش في سلام داخل حدود أمنة ومعترف بها غير متعرضة لتهديدات أو أعمال عنف.
- إن السلام يتعزز بعلاقة السلام والتعاون بين الدول التي تتمتع بعلاقات طبيعية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه في ظل معاهدات السلام يمكن للأطراف على أساس التبادل الموافقة على ترتيبات أمن خاصة، مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق ذات تسليح محدود ومحطات إنذار مبكر ووجود قوات دولية وقوات إتصال وإجراءات يتفق عليها للمراقبة.
- إن الاطراف تضع هذه العوامل في الاعتبار مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومستديمة

لصراع الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام تقوم على قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 بكل فقراتهما. وهدفهم من ذلك هو تحقيق السلام وعلاقات حسن الجوار، وهم يدركون أن السلام لكي يعمر يجب أن يشمل جميع هؤلاء الذين تأثروا بالصراع. لذا فإنهم يتفقون على أن هذا الإطار في رأيهم مناسب ليشكل أساسا للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب بل بين إسرائيل وكل من جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام معها على هذا الأساس.

معاهدة " إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط "

ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلوا الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها، ولتحقيق هذا الغرض فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية و غزة ولتحقيق هذا الغرض فإن المفاوضات ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

- في المرحلة الأولى: تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة إلى الضفة الغربية و غزة لفترة لا تتجاوز الخمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية و غزة ستسحب الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية منهما فورا بعد أن يتم انتخاب سكان هذه المنطقة سلطة حكم ذاتي تحل محل الحكومة العسكرية الحالية. ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الإنتقالية ستستدعي حكومة الأردن للإنضمام إلى المباحثات على أساس هذا الإطار. ويجب أن تعطي

هذه الترتيبات الجيدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

• وفي المرحلة الثانية: تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد يضم وفدا مصر والأردن ممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقا لما يتفق عليه. وستتفاوض الأطراف بشأن معاهدة تحديد مسؤوليات سلطة الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وغزة. وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية ويكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة. وستتضمن المعاهدة أيضا تأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام. كذلك سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

• أما الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس وهي المرحلة الثالثة فتبدأ عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي (مجلس اداري) في الضفة الغربية وغزة في أسرع وقت ممكن، على ألا يتأخر قيامها عن العام الثالث لبدء الفترة الإنتقالية. وستجرى المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها وإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الإنتقالية. وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتمين إلى سكان الضفة الغربية وغزة

وبموجب الوثيقة الخاصة بالضفة والقطاع اتفق أيضا على انعقاد لجنتين منفصلتين إحداهما تتكون من ممثلي

الأطراف الأربعة التي ستتفاوض على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها والثانية من ممثلي إسرائيل والأردن ويشترك فيها ممثلو السكان في الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن. وستضع هذه اللجنة في تقديريها الإتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة. وستركز المفاوضات على أساس جميع نصوص ومبادئ قرار مجلس الأمن رقم 242. وستقرر هذه المفاوضات فيما تقرر موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن. ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.

وبهذا الأسلوب سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

- أن يتم الإتفاق في المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي السكان في الضفة الغربية وغزة على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الإنتقالية.
- أن يعرضوا إتفاقهم على ممثلي سكان الضفة الغربية وغزة للتصويت عليه.
- إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمثيلاً مع نصوص الإتفاق.
- المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

ورغم كل ما في هذه النصوص من ضمان لإسرائيل وأمنها تمضي الوثيقة الخاصة بالضفة والقطاع لتضيف المزيد. فهي تنص على أنه يتم اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال

الفترة الإنتقالية وما بعدها. وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمن ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة قادرة من الشرطة المحلية تجند من سكان الضفة والقطاع. وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعينين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

أما عن السكان العرب الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة في عام 1967 فقد قرر أرباب كامب ديفيد أن يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي خلال الفترة الانتقالية لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر بالإتفاق مدى السماح بعودة هؤلاء العرب مع اتخاذ الإجراءات الضرورية لمنع الاضطراب. ويجوز أيضا لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك وستعمل مصر وإسرائيل معا ومع الأطراف الأخرى المهمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعاقل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

معاهدة " إطار لإبرام معاهدة السلام بين- مصر وإسرائيل "

أما الوثيقة الخاصة بالسلام بين مصر وإسرائيل فقد نصت على التفاوض بين الطرفين لتحقيق إنسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء على مرحلتين:

- المرحلة الأولى إنسحاب يتم في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة شهور بعد توقيع معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية التي يجب أن توقع في غضون ثلاثة أشهر.
- وأما المرحلة الثانية فيتم فيها الإنسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء خلال فترة تتراوح بين عامين أو ثلاثة أعوام من تاريخ توقيع معاهدة السلام.

وتقضي الوثيقة فيما تقضي بإقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل عند إتمام الإنسحاب في المرحلة الأولى. وتحدد الوثيقة مرابطة قوات الجانبين بعد توقيع معاهدة السلام المرتقبة. وقد كانت مبادئ هذه الوثيقة الأساس التي انبنت عليها معاهدة الصلح التي وقعها الجانبان في واشنطن بتاريخ 26 مارس 1979.

ولم ينس المفاوضات في كامب ديفيد أن يلبوا المطالب الإسرائيلية بأن تكون المبادئ التي أرسوها في إتفاقهم أساسا للتفاوض المرتجى بين إسرائيل والأطراف العربية الأخرى فألحقوا بوثائق المؤتمر عددا من البنود الخطيرة منها أن على الموقعين أن يقيموا فيما بينهم علاقات طبيعية كتلك القائمة بين الدول التي تعيش في سلام، وعند هذا الحد ينبغي أن يتعهدوا بالإلتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن تشمل الخطوات التي تتخذ في هذا الشأن على:

- إقرار كامل.
- إلغاء المقاطعة الاقتصادية.
- ضمان تمتع المواطنين في ظل السلطة القضائية بحماية الإجراءات القانونية في اللجوء إلى القضاء. كذلك يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الإقتصادية في إطار إتفاقيات السلام النهائي بهدف المساهمة في صنع جو السلام والتعاون والصدقة التي تعتبر هدفا مشتركا لهم. كما يجب إقامة لجان للدعوى القضائية للحسم المتبادل لجميع المطالب القضائية المالية.

أما تنفيذ إتفاق كامب ديفيد فقد جعل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية أولا فاتفق الطرفان المتعاقدان على أن تدعى الولايات المتحدة للإشتراك في

المحادثات بشأن موضوعات متعلقة بشكليات تنفيذ الإتفاقيات واعداد جدول زمني لتنفيذ تعهدات الأطراف. وأما مجلس الأمن الدولي فسيطلب إليه المصادقة على معاهدات السلام وضممان عدم انتهاك نصوصها. كما سيطلب إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التوقيع على معاهدات السلام وضممان احترام نصوصها. وسيطلب إليهم كذلك مطابقة سياستهم مع التعهدات التي يحتويها هذا الاطار.

الرسائل الملحقة بالمعاهدة

أما الرسائل المتبادلة بين أرباب كامب ديفيد فقد كانت حول عدد من الموضوعات:

الرسالة الأولى: حررها الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر وحاول فيها تسجيل موقفه من الوضع القانوني لمدينة القدس العربية من حيث ضرورة اعتبارها جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية ووجوب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية إلى المدينة واعتبارها تحت السيادة العربية، على أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثلي هذا الدين. كما دعا إلى عدم تقسيم المدينة مع موافقته على إقامة مجلس بلدي مشترك يتكون من عدد متساو من كل من العرب والإسرائيليين.

الرسالة الثانية: موجهة من بيغن إلى كارتر، وقد رفض فيها بيغن موقف السادات السابق مؤكداً أن القدس تعد وفق القوانين الإسرائيلية الصادرة في 28 يونيو 1967 مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم، وأنها عاصمة دولة إسرائيل.

سجل الرئيس كارتر موقف بلاده من هذا الموضوع في الرسالة الثالثة التي وجهها إلى السادات وأرسل نسخة منها إلى بيجن . وفيها أعلن أن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل الموقف الذي أعلنه السفير جولدبيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 يوليو 1967 وأكد من بعده السفير بوست أمام مجلس الأمن في أول تموز 1969، وهذا الموقف الذي عبر عنه كارتر بهذه الطريقة الملتوية يقوم على اعتبار القدس العربية جزءاً من الأراضي التي احتلتها إسرائيل بالقوة عام 1967 لا أكثر.

كذلك تم تبادل رسالتين حول الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد وجه السادات الرسالة الأولى إلى كارتر وأكد فيها أنه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة، ومن أجل حماية الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ستكون مصر على استعداد للاضطلاع بالدور العربي الذي تحدده هذه البنود، وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلي الشعب الفلسطيني.

وأما الرسالة الثانية فكانت من بيجن إلى كارتر وفيها سجل الأول أن كارتر أبلغه أنه سيفسر ويفهم عبارات الفلسطينيين، أو الشعب الفلسطيني، الواردة في كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليها بأنها تعني عرباً فلسطينيين ولكن بيجن لا يشير إلى أنه يوافق على هذا التفسير الأمريكي. غير أنه لا ينسى أن يؤكد أن الحكومة الإسرائيلية تفهم وستفهم تعبير الضفة الغربية في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعني يهوداً والسامرة.

وتبادل كارتر والسادات وكارتر وبيجن رسائل أخرى حول موضوع المستعمرات الإسرائيلية في سيناء. فقد طالب السادات بإزالة هذه المستعمرات كشرط مسبق

لبداء مفاوضات السلام التي تستهدف الوصول إلى معاهدة نهائية مع إسرائيل في حين أجاب بيجن أنه غير مخول بالبت في هذا الموضوع ما لم يعرضه على الكنيست الإسرائيلية. وقد أخذ كارتر علماً بهذا الموقف الإسرائيلي ونقله بدوره إلى السادات. وجدير بالذكر أن الكنيست وافقت على إخلاء القرى الإسرائيلية في سيناء وإعادة توطين ساكنيها فاتحة الطريق بذلك للحكومتين المصرية والإسرائيلية للمضي في خطوات التسوية الثنائية التي تبلورت في معاهدة 29 مارس 1979.

لم تحتو المعاهدة إقراراً بالكيان الصهيوني المحتل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، لم تحتو المعاهدة الموقف من القدس وتركوها للخطابات المتبادلة بين المصريين والأمريكان واليهود، ولم تكن لتلك الخطابات أية قيمة قانونية أو عملية لأنها ليس لها طبيعة تنفيذية ولا تلزم إسرائيل بالانسحاب من تلك الأراضي، وكانت هذه الخطابات تدور وراء بعضها البعض مثل الخيول الخشبية المثبتة على مراجيح الملاهي، كل حصان يسير وراء الحصان الذي أمامه دون أن يلحق به أبداً⁽¹⁾

الآثار المترتبة على المعاهدة على القضية الفلسطينية

لقد حاولت الوثيقة الخاصة "بإطار السلام في الشرق الأوسط" التي وقعها السادات وبيجن وشهد عليها، وقد يقال ضمنها كارتر أن تنسف قضية فلسطين كقضية قومية لكل العرب عبر الأجيال وتحولها من قضية شعب يناضل من أجل حقوقه الوطنية إلى قضية سكان أراضي محتلة فحسب، ويتضح ذلك مما يلي:

⁽¹⁾ محمد إبراهيم كامل: السلام الضائع في كامب ديفيد ص: 607 (1987م)

• لم تأت الوثيقة على ذكر الشعب الفلسطيني إلا في جملتين فقط، وحتى هاتان الجملتان فرغتا من أي معنى حيث مضت الوثيقة في كل موضع آخر تركز على سكان الضفة والقطاع، أو فلسطيني المنطقتين، وتمنحهم حق الحكم الذاتي لا أكثر، ويلاحظ أن الحكم الذاتي جعل للسكان، فحسب، مما يفسح المجال أمام إسرائيل للنقاش حول شمول حق السكان في الأرض التي يقيمون عليها.

• استبعدت الوثيقة منظمة التحرير الفلسطينية من أي دور في التسوية، وهي المنظمة التي اعترف لها وحدها بتمثيل الشعب الفلسطيني من قبل الدول العربية بلا استثناء، ومن معظم دول العالم ومنظمة الأمم المتحدة، وأهم من ذلك كله من الشعب الفلسطيني.

• تنكرت الوثيقة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الذي اعترفت بها الجماعة الدولية ممثلة بصورة خاصة في الأمم المتحدة ومعظم دول العالم. وبذا تكون الوثيقة قد سعت لإلغاء جميع المكاسب والمنجزات على كافة الصعد. فهي إذ حصرت حق الفلسطينيين في الضفة والقطاع في الحكم الذاتي خرجت تماما عما تواضعت عليه الجماعة الدولية حول مضمون تقرير المصير عموما، وتقرير المصير للشعب الفلسطيني بصورة خاصة.

• لم تتطرق الوثيقة إلى حق الفلسطينيين المطرودين من ديارهم في العودة دون قيود، وهو حق اعترفت لهم به الأمم المتحدة منذ قرارها 194 لعام 1948، وحتى الآن.

• إن ما ورد في الوثيقة حول حقوق الفلسطينيين ليس إلا تكرارا لمشروع بيجن للحكم الذاتي الذي تظاهر السادات برفضه في الإسماعيلية. ثم إن الوثيقة لم

تعط ممثلي السكان في الضفة والقطاع أي حق في اتخاذ قرارا يتعلق بمصيرهم غير الموافقة على اقتراحات تقدم لهم من قبل إسرائيل ومصر والأردن مجتمعين وهذا يعني فعليا أن مصيرهم رهن بالقرار الإسرائيلي وحده.

- تناست الوثيقة عمدا مدينة القدس، وهذا يشكل تنازلا من جانب السادات عن الحقوق العربية والتاريخية والدينية والقانونية في المدينة وتسليما بمزاعم إسرائيل جعلها عاصمة لها. ولا يخفف من هذا ما تبادلته السادات وكارتر من رسائل. فقد اكتفى كل منهما - وأحدهما كارتر ليس طرفا في النزاع - بمجرد تسجيل موقف. وأما الطرف المعني الآخر إسرائيل فقد أكد موقفه العدواني من القدس.

إن موقف السادات الفعلي من القدس يشكل من خلال هذه الوثيقة خروجاً على قرارات مؤتمرات القمة العربية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وتحدياً للمواقف الصريحة والمعلنة لمجموعة عدم الإنحياز والمؤتمر الإسلامي. وأهم من هذا كله يشكل تحدياً سافراً لحقوق الشعب العربي الفلسطيني وعلى الأراضي العربية المحتلة.

- لم تتطرق الوثيقة إلى مصير المستعمرات الإسرائيلية الحالية في الضفة والقطاع ولا تعرضت لموضوع الهجرة الصهيونية إليهما. وهذا يعني أن سيل الإستيطان سيستمر أو أنه لن يحد منه شيء على الأقل، كما أن المستعمرات الحالية ستبقى. وفي هذا تثبيت للمفهوم الصهيوني حول ما يسميه الحقوق التاريخية في أراضي فلسطين العربية ويمثله إصرار بيجن على وصف الضفة الغربية بيهودا والسامرة.

- ربطت الوثيقة مستقبل الضفة الغربية والقطاع بموافقة الأردن على الإشتراك في المفاوضات المقترحة، وهذا يعني استمرار الوضع القائم إذا لم يوافق الأردن على هذا الإشتراك، وهذا ما حدث فعلا وحمل مصر على التفاوض باسم الجانب العربي دون أن تملك سلطة تخولها ذلك قانونيا.
- إن دور الأردن - إذا وافق على المشاركة في التسوية المفروضة - سيكون محدودا كدور ممثلي السكان في الضفة والقطاع، لأن القوات العسكرية الوحيدة التي ستوجد في الضفة والقطاع، حاضرا ومستقبلا، هي القوات الإسرائيلية، ولأن اليد الطولى في حسم جميع مشاريع الحكم الذاتي ومستقبل السكان ستكون لإسرائيل.
- واضح من نص الوثيقة أن إسرائيل لن تعود في جميع الأحوال إلى حدود ما قبل الخامس من حزيران 1967 ولن تسمح بإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وهذا لا يتعارض فقط مع مبدأ عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة كما يعرفه ميثاق الأمم المتحدة بل ومع حقوق الشعب الفلسطيني كما قررتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضوح متزايد منذ مطلع السبعينات. يزداد على ذلك أن الوثيقة كرست المفهوم الإسرائيلي لما يسمى بالحدود الآمنة، وهو المفهوم الغريب على القانون الدولي.

القانون الدولي

إن وثيقة "إطار السلام في الشرق الأوسط" تخطت الشرعية الدولية وصارت حق الدول العربية والمجتمع الدولي وخرقت مبادئ السلام العادل كما يعرفه القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة:

- فهي رغم العبارات المدنية الواردة فيها تتخطى بمضمونها الشرعية الدولية بصورة فاضحة. فالإطار الذي وقعت فيه وثيقتا كامب ديفيد يتعارض نصا وروحا مع قراري مجلس الأمن 338 و 242 اللذين أعطيا للأمم المتحدة والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الدور الأهم في التوصل إلى تسوية عن طريق ما عرف بصيغة جنيف. ثم إن الوثيقة تفرض على مجلس الأمن صيغة جديدة وطالبه والدول الدائمة فيه بحمايتها وكأنها محاولة لفرض وصاية على الأمم المتحدة ذاتها.
- إن ما تم التوصل إليه في كامب ديفيد يلغي عمليا قرارات الأمم المتحدة ، ولاسيما تلك التي تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني وأراضيه المحتلة.
- تناولت هذه الوثيقة أطرافا وقضايا لا تتعلق بالموقعين عليها. وفي هذا خرق لأبسط قواعد المعاهدات الدولية التي تقضي بأن المعاهدة لا تلزم أصلا إلا عاقدتها، فالوثيقة مست بصورة مباشرة مصالح سوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن فيما يتعلق بحرية الملاحة في مضيق تيران، كما أنها أهدرت حقوق الشعب الفلسطيني. وتلك كلها مسائل تخص هذه الأطراف قانونيا وتخص الأمة العربية كلها قومية.

• إن في تصرف السادات بوثيقة إطار السلام خرقاً بيناً لميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك لعام 1950 وخروجاً فاضحاً على مقررات مؤتمرات القمة العربية المتتالية، ولا سيما قمتي الجزائر والرباط. وإضافة إلى ذلك فإن السادات نصب نفسه قيماً على الأطراف العربية المعنية ووصياً على الحقوق القومية للأمة العربية. فقد تعهد إلى جانب ما تعهد به بإلغاء المقاطعة الإقتصادية العربية لإسرائيل من جانب واحد وحماية رعايا العدو الإسرائيلي في الدول العربية وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية معه بكل ما في هذا وذاك من أضرار جسيمة على الجبهة العربية المواجهة للغزوة الصهيونية.

• استجابت الوثيقة للمطلب الإسرائيلي المستمر بإبرام معاهدة صلح منفردة حتى قبل أن يتحقق أهم شروط الصلح (الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني)، وهو أمر خلق سابقة فريدة من نوعها في العلاقات الدولية تقوم على أساس فرض إرادة الغالب على المغلوب مع إدعاء سيادة الأخير.

• كرست الوثيقة المزاعم الصهيونية بوجود حقوق مادية لليهود العرب الذين تركوا أقطارهم الأصلية بملء إرادتهم وسوتها بحقوق الفلسطينيين الذين هجروا من بلادهم بالقسر والإرهاب.

نتائج معاهدة السلام

بعد حرب رمضان/ أكتوبر 1973م، بَعَثَ وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر إلى الرئيس المصري أنور السادات عن طريق مسشاره للأمن القومي حافظ إسماعيل، رسالة من رئيسة الوزراء الإسرائيلية جولدا

مأثير بُدي فيها استعداد الكيان الصهيوني للدخول الفوري في مباحثات مع المصريين حول كيفية معالجة حصار الجيش الثاني المصري للقوات الإسرائيلية غربي القناة، وحصار الجيش الإسرائيلي للجيش الثالث المصري شرق القناة، وفك حصار السويس. وفي الإطار عُقِدَتْ بين مصر وإسرائيل سلسلة من المحادثات ذات الطابع العسكري، كانت أولها محادثات الكيلو 101 في أكتوبر 1973م، ثم محادثات فك الاشتباك الأول في يناير 1974م، وفك الاشتباك الثاني في سبتمبر 1975م.

وفي العام 1978م، نجحت الولايات المتحدة في حَمَلِ مصر وإسرائيل على التوقيع على إتفاقيتي كامب ديفيد، واللّتين كانتا أول الطريق على توقيع إتفاق السلام بين مصر وإسرائيل في مارس 1979م، والتي تنص المادة الأولى منها، وفي فقرتها الثالثة على أنه عند إتمام الإنسحاب الإسرائيلي المرحلي المنصوص عليه في المُلحق الأول من المعاهدة من سيناء "يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية".

أولاً: حدث تطور خطير جدّاً في ملف الصراع العربي الصهيوني، وهو الإعراف الرسمي بدولة إسرائيل، وهذه كارثة أضخم من تخيلاتنا، فهي إقرار بملكية الأرض الفلسطينية لليهود، وفيها أعلنت مصر أنها ترغب في استرداد أراضيها في مقابل التنازل عن 78 % من مساحة أرض فلسطين، واعتبرت ذلك شيئاً من الواقعية، ولم يتوقف الأمر عند مصر، بل كانت هذه البداية، ثم أعقب ذلك بسنوات إعراف الأردن والمغرب وتونس وجيبوتي وقطر وموريتانيا، بل اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بالكيان الصهيوني، مضيّعةً بذلك آمال الملايين من المهجّرين خارج أرض فلسطين. لقد كنا قبل كامب ديفيد نتحدث عن قضية الوجود الصهيوني في

فلسطين، ثم صرنا بعدها نتكلم عن الحدود والمستوطنات، وشتان.

ثانيًا: نصّت معاهدة كامب ديفيد على تحديد عدد أفراد الجيش المصري في سيناء، وقسّمت سيناء إلى ثلاث مناطق طولية؛ منطقة (أ) في غرب سيناء، وهذه يُسمح فيها للمصريين بقوات لا تزيد على 22 ألف مقاتل. ومنطقة (ب) في الوسط ليس فيها إلا أربعة آلاف جندي من حرس الحدود بأسلحة خفيفة. ثم منطقة (ج) في شرق سيناء، وهي ملاصقة لدولة فلسطين المحتلة بإسرائيل، وهذه ليس فيها إلا قوات شرطة فقط، وبينما يُسمح للقوات العسكرية المصرية أن تبقى فقط في غرب سيناء، فإن القوات المسلحة اليهودية توجد على بُعد خمسة كيلو مترات فقط من الحدود المصرية الشرقية؛ مما يعني أن أي هجوم على سيناء سيعرّضها لاحتلال سريع مباغت. ولعلنا نأخذ في الاعتبار أن اليهود احتلوا سيناء في 1956م في ثلاثة أيام، واحتلوها في 1967م في ست ساعات، ففي كم من الوقت سيحدث الاحتلال الآن، والفارق بين القوتين العسكريتين يتسع جدًّا لصالح اليهود.

ثالثًا: تم فصل مصر عن العرب والمسلمين يوم وُقعت هذه المعاهدة، بل قبل التوقيع بأشهر خمسة عقدت القمة العربية في بغداد في 2 من نوفمبر 1978م وأعلنت رفضها لكامب ديفيد، وتعليق عضوية مصر، ومقاطعتها تمامًا، وتم نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، واستمرت هذه المقاطعة 9 سنوات كاملة حتى عادت العلاقات في 8 من نوفمبر 1987م بالقمة التي عُقدت في عمان، وحتى هذه العودة للعلاقات لم تكن كاملة، إنما كانت مع ثمانية دول فقط، ولم تكن هذه العلاقات قوية نشطة، بل كانت فاترة. وفقدت مصر بذلك رصيّدًا كبيرًا في قيادة العالم العربي،

وضيِّعت إيجابيات الوحدة المهمَّة التي حدثت بعد حرب 1973م، وبدأت تبحث عن بدائل لا معنى لها، لدرجة أنه ظهرت حركة ثقافية أيام المقاطعة العربية تدعو إلى نبذ العروبة والإسلام، والاتجاه إلى الفرعونية والوطنية، ولا شك أن هذا تفتيت هائل للأمة يصبُّ في مصلحة اليهود.

رابعاً: نصّت المادة الثالثة من إتفاقيات كامب ديفيد تحت عنوان العلاقات الثقافية على ما يلي:

- يتفق الطرفان على إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء عقب الإنسحاب المرحلي.
- يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافي في كافة الميادين أمر مرغوب فيه، وعلى أن يدخل في مفاوضات في أقرب وقت ممكن، وفي موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد الإنسحاب المرحلي.
- كما نصّت المادة الخامسة الفقرة الثانية على تعاون الطرفين على إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقاً لهذا الغرض. (من كتاب مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية) ومع ذلك كله فإنه أثناء زيارة بيجن لمصر في 25/8/1981م، أعرب عن استيائه البالغ من استمرار الطلبة في مصر بدراسة كتب التاريخ التي تتحدث عن "اغتصاب إسرائيل لفلسطين" وكتب التربية الإسلامية التي تحتوي على آيات من القرآن الكريم تندد باليهود وتلعنهم ولعله يقصد مثل قوله - تعالي -: "لَيَجِدَنَّ أَبَدًا النَّاسَ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَيَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَّيْنَ وَرُهَيْبَانَا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ" (سورة المائدة: 82)، وقد أشارت الصحف إلى أن السادات

استجاب على الفور لطلب صديقه بيجن، فأصدر أوامره للمختصين في وزارة التربية بإعادة النظر في المناهج الدراسية بما يتلاءم مع طلبات بيجن.

لماذا كل هذا الخوف من أمريكا و"إسرائيل"؟

إن مصر مكرهة على كل ما تفعله منذ حرب 1973م، فلقد قبلت وقف إطلاق النار تحت الإكراه، ووقعت إتفاقيات السلام تحت الإكراه، والتزمت بها وما زالت تحت الإكراه، وإن حياتنا جميعًا منذ ذلك الحين تجري وتدور تحت الإكراه الأمريكي والصهيوني. والإكراه يفسد الإرادة ويبطل التصرف، وعليه فإن إتفاقيات السلام المصرية "الإسرائيلية"، وكل ما ترتب عليها باطلَةٌ بطلانًا مطلقًا طبقًا للمبادئ القانونية العامة وطبقًا لأحكام القانون الدولي، وفيما يلي التفاصيل:

أهم مساوئ كامب ديفيد

- سحبت مصر من الصراع ضد العدوين الصهيوني والأمريكي.
- إطلاق يد "إسرائيل" لتعربد كما تشاء في المنطقة.
- اعترفت بـ"إسرائيل" وتنازلت لها عن فلسطين 1948م.
- أضعفت المقاومة الفلسطينية، وجعلتها تقف منفردةً وحيدةً في مواجهة الآلة العسكرية الصهيونية.
- وضعت سيناء رهينةً دائمةً في يد "إسرائيل"، تستطيع أن تعيد احتلالها في أي وقت تشاء.
- أعادت صياغة مصر عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا على مقاس أمن "إسرائيل".

- وضعت مصر ومن فيها تحت قيادة ورحمة الولايات المتحدة الأمريكية.
- أعطت الضوء الأخضر لكل القوى الطائفية في المنطقة للانفصال عن الأمة، وتأسيس دويلات كردية وشيعية وسنية ومارونية وقبطية وزنجية على نموذج الدولة اليهودية "إسرائيل".
- ضربت وحدة الصف العربي التي تجلّت في أعلى صورها في حرب 1973م.

أسباب البطلان

تنص معاهدة فيينا لقانون المعاهدات الصادرة في سنة 1969م في المادة رقم 51 على: "ليس لتعبير الدولة عن رضاها بالالتزام بمعاهدة والذي تم التوصل إليه بإكراه ممثلها عن طريق أعمال أو تهديدات موجهة ضده أي أثر قانوني".

كما تنص المادة رقم 52 من نفس المعاهدة على: "تعتبر المعاهدة باطلةً بطلانًا مطلقًا إذا تم إبرامها نتيجة تهديد باستعمال القوة أو استخدامها بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة".

خلاصة المادتين السابقتين أن الإكراه الواقع على الدولة أو على ممثلها لتوقيع أي معاهدة يبطلها بطلانًا مطلقًا، وتنطبق نصوص المادتين على حالة مصر في الفترة من 1973 حتى 1979، وبالتحديد في الوقائع التالية:

وقائع الإكراه

أولاً: احتلال سيناء

الاحتلال الصهيوني للأراضي المصرية عام 1967م وما بعدها واستعمال للقوة بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وبالتحديد في الفقرة الرابعة من مادتها الثانية التي تنص على: "يتمتع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة".

ثانياً: سينا رهينة

حالت الولايات المتحدة دون أن يُصدر مجلس الأمن قراراً ينص على الإنسحاب الفوري من الأراضي المحتلة عام 1967 بدون أي قيد أو شرط، في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ الأمم المتحدة.

وبدلاً من ذلك أصدروا القرار رقم 242 الذي تعامل مع سينا وغيرها من الأراضي المحتلة كرهينة لدى "إسرائيل"، تعيدها إلى مصر بشرط الاعتراف بها والسلام معها.

ثالثاً: دعم أمريكا العدو الصهيوني في حرب 1973م

قال الرئيس أنور السادات في 16 أكتوبر 1973: "إن الولايات المتحدة أقامت جسراً بحرياً وجوياً لتدفق منه على "إسرائيل" دبابات جديدة وطائرات جديدة ومدافع جديدة وصواريخ جديدة وإلكترونيات جديدة"، وقال في 16 سبتمبر 1975م "إنه في ليلة 19 من أكتوبر 1973م كان بقي لي عشرة أيام أواجه أمريكا بذاتها".

رابعاً: تهديد كيسنجر للسادات عن الثغرة

اعترف السادات في حديثه لمجلة (الحوادث) اللبنانية عام 1975م بأنه عندما أخبر كيسنجر يوم 11 ديسمبر 1973 بأنه قادرٌ على القضاء على الثغرة رد الأخير: "ولكن لا بد أن تعرف ما هو موقف أمريكا إذا أقدمت على هذه العملية فستضرب".

وهو ما دفع السادات- كما يدعى- إلى التفاوض وقبوله إعادة 90% من قواتنا التي عبرت إلى مواقعها قبل العبور، وهو ما كان له بالغ الأثر على النتيجة النهائية لوضع القوات المصرية طبقًا للملحق الأمني في معاهدة السلام عام 1979م.

خامسًا: التهديدات الإسرائيلية قبل-زيارة القدس 1977م

ففي خطابه أمام مجلس الشعب المصري في 26 نوفمبر 1977م بعد عودته من القدس جاء الآتي: "في جلسة مع وزير الدفاع "الإسرائيلي" عزرا وايزمان توجه إلي بسؤال: لماذا كنت تريد أن تهجم علينا في العشرة الأيام الماضية؟! قلت له: أبدًا.. بدأتم أنتم مناورة، وعلى طريقتنا بعد حرب أكتوبر وبأسلوبنا أسلوب الدول المتحضرة التي تعرف مسؤولياتها حينما بدأتم مناورات كما بدأ الجسمي مناورته أيضًا بنفس الحجم، قال إن تقارير المخابرات كلها أمامي تقول بأنكم كنتم ستضربوننا ضربةً مفاجئةً وكان في شدة العصبية.. هذا هو لحاجز النفسي الذي أتحدث عنه.. منذ عشرة أيام وهم في شدة العصبية".

سادسًا: تهديد كارتر للسادات

ذكر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أنه عندما علم أن السادات قرر الإنسحاب من المفاوضات في كامب ديفيد والعودة إلى القاهرة فإنه تصرف كما يلي: "لسبب ما

استبدلت بملابسي ملابس أكثر رسمية.."، "شرحت له النتائج بالغة الخطورة التي تترتب على إنهائه المفاوضات من جانب واحد، وأن عمله سيضر بالعلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وأن مسؤولية الفشل سيتحملها هو" "وكنت جادًا إلى أقصى حد وكان هو يعرف ذلك، الواقع أنني لم أكن جادًا في أي يوم من حياتي أكثر من ذلك..." انتهى كلام كارتر

بعد هذا اللقاء صرَّح السادات لأعوانه أنه "سيوقع على أي شيء سيقترحه الرئيس الأمريكي كارتر دون أن يقرأه".

سابعًا: التهديد الأمريكي الصريح لمصر في 25 مارس 1979

قبل يوم واحد من توقيع المعاهدة تسلمت مصر رسالةً من الولايات المتحدة الأمريكية تتضمن مذكرة تحمل عنوان "مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية" جاء فيها:

- من حق الولايات المتحدة في اتخاذ ما تعتبره ملائمًا من إجراءات، في حال حدوث انتهاك لمعاهدة السلام أو تهديد بالانتهاك؛ بما في ذلك الإجراءات الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية.
- تقدم الولايات المتحدة ما تراه لازمًا من مساندة لما تقوم به إسرائيل من أعمال لمواجهة مثل هذه الانتهاكات، خاصةً إذا ما رُئي أن الانتهاك يهدد أمن إسرائيل؛ بما في ذلك- على سبيل المثال- تعرض إسرائيل لحصار يمنعها من استخدام الممرات المائية الدولية وانتهاك بنود معاهدة السلام بشأن الحد من القوات، وشنّ هجوم مسلح على إسرائيل، وفي هذه الحالة فإن الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد

للنظر بعين الإعتبار وبصورة عاجلة في اتخاذ اجراءات، مثل تعزيز وجود الولايات المتحدة في المنطقة وتزويد إسرائيل بالشحنات العاجلة وممارسة حقوقه البحرية لوضع حد للإنتهاك.

• سوف تعمل الولايات المتحدة بتصريح ومصادقة الكونجرس على النظر بعين الرعاية لطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لإسرائيل وتسعى لتليتها.

ثامناً: التهديدات المهيوأمركية بشأن الأنفاق والحدود مع غزة

وهو ما نراه ونعيشه يومياً من تهديدات من أعضاء في الكونجرس والإدارة الأمريكيين بقطع المساعدات عن مصر، بالإضافة إلى حملات التفتيش الدورية على الحدود المصرية، من قبل لجان من المهندسين الأمريكيين وموظفين بالسفارة الأمريكية ورجال الكونجرس.

تاسعاً: التصريحات الرسمية المصرية

منذ اليوم التالي لتوقف إطلاق النار في 22 أكتوبر 1973 وحتى يومنا هذا في مارس 2009م، والإدارة المصرية ورجالها وإعلامها يؤكدون بمناسبة وبدون مناسبة أن إلغاء كامب ديفيد يعني الحرب، وكان آخرها تصريحاتهم تلك التي صدرت أثناء العدوان الأخير، ومنذ ستون عاماً والأمريكان والصهاينة يتشدقون بأنهم حريصون على مفاوضات السلام كخيار استراتيجي، ستون عاماً في مفاوضات وعلى استعداد لاستمرار تلك المفاوضات ستون عاماً قادمة لأنهم ببساطة لا يريدون سلاماً مع العرب بل يريدون استسلاماً للعرب.

مبارك والتحالف الصهيوني الأمريكي

الكيان الصهيوني لا ييأس في تحقيق أهدافه، لم تكن مصر تابعا فقط للولايات المتحدة والكيان الصهيوني بل كانوا يتعاملون وكأنهم ملك مصر وشعبها يسيرونهم كما يحلو لهم، القرارات السياسية تنتظر الرضا الصهيوني الأمريكي، القرارات الاقتصادية تنتظر الرضا الأمريكي وإلا سنقطع المعونات والقروض عنكم وليتهم فعلوا، المعونات العسكرية توجه تبعاً لما تراه أمريكا والكيان فقد أصبحا يبحثان عن مصالح مصر العليا أكثر من رئيس الدولة، أصبح العملاق المصري قزماً.

مبارك والسلام

في ظل السلام المزعوم بدأ الكيان الصهيوني في تنمية قدراته العسكرية، واعتبر هذه المرحلة مرحلة إعداد وتطوير، ووصلت التقنية العسكرية اليهودية إلى درجة عالية جداً لا تخفى على أحد. ولعلّ الكثير يعجب عندما يعلم أن الكيان الصهيوني في عام 2007م كان رابع دولة على العالم في تصدير السلاح، وأنه في السنوات الثمانية الأخيرة كانت دومًا في المراكز السبعة الأولى على العالم، وأنه كذلك يسبق دولاً عتيقة في صناعة السلاح مثل بريطانيا وكندا والصين. وعلى الرغم من هذا التطور العسكري الفائق فالكل يلاحظ في نفس الوقت أن التطور العسكري في البلاد العربية ومصر لا يجري على نفس النسق، بل إن الدول العربية بكاملها من الدول المستوردة للسلاح، ولا جدال في ذلك، وفوق ذلك فإن بيانات البنك الدولي تشير إلى انخفاض نسبة الإنفاق على الجيش المصري من 16,3 % عام 1995م إلى 9,9 % عام 2006م، وهو تراجع كبير في الميزانية له دلالات خطيرة.

نتيجة التفوق العسكري اليهودي، ونتيجة التدهور العربي الملموس، ونتيجة انفراط العُقد، وتفكك الوَحدة، ونتيجة معاهدة السلام التي كُتبت في مصر، ومنعتها من الاعتراض على التعديّات الصهيونية، وجدنا عريضة صهيونية فاضحة في سماء العالم العربي!! فاليهود لم يصابوا كثيرًا بعد توقيع المعاهدة، وإخراج مصر من المعادلة العربية، إنما توجّهوا بعدها بسنتين تقريبًا، وضربوا المفاعل النووي العراقي في يونيو 1981م، وقاموا بما هو أكبر وأعتى في عام 1982م حيث احتلوا نصف لبنان تقريبًا، وحاصروا بيروت، وتدخلت مصر كوسيط للسلام! فتوسطت للسماح لياسر عرفات ومنظمة التحرير بالانتقال إلى تونس، وواصل اليهود تعديّهم، وضربوا تونس في عُقر دارها في عام 1985م، وكذلك مجزرة قانا في جنوب لبنان 1996م، وضربوا سوريا في عام 2007م، بل وصلت طائراتهم إلى السودان في يناير 2009م، وقاموا بعدة غارات عسكرية كما سمعنا مؤخرًا، فضلًا عن الضرب المستمر للشعب الفلسطيني، وخاصة ما حدث في مخيم جنين 2002م، واغتيال الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي في 2004م، وحصار بيت حانون ثم غزة في عام 2006م، ثم أخيرًا حصار غزة وقصفها في أواخر 2008م، وقد تخلل ذلك الحرب المدمرة التي قام بها الصهاينة ضد لبنان في سنة 2006م. إنها النتائج المباشرة لتحديد الجانب المصري - القوة الكبرى في المنطقة - والإنطلاق يمينًا وشمالاً دون رادع أو رقيب.

نسفت هذه المعاهدة ما بناه الفلسطينيون على مدار عِدَّة سنوات، وشُلَّ مشروع المقاومة، وتاهت منظمة التحرير الفلسطينية بين العرب بعد خروج مصر منفردة، ثم ركعت منظمة التحرير، ووقعت معاهدة أوسلو في سنة 1993م، وبعدها بثلاث سنوات، وتحديداً

في 24 من إبريل سنة 1996م حذفت منظمة التحرير الفلسطينية من دستورها كل البنود التي تصف اليهود بالأعداء، وحذفت كذلك كل ما يلغي الإعراف بإسرائيل كدولة. وهكذا تهاوت مقاومتها تمامًا، بل ودخلت في صراع داخلي مع الذين تمسكوا بحق التحرير للبلاد، وبحق عودة اللاجئين، وظهر الانقسام الفلسطيني بشكل سافر، وأدى هذا إلى عرقلة كل مشاريع الوّحدة بين الفصائل المختلفة، وصار البعض ينادي بالسلام كخيار استراتيجي مع العدو الاستراتيجي، والآخر يطالب بالجهاد حتى تحرير الأرض.

كنتيجة مباشرة لعملية السلام دخلت مصر، ومن بعدها دول العالم العربي كلها تقريبًا، في أحضان أمريكا! لقد كانت أمريكا ترعى مباحثات السلام بقوة، وليس هذا - بلا شك - من أجل عيون المصريين، إنما كانت تحرص في المقام الأول والأخير على مصلحة اليهود، ومن أجل اليهود عرضت أمريكا على مصر المساعدات الأمريكية (المعونة) لكي توقع المعاهدة، ووقع المصريون، وجاءت المعونة، والتي كانت في البداية 200 مليون دولار سنويًا، أخذت في الازدياد حتى فاقت المليار دولار سنويًا، ثم تناقصت الآن من جديد، والتمنُّ أن يكون توجُّهنا أمريكيًا خالصًا، لا روسيًا ولا صينيًا ولا حتى أوروبيًا؛ فالمساعدة أمريكية، والسلاح أمريكي، والمستشارون أمريكيان، والوسطاء أمريكيان، بل وقوات حفظ السلام الموجودة في سيناء تحت قيادة أمريكية، ويمثّل الأمريكيان فيها 40% من الجنود! كل هذا التوجُّه لأمريكا والجميع يعلم أن أمريكا لن تخذل اليهود، ولن تقوم بما يضُرُّ مصالح الصهاينة، ولن تصدّر سلاحًا إلى العرب إلا إذا صدّرت أفضل منه لليهود، ولن تتوسط إلا لصالح اليهود، وتحولت أمريكا إلى قطب واحد يتسابق الجميع إلى مصادقته أو

التباعد، وهو وضع لم يكن على الساحة أبدًا قبل معاهدة السلام.

حدثت بعد معاهدة السلام كارثة التطبيع، و كارثة التعامل الاقتصادي مع الكيان الصهيوني، وفتحت مكاتب التمثيل التجاري مع اليهود في أكثر من دولة عربية، وكان أخطر التعاملات الاقتصادية مع مصر والأردن؛ فأما مصر فقد صدّرت - للأسف الشديد - الغاز المصري إلى الكيان الصهيوني، وكان ذلك في عام 2005م، وبشكل سرّي مفاجئ، وقضت المعاهدة بتصدير 1,7 مليار متر مكعب سنويًا من الغاز الطبيعي لمدة 20 عامًا كاملة، وبسعر يتراوح بين 70 سنًا و 1,5 دولار لمليون وحدة حرارية، بينما السعر الطبيعي للغاز المصري يصل إلى خمسة دولارات، ويصل سعر التكلفة إلى 2,65 دولار! وهذا يعني أن اليهود يأخذون الغاز بخسارة اقتصادية على مصر، وحتى لو كان هناك ربح، فتمويل الكيان الصهيوني بالطاقة أمر لا يُتخيل، وبرغم الاحتجاجات الكثيرة، وبرغم حكم محكمة القضاء الإداري بوقف قرار الحكومة بتصدير الغاز إلى اليهود، إلا أن ضخ الغاز ما زال مستمرًا.

أما الأردن فقد أقامت عدة مصانع يهودية في أرضها، وزادت من التبادل التجاري مع الكيان الصهيوني، ولقد وصل التعامل معها في عام 2007م إلى 306,9 مليون دولار، واشترطت أمريكا في معاهدة الكوبز الشهيرة في سنة 2004م، أن تكون الصادرات المصرية إلى أمريكا تحتوي على أحد المكونات الإسرائيلية حتى تُعفى من الجمارك، وهو إجراء اقتصادي يدفع في اتجاه زيادة العلاقات الاقتصادية مع اليهود. ولا يخفى على أحد أن المصانع اليهودية تنتج مواد تحتاج إلى سوق للتسويق، وأن العالم العربي سوق كبير سوف يخدم المستثمرين اليهود بشكل ملموس، أما الفائدة التي ستعود على العالم العربي فمحدودة؛ فالكيان الصهيوني دولة من

عشرات الدول البديلة في العالم، والتي من الممكن أن نصدر لها موادنا الخام، والمشكلة الكبرى أن الأمر لم يُعدّ على نطاق الحكومة، بل سُمح لرجال الأعمال الكبار أن يتعاملوا مع الكيان الصهيوني، سواء بالإستيراد أو بالتصدير، ولعل الجميع يعرف التعاملات التجارية التي أدت إلى شراء الأسمنت المصري لبناء الجدار العازل في فلسطين المحتلة.

نتيجة معاهدة السلام سُمح للسياح اليهود بدخول سيناء، وبدون تأشيرة، ومن ثمّ توافدت أعداد ضخمة من السياح إلى شرم الشيخ ودهب ونويبع وطابا والطور، وبلغت هذه الأعداد في عام 2006م - على سبيل المثال - حوالي 171 ألف سائح، وأقل ما توصف به السياحة اليهودية بأنها سياحية فاجرة غير أخلاقية بالمرّة، وهذا وغيره أدى إلى إباحية هذه المناطق بصورة كبيرة، ولقد دفع كثير من الشباب المصري دينه ثمناً لهذه السياحة! وفوق ذلك فهي سياحة فقيرة لا تنفق كثيراً من المال لصالح التجارة المصرية، كما أنها تتطلب حراسة أمنية خاصة تحمّل الدولة أعباءً اقتصادية وأمنية وسياسية كبيرة.

إضافةً إلى كل ما سبق تبقى مشكلة من أكبر المشكلات في معاهدة السلام، وهي نزع كل ما يشير إلى عدااء الكيان الصهيوني من مناهج التعليم، وكذلك من وسائل الإعلام، وهذا من أخطر آثار معاهدة كامب ديفيد؛ حيث سيؤدي هذا الأمر إلى نشوء أجيال لا تعرف عدوّها من صديقتها، ولا تمنع في أن ترى الفلسطينيين يُشردون في البلاد، بينما نبحت عن حق الشعب اليهودي في الحياة، وهذه كارثة كبرى في الحقيقة، فإن كل ما ذكرناه قبل ذلك قد يكون مشكلة بالنسبة لأحد الأجيال، أما تدمير الأجيال اللاحقة فهي جريمة تعلق غيرها من الجرائم.

وبعد كل هذا نجد من يقول: لقد نعمت مصر بالسلام فوجَّهت ثروتها إلى التنمية والإصلاح بدلاً من الحروب؛ لكن للأسف الشديد، وفي ظل الفساد الإداري والمالي والسياسي فإنَّ حِدَّةَ العجز في الميزان التجاري قد تزايدت، وكذلك زاد الدَّين المحلي، واستمرت الديون الخارجية، وتدنَّت نسبة الاستثمارات العامَّة، وتفاقم العجز في الموازنة العامة، وكل هذا له انعكاساته على الشعب المصري، وطالِعُوا نسب البطالة، والبطالة المقتنَّعة، وطوابير الخبز، وارتفاع الأسعار، وجنون الحديد والأسمنت والعقارات، وتأخر سن الزواج، ومعدَّلات الهجرة المتزايدة، والمراكب التي تغرق بشباب يهربون من ذُلِّ المعيشة في الداخل إلى ذلها في الخارج! وهناك من يقول: لقد حُفِظت أرواحنا، وسلمنا من القصف والعدوان؛ وأقول لهم: إن هذا كله إلى أجل، وسوف يغدر اليهود يوماً ما، وعندها ستكون الفاجعةُ كبرى، وستكون الأزمة عظمي، إن الحياة مرفوع الرأس ساعةً خيرٌ من الخلود أبد الدهر في هوان، إن ثلاثين عامًا من الاستسلام كافية، وأنَّ للأُمَّة أن تعود إلى رُشدِها، لو أنَّ اليهود قادرون على غزونا واحتلالنا لما تأخروا، فلمَّ الرَّهبة والجزع؟! وكيف يفشلون في دخول غزة، وينجحون في اجتياح عِدَّة دول مهما قلَّ عتادها، أو ضعفت إمكاناتها؟

مبارك والتطبيع

في يناير 2010م وضع مصرف "دانسك بنك"، أكبر بنوك الدنمارك، عددًا من الشركات الإسرائيلية علي قائمته السوداء التي يمنع التعامل معها لأسباب أخلاقية "بسبب عدم التزامها بالمعايير الدوليَّة لحقوق الإنسان ومعايير التوظيف دون تمييزٍ عنصريٍّ أو أيِّ نوع من التفرقة"، وفي ديسمبر السَّابق عليه، أصدرت الحكومة البريطانية توصيةً لشركات التسويق بأهميَّة التمييز بين

المنتجات الفلسطينية وتلك المُصنَّعة في المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الضَّعة الغربية.

وفي نوفمبر 2009م، بدأ عددٌ من نشطاء حقوق الإنسان والإعلاميين البريطانيين في حملةٍ لإقناع المراكز التجارية الكبرى في بريطانيا، مثل سينسيري، لمقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، كما قرَّرت النقابات العمالية البريطانية في سبتمبر الماضي مقاطعة البضائع الإسرائيلية، ردًا منها على العدوان الإسرائيلي المجنون على قطاع غزة في ديسمبر 2008م، ويناير 2009م، وعقابًا لإسرائيل على استمرارها في فرض الحصار على القطاع.

بل إنَّه قبل سنواتٍ، أعلن مجلس الكنائس العالمي، وهي هيئةٌ تُمثِّل أكثر من نصف مليار مسيحيٍّ في العالم، وتحديدًا في شهر ديسمبر من العام 2001م، عن مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية، بسبب الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل بحق الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى الثانية التي اندلعت في سبتمبر من العام 2000م.

كما أنَّ عددًا من الهيئات والجامعات البريطانية والترويجية والأوروبية الأخرى تبنت حملة لوقف العلاقات مع الجامعات الإسرائيلية، ومن بينها مؤتمر اتحاد الجامعات والمعاهد "يو. سي. يو"، الذي يعتبر أكبر نقابات التعليم العالي في بريطانيا، احتجاجًا على السياسات الإسرائيلية في فلسطين المحتلة.

في المقابل نجد أنَّ وتيرة التطبيع تتزايد بين بلدان عالمنا العربي والإسلامي تزداد يومًا بعد يوم، برغم إعلان جامعة الدول العربية عن موت عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي كانت المبرر الأول للتطبيع مع إسرائيل من جانب بعض حكومات الإقليم. وتزايد وتيرة التطبيع

بين العرب والمسلمين وبين إسرائيل، ليس كلامًا مُرسلاً، وإنما حقائق كشفتها مدير معهد التصدير في إسرائيل، دافيد أرتزي، الذي قال مؤخرًا إنَّ المبادلات التجاريَّة لإسرائيل مع دول العالم "تشمل عددًا كبيرًا من الدَّول العربيَّة والإسلاميَّة، سواءً بطريق مباشر أو غير مباشر"، كما أكد أيضًا أنَّ رجال الأعمال الإسرائيليين يملكون العديد من المصانع في الدَّول العربيَّة.

والآن وبينما غزَّة تموت بسبب الحصار، ولا تجد الدولار العربيُّ أو الخليجيُّ ولا زجاجة المياه التقيَّة من دوي القُربى الذين أعلنوها مقاطعةً تامَّةً ليس مع حركة حماس فحسب، بل مع غزَّة بأكملها، ومع القضية بُرمتها؛ فإنَّ مليارات الدُّولارات من خزائن الحكومات العربيَّة والإسلاميَّة، تصبُّ في موازنة إسرائيل السنويَّة. وإذا ما علمنا أنَّ ميزانيَّة الدِّفاع تُشكل ما بين 12% إلى 15% من ميزانيَّة إسرائيل العامَّة، فإنَّ هذا يعني أنَّه من بين كلِّ مائة دولار يدفعها العرب والمسلمون لإسرائيل من خلال التَّطبيع التجاريِّ والاقتصاديِّ، هناك ما بين 12 إلى 15 دولار تصبُّ في صالح التُّرسنة الحربيَّة الصُّهيونيَّة، بما فيها من قنابل فسفور ورصاصات "مضمم" مسمومة، تفتك بأجساد أطفالنا وتقتل أبطالنا في فلسطين، وبما فيها من صواريخ بعيدة المدى مزوَّدة برؤوس نوويَّة وكيميائيَّة مُصوَّبة إلى عواصمنا العربيَّة!! وهو ما يجعلنا نفهم بطبيعة الحال أهميَّة وخطورة القضية التي نحن بصدها في الوقت الرَّاهن، ويجعلنا أيضًا نُؤكِّد، وبضمير سليم واثق، أنَّ التَّطبيع مع إسرائيل يندرج تحت بند الخيَّانة العظمي، على الأقلِّ لأنَّه يدعم ترسانة الخراب والدَّمار الإسرائيليَّة.

التَّطبيع يعني جَعْل العلاقات طبيعيَّة بين طرفين وتُعتبر الأنشطة الاقتصاديَّة والتَّجاريَّة والعلميَّة والثقافيَّة، وكذلك العلاقات ما بين فئاتٍ بعينها مثل الشباب والمرأة

ورجال الأعمال، هي أبرز أشكال التطبيع، الذي يتم في صورة مشروعات أو مهرجانات أو فعالياتٍ أخرى مُشتركة.

استغل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إرييل شارون للدَّويِّ الإعلاميِّ الذي أحدثه الإنسحاب الإسرائيليُّ أحاديِّ الجانب من غزة في سبتمبر 2005م، وقام بحملة علاقات عامَّةٍ من خلال الدَّورة السنويَّة للأمم المتحدة، والتقى وزراء خارجيَّة كلِّ من باكستان واندونيسيا.

كما توسَّعت علاقات إسرائيل في عهد شارون ومن تلاه من رؤساء وزارة مع جمهوريَّات آسيا الوسطى الإسلاميَّة الخمس المستقلة عن الاتحاد السوفيتيِّ السابق، وخصوصًا أذربيجان وطاجيكستان؛ حيث وصل التَّعاون بين الجانبين إلى المستوى العسكريِّ، بالإضافة إلى التَّعاون في المجالات الزراعيَّة والصنَّاعيَّة.

نجحت إسرائيل بعد ضغوطٍ كبيرةٍ قامت بها واشنطن أيام بوش الأب، وبيل كلينتون، في إنهاء المُقاطعة الاقتصاديَّة العربيَّة لإسرائيل والشركات والمؤسَّسات والشركات التي تتعامل معها، فعليًا. ففي عام 2000، قال التقرير السنويُّ لمكتب التجارة الأمريكيِّ الذي صدر في 31 مارس من ذلك العام: "إنَّه بشأن الحواجز التجاريَّة، فإنَّ مصر لم تُطبَّق أيُّ وجهٍ من أوجه المقاطعة الرِّسميَّة منذ عام 1980م، تطبيقًا لمعاهدة السَّلام مع إسرائيل التي وُقِّعت عام 1979م، وأنهى الأردن رسميًّا التزامه بجميع أوجه المقاطعة، وأصبح ذلك ساري المفعول منذ 16 أغسطس 1998م، وذلك لدى تطبيق التَّشريع الخاص بتنفيذ معاهدته للسَّلام مع إسرائيل".

وأضاف التقرير أن السُّلطة الفلسطينية وافقت على عدم تطبيق المقاطعة في كتاب وُجِّه في العام 1998م إلى ميكي كاتنور، المُمثل التجاري للولايات المتحدة حينئذ، كما أعلنت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (وهي: السعودية، والبحرين، والكويت، وسلطنة عُمان، وقطر، والإمارات) في سبتمبر 1994م، عدم التزامها بالمقاطعة من الدرجة الثانية والدرجة الثالثة، أي فيما يخص الشركات التي تتعامل مع إسرائيل أو لها أفرع فيها. وذكر التقرير أنه في العام 1996م، أنهت كل من سلطنة عُمان وقطر تطبيق المقاطعة، وأسست ترتيبات تجارية مُتبادلة مع إسرائيل، كما توقفت عددٌ من الدَّول العربية الأخرى عن تنفيذ المقاطعة، وهي: المغرب، وموريتانيا التي اعترفت بإسرائيل في عهد الرئيس الأسبق معاوية ولد الطايح وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة معها في العام 2005م، حتى أنهاها الرئيس الموريتاني الحالي محمد ولد عبد العزيز، وتونس التي اعترفت بإسرائيل من خلال إقامة علاقات دبلوماسية محدودة، وكذلك اليمن التي تخلت رسمياً عن تطبيق المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة في العام 1995م. أما الجزائر فإنها ما زالت تلتزم بالمقاطعة رسمياً، ولكن ليس من خلال الممارسة، مثلها مثل لبنان؛ حيث أنهت كلا البلدين كافة أشكال المقاطعة، باستثناء إقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل.

وقد هدفت إسرائيل من وراء ذلك إلى تحقيق أمرين أو هدفين أساسيين، الأول تحجيم الآثار الاقتصادية للمقاطعة، والتي قُدِّرت بأكثر من مليار دولار سنوياً، وتحديداً 53 مليار دولار على مدى 45 عامًا، والثاني إزالة أكبر عقبة من أمام الشركات الأجنبية الرَّغبة في الاستثمار في إسرائيل، والتي قُدِّرت خسائر إسرائيل منها نحو 41 مليار دولار إضافية في ذات الفترة، والتي

عَوَّضت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إسرائيل عنها من خلال ما مجموعه 75 مليار دولار من المساعدات السنوية خلال الفترة ما بين العام 1951م إلى العام 1998م. كما ساعدت التسوية الإسرائيلية على تحسين مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع بلدان العالم المختلفة؛ فمنذ مؤتمر مدريد في 1991م، وحتى مطلع الألفية الجديدة، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع 62 دولة في عقدٍ واحدٍ فقط، كان من بين هذه الدول روسيا والصين والهند وإندونيسيا وطاجيكستان، والتي تضم ما يقرب من نصف عدد سكان الأرض تقريبًا. وقد ساعدت هذه الأوضاع على تحقيق الكثير للاقتصاد الإسرائيلي وللأمن القومي للكيان الصهيوني ككل، ومن بينها:

- أولاً: زيادة تدفق المهاجرين إلى إسرائيل، وخصوصاً من روسيا بكل ما فيهم من عمالة ماهرة وأكاديميين وعلماء؛ حيث وصل مليون مهاجر روسي فقط إلى إسرائيل بعد مدريد.
- ثانيًا: تدفق الاستثمارات الخارجية على إسرائيل، والتي لم تكن تزيد على 400 مليون دولار عام 1991م، زادت أكثر من خمسة أضعاف بعد ذلك، ففي العام 1996م بلغت حوالي 2,9 مليار دولار، وفي عام 1997م بلغت قيمتها نحو 3,6 مليار دولار، وأكثر من 15 مليار دولار حاليًا، وهي أرقام تُعادل أضعاف قيمة الاستثمارات الأجنبية التي تدفق على مصر.
- وبحسب الإحصائيات الصادرة عن "بنك إسرائيل" - البنك المركزي هناك - فإن قيمة الأموال المُتدفقة من الخارج والتي دخلت إسرائيل بشكل رسمي من عام 1990م، وحتى عام 1999م، بلغت حوالي 75 مليار دولار، وشهدت ارتفاعًا مطردًا من عامٍ لآخر، باستثناء

بعض سنوات حكم إسحاق شامير في عام 1991م،
وبنيامين نتياهو في العامين 1997م و 1998.

• ثالثًا: ارتفاع حجم الناتج الإجماليّ الإسرائيليّ السنويّ،
لمستويات أكبر من الناتج المحليّ لإندونيسيا التي يبلغ
عدد سكانها حوالي 230 مليون نسمة، والناتج
الإجماليّ لمصر، التي يصل عدد سكانها إلى 82
مليون نسمة، وذات النتائج سرت على الموازنة
العامة الإسرائيلية، التي تطوّرت من 49 مليار دولار
عام 1995م، إلى نحو 53 مليار عام 1999م، إلى
حوالي 70 مليار دولار في العام 2009/2010م.

• رابعًا: تحسين مستوى العلاقات الاقتصادية بين
إسرائيل ودول العالم المختلفة؛ فبعد سنة واحدة على
إتفاق أوسلو في العام 1993م، زادت الصادرات
الإسرائيلية للبلدان الآسيوية بمقدار 33%، وأصبحت
تعادل حوالي 13% من مجمل الصادرات الإسرائيلية،
مع تحسين مستوى البيئة الأمنيّة داخل إسرائيل
بشكل جعل إسرائيل أحد أهم الوجهات السياحيّة في
المنطقة. كما شكّل انضمام الدّول العربيّة والإسلاميّة
لمنظمة التجارة العالميّة، عاملاً إضافياً لإضعاف أثر
المقاطعة الاقتصاديّة لإسرائيل وزيادة مساحة
التّطبيع؛ حيث تنص لوائح المنظمة على عدم التّمييز
بين الدول في انسياب حركة التجارة العالميّة، بما في
ذلك إسرائيل، في مقابل عدم استغلال الدّول العربيّة
والإسلاميّة باب "الاستثناءات والمزايا" التي تسمح
للدّولة العضو بممارسة إجراءات خاصّة ضد أي طرفٍ
عضو في المنظمة.

هناك بعض المعالم التي تبين سياسة الكيان
الصهيوني للوصول إلى رحلة التطبيع:

• تكوّن رابطة الشرق أوسطية التي تربط بين دول المنطقة أجمع باسم الشرق الأوسط وتبذ الإنتماء للإسلام أو العروبة، وهذا مشروع اليهودي شيمون بيريز الذي طرحه في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) عام 1993 م، ثم طور خطابه في عام 1995 م فذكر بأن الشرق الأوسط بحاجة إلى تبني مواقف ليندمج مع العالم الجديد، ونصح العرب بتطبيق سياسة إقتصاد السوق علماً بأن الكيان الصهيوني يقيد سياسة السوق، ومن المعلوم أن إقتصاد السوق الذي ينادي به بيريز هو الطريق اليسير لسيطرة الكيان الصهيوني والصهيونية العالمية ورؤوس الأموال الأمريكية على الإقتصاديات العربية، ثم استنسخ هذا الطرح مع بعض الإضافات والتعديلات في المشروع الأمريكي المسمى (الشرق الأوسط الكبير) الذي من أبرز عناصره: إقامة أمن إقليمي جديد بدلا من الأمن القومي العربي ويتضمن ذلك إقامة مناورات مشتركة عربية - غربية - إسرائيلية لضمان تطبيع العلاقات وكسر التعبئة النفسية وإضعاف روح الاستعداد المعنوي للمواجهة. طبيعة هذا المشروع سياسية في الأصل لكنه يعرض بقالب إقتصادي حيث يوصف بأنه مشروع إقتصادي أو كما يجري اختزاله أحيانا بالسوق شرق أوسطية.

• من أبرز أهداف اليهود سعيهم إلى عزل الدول العربية بعضها عن بعض وخاصة في المفاوضات ليحققوا أطماعهم الخاصة، فيخسر العرب الكثير من قوتهم بسبب فرقتهم وتفرقتهم.

• أن تصبح جامعات اليهود ومراكز أبحاثهم ودراساتهم مرجعية علمية للمنطقة بأسرها، بحيث تؤسس للمشروع الصهيوني، الموجّه لتدمير الثقافة والهوية

الحضارية الإسلامية للمنطقة العربية بأكملها، وإحداث التفكير والفوضى في داخل كل بلد عربي.

التحالف الإستراتيجي مع العدو الإستراتيجي

تعرضت المنطقة العربية لعدة حروب في نصف القرن الأخير: حرب 1948 التي استمرت أشهراً حتى 1949 ثم أعقبها هدنة، وحرب 1956 لثلاثة أشهر تقريباً وأعقبها هدنة، وحرب 1967 لستة أيام احتلت إسرائيل بها كلا من فلسطين وسيناء من مصر والجولان من سوريا، وحرب استنزاف امتدت نحو 3 سنوات حتى 1970، وحرب 1973 في سيناء والجولان.

ثم عندما انسحبت "مصر السادات" من العمليات الحربية في 1979، انتقلت أرض المعارك، فكانت حرب 1982 باجتياح إسرائيل للبنان وبداية حرب المقاومة التي استمرت حتى عام 2000، وفي خلال ذلك قامت انتفاضة الشعب الفلسطيني في فلسطين عام 1987، ثم حدثت حرب العراق والكويت في 1991، ثم الإنتفاضة الفلسطينية في سبتمبر 2000، ثم حرب احتلال الأمريكيين لأفغانستان في 2001 وهي مستمرة، ثم الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 والمستمرة حرباً طاحنة حتى اليوم، ثم حرب لبنان في 2006.

أي إنها إحدى عشرة حرباً في ثمانية وخمسين عاماً هي حرب أمريكية إسرائيلية ضد الشعب العربي في أقطاره كلها، وهي مستمرة بما يفيد أنها حرب واحدة ذات معارك متجددة تحدث كل سنوات محدودة وتنتقل أرضاً ومحاربين؛ ومن هنا يظهر أن العداء عداء إستراتيجي ممتد وحاكم لأسس العلاقة بين الطرفين.

وعلينا بهذا المنطق أن نتفهم كيف أن حكومة "مصر- مبارك"، لا تكف عن الحديث بأن ما بينها وبين الحكومة الأمريكية هو تحالف إستراتيجي، وكيف لنا نفهم تحالفا إستراتيجيا مع العدو الإستراتيجي؟ وبماذا يسمى هذا في لغة السياسة الوطنية، لا سيما أهم بنوده التحالف مع إسرائيل؟⁽¹⁾.

ظهر هذا الحلف الإستراتيجي مع العدو الإستراتيجي كأوضح ما يكون في حرب لبنان 2006 ، وظهر في معركة عدوان إسرائيلي أمريكي سافر على بلد عربي مستقل وهو لبنان، عدوان يدمر البلد ويهجر شعبه، ويحتل أرضه ويقتل رجاله، وظهر هذا الحلف مع الجانب الإسرائيلي الأمريكي بدعم سياسي يغطي الفعل العدواني، وبهجوم سياسي على المقاومة الوطنية اللبنانية، فكان ذلك أوضح تحالف حكومي عربي صريح مع الجانب الأمريكي والإسرائيلي ضد بلد عربي وحركة مقاومة عربية وطنية، وكانت قواه تقودها الحكومة السعودية، وتقف معها حكومة مصر وحكومة الأردن. وحكومة الأردن معروفة، فهي لم تكذب تنشأ في الإقليم العربي منذ أربعينيات القرن العشرين إلا بوصفها رديفا للمشروع الصهيوني، منذ الملك عبد الله الأول، وهذا ما ذكرته كتب التاريخ عن المسألة الفلسطينية. وحكومة مصر هي ما نتكلم عنه هنا.

الشيء الإيجابي الوحيد في السياسة المصرية قبل ثورة 25 يناير 2011، أنها لم تعد ذات وزن ولا ثقل في الشأن العربي، وصارت دولة لا تتكافأ حتى مع دول الخليج الصغيرة الحديثة؛ ولذلك صار الضرر العربي من السياسة المصرية محدودا وغير ذي بال، أي إن المزية

¹ المستشار طارق البشري: معركة غزة-الحرب الصهيونية الأمريكية العاشرة

الوحيدة للسياسة المصرية أنها صارت لغوا لا يضر ولا ينفع.

ثم إن الأهم من ذلك كله أن وسائل الإعلام نقلت خبرا خلال العمليات العسكرية للعدوان الإسرائيلي على لبنان، مفاده أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية عقدتا إتفاقيات شراء أسلحة من الولايات المتحدة مع تحديث أسلحة قيمتها 4,2 مليارات دولار، منها 2,9 مليار دولار تمثل نصيب السعودية في هذه الصفقات، وتركت وكالات الأخبار لنا أن نستنتج أن حكومة خادم الحرمين الشريفين تمد مصانع السلاح الأمريكي بمبلغ 2,9 مليار دولار في الوقت الذي تمد به هذه المصانع إسرائيل بالأسلحة والذخيرة لتدمير لبنان البلد المسلم ولتقتيل شعبه المسلم ولهزيمة حزب الله المقاوم للصهاينة وعدوانهم. وهكذا كان الدعم لإسرائيل بالموقف السياسي وبالفتاوى الشرعية وبالإذاعة الإعلامية، وفوق ذلك وقبل ذلك وبعده بتمويل السلاح. ونحن نعرف أن ما يسمى بالقنابل الذكية كانت تصدر من أمريكا لإسرائيل في هذه الفترة عن طريق إنجلترا والخليج، حسبما ذكرت الأخبار وقتها.

مع اختلافنا الشديد مع حزب الله الشيعي إلا أن الهجوم الإسرائيلي على لبنان كان لابد له من مقاومة من كل التيارات التي تعيش في لبنان، هذا اعتداء سافر على بلد عربي مستقل، وإن قسم سياسيا بين تياراته المختلفة إلا أن تلك التيارات كان لابد لها أن تتكاتف لإجلاء العدو الصهيوني من لبنان، وأن يجد مساندة من كل الشعوب العربية بل وكل الشعوب الحرة التي تسعى إلى الاستقلال.

إننا في معركة حادة وجادة جدا، وهي تقتضي من أي منا أقدارا متفاوتة من الاستغناء ومن التضحية، ولن يكون

هذا كثيرا ونحن نشاهد تصاعد معارك يتقدم إليها
استشهاديون ويذهب في معتركها قتلى ومصابون، ويفقد
أطفال آباءهم وأمهاتهم، وما من حي فيهم إلا وهو ابن
شهيد أو أخو شهيد أو قريب له.

أمران يستحيل أن يكون ثمة اختلاف حولهما، وإلا
نكون من الخاسرين:

- الأول: أننا في حالة تلقٍ للعدوان الأمريكي الصهيوني
علينا منذ نحو ستين سنة، وأن الحرب ناشبة بيننا
وبينهم على هذا المدى الزمني الطويل الذي لم تظهر
له نهاية بعد، وأنها حرب ممتدة ومستمرة.
- الثاني: أن موجبات الأمن القومي المصري تمتد خارج
الحدود المصرية إلى أرض الشام، من فلسطين إلى
سوريا شمال شرق، وإلى السودان حتى باب المنذب
جنوبا، وهذه ضرورة دفاعية عسكرية وبشرية.

إن الإنجليز أنفسهم عندما عملوا على الدفاع عن
هذه المنطقة ضد التهديد النازي خلال الحرب العالمية
الثانية (1939- 1945) أنشأوا ما يسمى مركز تموين
الشرق الأوسط للتنسيق بين الاحتياجات المعيشية لهذه
المنطقة، وعينوا وزيرا ينسق بين السياسات فيها كان هو
اللورد موين الذي اغتالته العصابات الصهيونية وقتها في
حي الزمالك بالقاهرة، وشجعوا إنشاء جامعة الدول
العربية في سنتي 1943 و 1944.

ومن قبل الإنجليز كان نابليون عندما احتل مصر في
1798 قاد حملة إلى عكا بفلسطين ليؤمن مصر من
جانب أرض الشام، وفشل في ذلك وانهار حلمه في
البقاء بمصر.

وأنشأ الأمريكان هذا التحالف الإسرائيلي المصري
السعودي الأردني للدفاع عن بقائهم وهيمتهم، ونحن

على العكس نسعى إلى حلف الاستقلال لا إلى حلف
التبعية.

وبعد كل ذلك يتبجح الحكام في هذه الدول بأننا في
حلف إستراتيجي مع عدونا الأمريكي الصهيوني، وينعقد
المؤتمر الأول "للحزب الوطني" الحاكم في مصر منذ
ثلاثين سنة ليضع برنامجا كان في صدر أهدافه في سنة
2003 عبارة "مركزية الهوية الوطنية المصرية التي
حفظت للدولة تماسكها"، وهو ما يعني عزل مصر عن
المحيط العربي الحاضن لها والمؤمن لها، ثم بعد ذلك
تتخذ السياسات التي لا تعني إلا العزلة عن حركات
التحرر والمقاومة العربية، ثم توثق الأواصر مع قوى
العدوان الأمريكي الصهيوني عندما تظهر في الحكومة
السعودية وحكومة الأردن، وتنسق مع السياسة
الصهيونية لزعماء إسرائيل.

ومن هنا لم يحتج رأي العالم العربي إلى أحد ليشرح
له أن معركة لبنان في يوليو وأغسطس 2006 هي
معركتنا نحن، ولا أقول إننا تخلينا عنها أو غبنا عن
معتركها، ولكن أقول إننا اكتفينا بالصياح والصراخ فقط
في وجه حكومتنا عندما قدمت الدعم السياسي لإسرائيل
في هجومها على لبنان وعلى حزب الله المقاوم للغزو
الإسرائيلي الأمريكي، بما يعني أن حكومتنا في هذا
الشأن إنما تعمل لصالح ما يهدد الأمن القومي المصري،
كما قدمت من قبل البترول والغاز الطبيعي والأسمت
للكيان الصهيوني.

والمشكلة التي تواجهنا أن تنظيم "الدولة" في
التاريخ وفي أصول الفكر السياسي، لم تنشأ حاجة
الجماعة السياسية له، ولم يرقم إلا لتأمين هذه الجماعة
ضد ما يواجهها أو ما يحتمل أن تواجهه من مخاطر الخارج
عليها، ثم أضيف إلى هذا الاحتياج وإلى وظائفها الأساسية

أنها التنظيم ذو القدرة أيضا على حفظ التوازنات بين الجماعات الفرعية التي تتكون منها الجماعة السياسية الأشمل. هذا "تنظيم الدولة" الذي لم ينشأ إلا لهذا الهدف، قد صار اليوم في بعض دولنا في المرحلة الحاضرة هو الثغرة الخطيرة التي يجيء عن طريقها العدوان الخارجي، والتي تكبل الجماعة السياسية وتصرفها عن مقاومة العدوان الخارجي عليها، وصار من يقوم من شعوبنا ومنظماتها الأهلية لتكافح مخاطر الخارج، تواجه أول ما تواجه بأن دولها هي من يحول دون ذلك، فهل ستظل تلك السياسة قائمة في عهد الرئيس القادم لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011؟.

إن الأحداث الجارية منذ سنة 2000 قد أكدت ما سبقت ملاحظته من أن قوى العدوان العالمية ليس لها على مثل بلادنا وجماعاتنا السياسية سبيل، إلا بطريقتين:

الأولى: الوقوعة بين الجماعات المختلفة في بلادنا، سواء أكانت جماعات دينية أو مذهبية أو قبلية أو إقليمية أو لغوية، مثل ما حدث ويحدث في العراق ولبنان والسودان وغير ذلك، قديما وحديثا.

الثانية: اتخاذ العملاء من بيننا ذوي النفوذ الفعال في أجهزة الدولة أو في غيرها من المؤسسات ذات النفوذ.

وإذا استطعنا أن نقوى على أنفسنا في هذين الأمرين نكون قد ملكنا القدرة على الاستقلال، ولن يكون لمخاطر الخارج علينا من سبيل، لسبب واحد أساسي وهو أننا مع أي مواجهة مع عدوان الخارج يكون المعتدون يدافعون عن مصالحهم، وهي تأتي وتذهب وتتهاوى متى انقلبت المصلحة إلى مفسدة، بينما نحن ندافع عن وجودنا، فإما بقاء وإما فناء، وسنظل نذود عن هذا

الوجود؛ لأننا لا نملك إلا الدفاع عنه ما دمنا أحياء عبر المعارك المتعددة والمراحل المتطاولة⁽¹⁾.

وفي مصر، لا يوجد تهديد بالطريقة الأولى، وهو إثارة الوقية بين الجماعات المختلفة، ومحاولات هذه الإثارة لا ترد إلا بين المسلمين والنصارى، وهي بحمد الله نقدر على تفاديها وعلى حفظ وحدة الجماعة السياسية، فنحن بخلاف لبنان في هذا الشأن بالنسبة للتعدد الطائفي المذهبي، ونحن بخلاف العراق أيضا بالنسبة للتعدد المذهبي والقومي، ونحن بخلاف السعودية بالنسبة للتعدد القبلي، وبخلاف السودان بالنسبة للخلافات الإقليمية القبلية والدينية، ولكن مشكلتنا الحقيقية هي فيما يتعلق بالفريق الثاني بعدما اتجهت الدولة وأجهزتها إلى سيطرة فردية تجهر بالتحالف الإستراتيجي مع العدو الإستراتيجي.

لم يكن في الحسابات السياسية لنظام مبارك إلا الرضا الأمريكي وقوة الشرطة فقط. والرضا الأمريكي ذو إرادة أمر، والشرطة جهاز لحفظ أمن الحاكم المنفذ لهذه الإرادة.

السياسة الرسمية الأمريكية هي العدو الإستراتيجي لمصر المستقلة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ أن قررت أن تراث الاستعمار الإنجليزي لمصر والاستعمار الفرنسي لسوريا ولبنان، ومنذ أن قررت أن تراث المشروع الصهيوني الإسرائيلي الداعم لوجودها، ونحن نعرف أن السياسة الأمريكية -على مدى نصف القرن الأخير- تغيرت وتعذلت في كل مسألة من مسائلها في علاقاتها بدول العالم، سواء الدول الأوروبية أو الاتحاد السوفيتي أو الصين أو الهند وباكستان أو دول شرق أوروبا، وذلك إلا فيما يتعلق بتوثيق علاقتها بإسرائيل، وإلا

¹ المستشار طارق البشري: معركة غزة الحرب الصهيونية الأمريكية العاشرة

فيما يتعلق بعدوانها علينا، وسواء حاربنا إسرائيل - مثل "مصر عبد الناصر" - أو سالمنا إسرائيل - مثل "مصر السادات" - أو بدأنا نتحالف مع إسرائيل - مثل "مصر مبارك" - فالموقف الأمريكي هو هو، وإسرائيل عنصر مؤسس في الموقف الأمريكي.

فالمنطقة العربية إذن ومحيطها هي المجال الأساسي للحروب على مدى السنين عاماً الماضية، وهذا يدل على أنها منطقة مستهدفة، والوطن العربي يشعر بالخطر الذي يأتي من الوجود العسكري المسلح نووياً من الصهاينة على الحدود الشمالية الشرقية لمصر، وخطر آخر يأتي من هذا الاندماج الذي تحدثه السياسة الأمريكية بينها وبين إسرائيل في المنطقة العربية، حتى صار الهدف الصهيوني هدفاً موحداً يتجه ضد الشعوب العربية عامة من العراق إلى مصر، ويبغي السيطرة الكاملة على هذه المنطقة.

الوطن العربي لا يمكن عزل بعضه عن بعض؛ فمصر مثلاً لا يمكن عزلها عن محيطها، فلسطين أو السودان، أو ما يحدث في المنطقة، وأنا لا أتكلم بقصد تأييد العروبة أو الوحدة العربية، ولا لتأييد الوحدة الإسلامية، ولكن بمنطق المحافظة على استقلال مصر وماهيتها وقدراتها وعلى أن تكون متحكمة في إرادتها السياسية، ولا يمكن أن يحدث هذا كله إلا بتأمين مصر سياسياً وعسكرياً من خلال تأمين المنطقة المحيطة بها، وأمن مصر يبدأ من أرض الشام وينتهي في البحيرات الاستوائية.

وعلاقة ذلك بالعلاقات الدولية والغطرسة الأمريكية أن الظروف الدولية تكون حاکمة في أشياء، ولكن تظل هناك إمكانية أن تحقق ما تريد وتصون بها ما تريد صيانتته، وإذا كانت هناك هيمنة أمريكية على مقدرات عالم اليوم، تظل هناك إرادات وطنية قائمة، وستجد أوروبا ليست

منصاعة تماماً لأمريكا، ولها حدود معينة في هذا الشأن مثل فرنسا وألمانيا.

نجد روسيا أيضاً ليست منصاعة رغم أنها في حالة من الضعف الشديد، ستجد الصين تعمل بشكل مختلف وإيران وكوريا الشمالية، أي هناك مجالات معينة نستطيع بها أن نصون الجوهريات والأساسيات لذاتنا، وإذا زاد الضغط علينا عن حد معين لابد أن نقاوم وأكبر مثل لهذا الفلسطينيين، فإذا حسبنا بالسياسة والاقتصاد وكل شيء، فإن قدرتهم على مواجهة الصهيونية وإسرائيل المؤيدة من الولايات المتحدة ضعيفة، ولكنهم يقاومون وقادرون على التعبير عن أنفسهم والتأثير في الساحة وإيلام خصمهم.

والبعض يقول: إنه إذا فعلت مصر ذلك فإن مصيرها سيكون مثل العراق، وبعض الدول المهددة من الولايات المتحدة مثل إيران وسوريا وغيرها، وأنا أتصور أن الخطورة أكبر في الانصياع، وهناك مثل تاريخي فدّ يؤكد ذلك، وهو التنازلات التي قدمتها بريطانيا وفرنسا في مواجهة هتلر عندما غزا تشيكوسلوفاكيا عام 1936، والمؤرخون يؤكدون أنها السبب المباشر تقريباً لقيام الحرب العالمية الثانية؛ لأنها زادت طمع وجشع هتلر، وزادت من إحساسه بقوته وعدم شعوره بقوة الآخرين، ويُقال: إنهم لو تصدوا له ما قامت الحرب التي قتلت (62 مليون إنسان ودمرت أوروبا كلها، أي أن التنازل أكثر مما يجوز يؤدي إلى طمع المعتدين فيك أكثر مما يجوز، ويؤدي إلى استهانتهم بك، لابد أن يكون هناك حد للمقاومة⁽¹⁾.

¹ المستشار طارق البشري: معركة غزة: الحرب الأمريكية الصهيونية العاشرة

دولة بلا هدف

سلم نظام الحكم في مصر قيادة الدولة للعدو الحليف، ويعد ذلك تنازلاً عن سيادة الدولة وعن وظيفتها التاريخية، ويكون قد أفقد بلاده استقلالها، وأن فقدان الاستقلال إما أن يأتي من احتلال عسكري مباشر كما كان يحدث في القرون السابقة، أو بحصار وضغوط سياسية واقتصادية تفقد بها الدولة القدرة على اتخاذ القرارات المعبرة عن الصالح الوطني، أو يكون بهذه الطريقة الحادثة، طريقة عقد الحلف الإستراتيجي مع العدو الإستراتيجي، مما يجعل آلة الدولة تتحرك إلى ما يحقق الإضرار الوطني بدلاً من الصالح الوطني، وبما يجعلها تحقق الصالح الأجنبي وتنصاع له وتعتبر عنه وتحميه ضد معارضة شعبها ومقاومته.

على أنه يتعين هنا أن نفرق بين نظام الحكم الذي يتخذ هذه السياسات وبين أجهزة إدارة الدولة التي تتشكل من الفنيين وأصحاب التخصصات المهنية في كل من ميادين العمل والنشاط الحكومي والمؤسسي، سواء في المجال العسكري أو مجالات الإنتاج والخدمات وغيرها، وأقصد بنظام الحكم هذه القلة القليلة الممسكة بزمام الدولة في مراكزها العليا والتي ترسم السياسات وتتخذها وتجبر أجهزة التنفيذ عن تحقيقها. وأن التنظيم الاستبدادي قد أعطى هذه القلة صلاحيات مطلقة في التصرف وفي الإمساك بزمام أجهزة الدولة كلها وفي إخضاعها للنفوذ الشخصي لهذه القلة التي يعبر عنها شخص واحد هو رئيس الدولة.

إن السعي للسيطرة الفردية على دولة مترامية الأطراف كأجهزة الدولة المصرية، قد اتبع أساليب سيطرة عديدة، ومنها تفكيك أجهزة الدولة والإدارة وصرفها عن وجوه الأنشطة الموضوعية التي تكونت من

أجل تحقيقها، ذلك لأن أي رئاسة لأي جهاز إدارة أو مؤسسة يمكن أن يسيطر عليها ويضغط عليها هذا الجهاز، ويمكنه أن يحاصرها ويجعلها أسيرة له، وقد عرف ذلك في أمثلة تاريخية وواقعية كثيرة، وذلك إذا كان هذا الجهاز ذا نشاط تخصصي فعال وذا علاقات نوعية قوية بغيره من الأجهزة وذا إرادة ذاتية تتراكم خبراتها وتجاربها عبر وجوه النشاط الفني المبذول، وذا استقلال نسبي للعاملين به من حيث أوضاعهم الوظيفية ومن حيث ضمانات بقائهم في عملهم والأسس الموضوعية المستقرة والتي يتعاملون بها، ويكون ضغط مثل هذه الأجهزة والمؤسسات على رئاساتها الفردية من خلال المؤدي العام للعمل؛ لأنها هي من يجمع المعلومات ويحللها ويصنّفها ويقدمها لرئاسته؛ ولأنها هي من ينفذ القرارات الصادرة من الرئاسة ويضعها في التطبيق، ولأن الفشل والنجاح للعمل المؤدي معلق على كيفية اتخاذ القرار وتنفيذه بواسطتها، ويساعد على ذلك أيضا أن الرئاسة الفردية تكون متغيرة تتداول الرئاسة لفترة محدودة، فيكون التكوين القاعدي في الهرم الإداري هو الأكثر ثباتا واستقرارا.

لم تعد الرئاسة مؤقتة خلال العقدين الماضيين لا بالتداول التنظيمي الدوري، ولا بالحدود القصوى للعمل سنوات معدودة أو لسن محدودة، ولا بأي قاعدة موضوعية تصدق على الناس بأوصافهم لا بذواتهم فصارت الرئاسة مؤبدة، والتأييد لا يعني الدوام ولكنه يعني عدم تحدد المدة والبقاء لمدة لا يعرف المتعاملون لها نهاية. وهذا الأمر يعادله ويقوم إزاءه أن صاحب السلطة الرئاسية قد قرر أن يخرج التالين له في العمل بإرادته الفردية وبمحض مشيئته الخاصة، ومن ثم اختل التوازن كليا وتغير من النقيض إلى النقيض في علاقة الرئاسة الفردية للمؤسسة بالجهاز القائم فيها، واختل

التوازن بما لا يقاس بالنسبة لرئاسة الدولة التي صار رئيسها الأوحده يملك من السلطة على كل العاملين بهذا الجهاز الطويل العريض القديم الحديث، تملك من ذلك ما لم يملكه رئيس ولا ملك ولا أمير ولا والٍ فيما نعرف من تاريخ هذا البلد.

ومكن من ذلك طبعاً أن الدولة خلال ربع القرن الأخير، لم يكن لها أي مشروع تقوم به، المصانع تتركها لتصدأ وتتعتل، العمال تتركهم ليكبروا في السن فيتقاعدوا دون بديل أو يخرجوا "بالمعاش المبكر"، الأرض الزراعية تتركها لتقام عليها الأبنية وتفقد صلاحيتها، والتعليم ترك ليفسد وليسوء مستوى المناهج ومستوى المدرسين ولتنمو بتلقائية الدروس الخصوصية، والجامعات تركت ليهرب أساتذتها من مصر للخليج فتفقد مصر جهودهم دون بديل ذي بال في الخليج، والصحافة تركت تتهاوى إلا من ذكر تأثير الرئيس وإثارة القضايا غير ذات الأهمية، وبث الفرقة بين المصريين في مسائل فكرية مجردة، ومدخرات المصريين من العمل بالخارج فتحت لها أبواب الإنفاق غير الاستثماري، وذلك في مشروعات المدن الجديدة، والساحل الشمالي وشواطئ الإسمايلية.

والأخطر من ذلك والأهم أن أي جهاز مؤسسي إنما يتكون من تخصص معين ولمهام نوعية معينة توكل إليه، ويجمع رجاله من خلال تخصصهم المناسب وتتراكم خبراتهم بما يوكل إليهم تبعاً من مهام نوعية، ونحن عندما لا نطلب منه عملاً فهو يركد ويعلوه الصدأ وتفسد علاقات تكويناته بعضها مع بعض، وعندما نصرفه عن عمله إلى عمل آخر تتضارب وظائفه ويفقد رجاله قراراتهم، وتتفكك أوصاله وروابطه التنظيمية، كجيش مثلاً نطلب منه مهام استثمارية، أو قضاء نحيل إليه مهام إدارة أموال محروسة، وهكذا..

ويزيد الأمر تفكيكا وعطبا، أن تجعل راتب العامل أو أجره لا يكفي ضرورات معيشته، فيبحث عن مورد آخر، وعادة ما يجده ولكنه يكون خارج إطار عمله الأصلي، فتضعف علاقته بعمله الأصلي، وهو يجده بغير ضمانات الوظيفة والأجر الذي يوفره له عمله الأصلي، فيكون ما هو مضمون وقانوني غير كافٍ ولا عاد ذا أهمية، ويكون ما ليس قانونيا ولا مضمونا هو ما يسد الرمق ويشبع الاحتياجات ولكنه مؤقت، فلا يصير الإنسان منتجا في عمله الأول لعدم كفاية الدخل المتحقق منه، ولا يكون منتجا في عمله الآخر لتأقيته وعدم استغراقه لحياة الشخص، ثم يتوج ذلك كله أن يكون لرئيس العمل إمكانية إنهاء عمل العامل، وأن يكون له أن يجدد عمل الموظف الكبير كل سنة أو كل سنتين، أو ثلاث، كما حدث فعلا في القوانين التي صدرت من 1991 إلى 1994 و 1998 بالنسبة للعاملين بالدولة وقطاع الأعمال والجيش والشرطة، هنا تكمل السيطرة الفردية للرئيس ويتم التفكك في ذات الوقت ولم يبق إلا الشرطة جهازا ذا فاعلية في حمايته للحاكم، ولكنها تحت السيطرة الفردية القابضة.

تفكيك الدولة المصرية

مصر قبل الثورة كانت مفككة على المستويين الرسمي والشعبي، ولكنه شتان بين المستويين؛ لأن المستوى الرسمي صار نظام الحكم أو القائمون عليه، على تحالف إستراتيجي يفصحون عنه، مع من نعتبرهم أعداء الوطن والأمة، وصار جهاز إدارة الدولة على تفكك تنظيمي، وهو في تفككه غير قادر على القيام بوظائف الدولة التقليدية من ذود عن الوطن والاستجابة للاحتياجات الأساسية للجماعة السياسية. ولم يعد ذا فاعلية فيه إلا الشرطة الموكل إليها حماية أمن القائمين

على الحكم. ولكن حتى هؤلاء في النهاية وفي غير ما يتعلق بأمن القائمين على النظام يلحقهم ما يلحق غيرهم في المدى الأطول نسبيا.

أما بالنسبة للمستوى الشعبي، فإن عوامل السخط والثورة تتجمع لدى النخب من المهنيين والمتقنين بقدر غير مسبوق في العقود الأخيرة، وهؤلاء هم من تتشكل منهم المؤسسات المختلفة، سواء في داخل هيئات الدولة أو في هيئات المجتمع المدني، وحركاتهم يمكن أن تظهر من خلال النقابات المهنية وغيرها من تشكيلات المجتمع المدني التي تضم جمعيات وأحزابا وصحافة وغير ذلك. والحركة بينهم تتسع نسبيا وتتصاعد ببطء، ولهذا التحرك أثر هام ولكنه لم يبلغ حد الحسم، وليس من شأنه أن يبلغ حد الحسم إلا باتصال بالجموع الأوسع.. والجموع الأوسع والأكثف تتراءى في الأساس حيث يتجمع الناس.. والناس تتجمع على سبيل المداومة والاعتیاد الضروري في المدن وهم في المدن يتجمعون عمالا في المصانع وطلبة في الجامعات والمدارس ومصليين مترددين على المساجد، وعلى هذه العتبات ينبغي أن يسعى رجال العمل.

وإذا كان التفكك حادثا في مجال الأنشطة الشعبية، فإن العزم على التجمع والتشكل المؤسسي من شأنه أن يوجد حركة توحيد وتقارب معاكسة لحركة التفكيك، لدينا نقابات مهنية على قدر من التماسك والتنظيم الحميد وقدرة على اتخاذ القرار الذاتي وحشد أعضائها في ضوئه، ولدينا النوادي المهنية ذات قدرات مشابهة، وأعضاء كل أولئك منتشرون في أجهزة الدولة وفي هيئات المجتمع الأهلي، ولدينا التنظيمات الحزبية، سواء ذات الوجود الشرعي وهي ضعيفة في صلتها بجماعات الرأي العام ولكنها موجودة، أو التنظيمات السياسية المحجوبة عن الشرعية.

ولدينا اتحادات للطلبة ابتكرت وجه نشاط جديد لما وجدت الحكومة تسد عليها وجه الانتخابات والاختيارات الحرة والنزاهة في الاتحادات الطلابية المعترف بها رسميا، قامت بإجرائها أهلية أو عرفية وأنشأت اتحادات موازية للاتحادات الحكومية، وكان هذا نوعا من العصيان المؤسسي الحميد والمبتكر في الساحة المصرية، وهو شبيه بفكرة "الأحزاب تحت التأسيس" وانتشار هذا الأسلوب في التكوين المؤسسي العرفي سيطلق إمكانات تنظيمية جديدة تماما وتكون مؤثرة بقدر انتشارها.

ولدينا نقابات عمالية ولكنها صارت واهية جدا ومسيطر عليها من جانب الدولة، وذلك يرجع طبعا في واحد من أهم أسبابه إلى المتابعة الأمنية لهذه المؤسسات والتدخل فيها، وهي ظاهرة قديمة، وإن كانت استفحلت مع استفحال النفوذ الأمني في كل مقدرات الدولة وتنظيماتها وتشكيلاتها، حتى في الإعلام وفي القضاء ناهيك عن رجال الأزهر والجامعات وناهيك عن تكوين الجمعيات الأقل خطرا من النقابات العمالية.

عندما قرر النظام الناصري في الستينيات تمثيل العمال في مجالس إدارة شركات القطاع العام، إنما كان يقصد من ذلك أن يكون العمال مشاركين في اتخاذ القرارات الخاصة بالشركات، وأن يكون صوتهم مسموعا لدى الفنيين من مديري هذه الشركات عندما يتخذون سياساتهم ويصدرون قراراتهم، فلما تحول النظام الاجتماعي الاقتصادي لمصر في عهدي السادات ومبارك إلى نقيض ما كان عليه في العهد السابق عليهما، انعكست الوظيفة المؤداة، وبدلا أن يكون العمال في مجالس الإدارة وسيلة وقناة لهم لدى أصحاب القرار، صار هؤلاء العمال وسيلة وقناة لأصحاب القرار لدى العمال ينفذون ما تراه الإدارة ويطوعون المجال العمالي

للسياسات العليا المتخذة، وقد قاموا بدور مؤثر جدا وهام جدا لا في قمع الحركات العمالية، فهذه وظيفة الشرطة، ولكن في تدجين الحركة العمالية وإفسادها من الداخل ونقل عورتها إلى الإدارة العليا وسلطات الدولة وهو ما أدى إلى هذا الهدوء الملحوظ في تطبيق سياسات تصفية شركات القطاع العام، وتوقف المصانع عن العمل وانتشار فكرة المعاش المبكر للتخلص من العمالة في هذه الشركات.

أصبحت سياسة مصر الثابتة على مدى ربع القرن الأخير هي التخلص من مصانع القطاع العام، وتصفيتها وقد هدّت من القاعدة الشعبية الأساسية للطبقة العاملة وهزتها هذا عنيفا جدا بحيث لم يعد تكوينها الإنساني العضوي على ذلك القدر من الثبات الإجتماعي والذي يولد التجمع والتحرك المنظم والفعال لصالح هذه الطبقة الإجتماعية.

كما أن العمالة الجديدة التي نشأت في شركات القطاع الخاص المنشأة حديثا في هذا العهد الأخير، سواء كانت عمالة جديدة تماما أو عمالة منقولة من شركات القطاع العام التي جذبها القطاع الخاص الجديد، هذه العمالة لم تكن طبعا محمية بالضمانات القانونية التي كفلتها تشريعات القطاع العام للعمال، ويزيد على ذلك أن أصحاب الأعمال لجئوا - بالتآمر مع قيادات في الحركة النقابية العمالية وبالتآمر كذلك مع أجهزة الدولة الرقابية في هذا المجال - إلى حيل قانونية أفقدت العمال والعمالين في القطاع الخاص كل الضمانات التي كفلتها القوانين وسوابق القضاء لهم للعمالين في القطاع الخاص بموجب عقود العمل الفردية، وذلك بعد ما صار عقد العمل الموقع من العامل عند تعيينه لا تكون لدى العامل منه نسخة موقعة من صاحب العمل، وأن يوقع العامل على إقرار له غير مؤرخ بالإستقالة من العمل،

يوقعه مع عقد العمل ذاته لدى صاحب العمل يفصل به صاحبُ العملِ العاملَ عندما يثاء بغير أي ضمانات، وهذه أسباب أراها ذات أثر فيما نلاحظه من خفوت الصوت ووهن المرود الإجتماعي والسياسي للعمال في هذه الأيام، والأمر هنا يحتاج للإنعاش بعمل صبور ودءوب لإعادة بناء حركة هي عزيزة جدا على المجتمع المصري وذات أثر يكون فعالا إن شاء الله.

شخصنة الدولة

شخصنة الدولة⁽¹⁾ تعني أن كل مؤسسات الدولة خاضعة لإرادة الحاكم الذي يهيمن على مقدرات الأمة، ولم يكن مسموحاً بوجود مشروع خارج إرادة الدولة المشخصنة، وهذا يعني أن أي تحرك شعبي سيقف بأصحابه في دائرة العمل غير المشروع من وجهة نظر الدولة المشخصنة، وأن أي سعي في هذا الشأن يعد عصياناً.

ويجب أن نعرف أولاً من هو في الحقيقة من يقف في مجال العصيان: هل هم من تحولت الدولة على أيديهم إلى أن تكون شأنًا خاصًا لهم ولذويهم؟ أم من يريدون ويسعون إلى أن يردوا الدولة إلى وظائفها الحقيقية بأن تعود ممثلة للجماعة الوطنية، ترعى الشأن العام للمواطن والشعب.

وتحرير مفهوم العصيان وتدقيقه بالقياس لمفهوم الشرعية يعني أن لفظ العصيان يدل على أنه لم تعد ثمة شرعية واحدة تجمع بين الوجود الأهلي بتكويناته وإرادته الذاتية وبفاعليته الحركية، وبين الإطار الذي تتواجد فيه وتعمل الدولة المتشخصنة في أفراد معدودين يقفون على قمة الدولة، فلم يعد ثمة نطاق شرعي واحد يجمع

¹ المستشار طارق البشري

بين تلك القمة العليا الممسكة بزمام الدولة وبين الدولة ذاتها بهيئاتها وتشكيلاتها وعمالها واسعي الانتشار في أجهزتها العسكرية والمدنية وغيرها.

والمتابع لتحولات الشخصية وتدايعاتها يدرك أن ثمة انفصاما يتم بين قمم بالدولة وبين حجمها الكلي. هنا لا يغدو تعديل الدستور ولا أي من أحكامه هو ما عليه المعول في خروج أمة أو دولة من هذه المحنة التي تسد عليها أفاق الوجود الصحي الحميد، وإنما ما عليه المعول مع تعديل الدستور وقبله وبعده- هو السعي الحثيث لإيجاد القوى السياسية الإجتماعية التي تستطيع أن توجد وتتحرك وجودا وحركة ذاتيتين، وألا ضمانة تتأتى من تعديل الدستور غير هذا الأمر.

بيد أن هذا الإيجاد والتحرك المستقلين لن يتأتيا إلا بالمجهودات العملية التي ستعتبرها الدولة المشخصة لا محالة من أعمال العصيان، وحين يغدو المطلوب هو إخراج الدولة عن تشخصنها، فكيف نتوقع ألا تعتبر هي ذلك من أعمال العصيان عليها؟

القائم على الدولة المتشخصة لا تربطه عائلة قبلية ولا نقابة أو جماعة دينية ولا حزب سياسي أو طبقة إجتماعية، وهو يسيطر بذاته على مفاتيح السلطة، وتصير آلة الحكم وأجهزته كلها تحت إمرته، ولا يقيدته إلا الإمكانيات المادية للدولة وأجهزتها في الحركة والنفوذ، وهو يتغلب على ضغط عمال الدولة عليه بأن يشخصن الفئة المحيطة به من العاملين معه بإبقائهم في وظائفهم أطول مدة ممكنة، بحيث تحل العلاقات الشخصية محل علاقات العمل الموضوعية، والمهم أنه لا يقوم من خارج إطار أجهزة الحكم ما يكون ذا تأثير عليه، ولا تقوم آلية ما للتبادل والتأثير معه إذا بقيت خارج إطار السلطة والوظائف الرسمية.

النظام المتشخصن نظام منغلق، لا يفتح على خارج ذاته، ولا تقوم آلية ما لإجراء أي تعديل فيه أو تجديد أو تغيير، وأي تعديل أو تنويع فيه إنما يرد بطريقة "الاستنساخ السياسي"، ونحن نعلم أن الاستنساخ البشري إما يكون بتخليق خلايا من جسم حي لتكوين جسم حي آخر يخلف المستنسخ السابق ولا يحمل فقط خصائصه وإنما هو أيضا يحمل عمره ومدى القدم الذي كان عليه الأصل حالة الاستنساخ، أي إن هذا المنشأ الجديد لا يكون صبيا ولا شابا، وإنما يولد في عمر من أخذت منه الخلية. ومن ثم فلا تقوم في النظام المتشخصن أية قدرة ولا إمكانية على التجديد الذاتي، إنما يشكل فقط حالة من حالات الاستبقاء، بأي ثمن وبأي مقابل، وأحد أسباب الشخصنة هو طول مكث الشخص في قمة العمل العام بذات سلطاته وصلاحياته وبغير تحد يلقاه.

ومن الملاحظ أنه كلما ضاقت دائرة الأفراد الممسكين بزمام الدولة زاد التضيق على خصومهم السياسيين، وزاد ميلهم لاستخدام العنف مع الخصوم، وأن شخصنة الدولة هي آخر درجات ضيق نطاق المسيطرين على الدولة، ذلك أن الشخصنة تكون القيادة فيها قد آلت إلى أفراد معدودين: هنا تضيق المصلحة المحمية من الدولة؛ لأنها تكون اقتصر على مصالح أفراد، كما يضيق التأييد الاجتماعي المستمد من الجماعات، سواء خارج الدولة أو من بين العاملين بالدولة ومن داخلها.

كما تضيق الحجج والمحاذير التي تساق لتبرير السياسات والأوضاع، فيزيد عدم الاحتمال، ويزيد الميل إلى إسباغ نوع من القداسة على الفرد الذي يعتبر رأس الدولة المشخصنة، ويزيد احتمال استخدام آلة الدولة الأمنية لقمع أي حركة مخالفة في مهدها. واستخدام

عنف الدولة هنا هو الحل الجاهز دائما والسريع لمواجهة أي تحرك أو أي تجمع ولو في مهده، لإجهاض ما يتكون ولردع ما هو في طريق التكوين.

وهذا ما يواجهه به أي فعل حركي فورا، وهو ما ينتظره أي فعل حركي، وهو ما يتعين أن يكون في الحساب دائما، ويعني هذا أنه يتعين أن يكون في الحساب أيضا لا توقع عنف الدولة فقط ولكن الإعداد للقدرة على مواجهة هذا العنف بإستراتيجية تتبنى عدم العنف، أي بالتلقي والتقبل لعنف الدولة دون أي رد عنيف، ذلك أن العنف الذي يمارس هنا إنما تمارسه الدولة وأجهزتها قياما بواجبها ووظيفتها الأساسية وهي حفظ الأمن ومنع الاضطرابات، وهي أجهزة ليست سياسية ولا تصدر عن تقويم سياسي تقوم به أو يقوم به قادتها، وإنما تصدر عن إرادة سياسية وقرار سياسي تملكه أجهزة التقرير في قمة الدولة المشخصة، وليس ثمة خصومة تقوم مع أجهزة الدولة، ولا مع العاملين فيها، والأمر يقتضي من أصحاب الحركة الشعبية قدرا كبيرا من ضبط النفس ومن الاحتمال، ومن الاستعداد لتقبل العنف دون رد عليه إلا بالتصميم على الحركة وعلى استبقائها مستمرة، وعلى استبقائها غير عنيفة، وأن يكون تحمل عنف الدولة دون رد عليه مع الاستمرار في الحركة السلمية غير العنيفة، أن يكون ذلك هو التكلفة والنفقة التي تؤدي لله وللوطن من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي يظهر أنه لا خروج منه إلا بتلك الحركة.

ولـ"غاندي" تعبير دقيق وجميل يصف به هذا الأمر، فهو يقول: إن الحاكم عندما يواجه الحركة الشعبية السلمية بالعنف يكون كمن يضرب الماء بسيفه ليقطعه، فالعنف لا يهزم الحركة السلمية مهما أذى رجالها، وللأديب الأمريكي "يوجين أونيل" مسرحية باسم الإمبراطور جونز، تحكي أن إمبراطورا في بلد إفريقي

انسحب مواطنوه من البلدة وذهبوا إلى الغابة وبقوا يدقون الطبول على نحو رتيب، أي انصرف عنه شعبه، ولكنه كان انصرافا منظما وجماعيا، ويستهدف عملا احتجاجيا مقاوما، لم يكن الانصراف عملا سلبيا، كان هو صميم العمل الإيجابي، ولم يكن هروبا بل كان هو عين المواجهة. وتصف المسرحية اضطراب الحاكم في مواجهة هذا الفعل المنظم.

فلا بد للحاكم من الشرعية، مهما كان ذا سلطات مطلقة، والشرعية بالمعنى المقصود منها هنا هي التقبل العام في حده الأدنى الذي يُمكن له من أن يطاع، وأن تنفذ أوامره ونواهيته بين الناس فيصالح غالبيتهم إليها، وأن تنفذ هذه الأوامر والنواهي بين عمال الدولة وأجهزتها.

ويستحيل للحاكم أن يحكم شعبا إلا بتوافر درجة معتبرة من التقبل والانصياع له بين الناس، ويستحيل عليه أن تمضي قراراته بين عمال دولته إلا بدرجة أقوى من التقبل تدفع عماله إلى الحركة لإمضاء قراراته بغير تراخ ولا تسويف ولا إهمال. إن من أولى مشاكل أي رئيس في أي موقع من مواقع العمل والإدارة، هي كيف يدفع مرؤوسيه إلى مده بالمعلومات والخبرات الخاصة بالعمل بكفاءة وصدقية، وكيف يدفعهم لأن ينفذوا قراراته بالضبط اللازم لإنتاج أثرها، ولو فرض أن كان المرؤوس شخصا واحدا - وهذا طبعا لا يحدث قط - لكان الرئيس أحوج إلى مرؤوسه الوحيد من احتياج المرؤوس إلى رئيسه. يبدو ذلك جليا إذا لوحظت علاقة أي رئيس جديد بمرؤوسيه، حيث يكاد في الأيام الأولى له معهم يستجدي تقبلهم له، إن لم يكن ذا علاقة سابقة بهم. هذا من حيث علاقة الرئيس بمن دونه.

ويلاحظ أن علاقة الحاكم بمحكومه أشد احتياجا؛ لأنه لن يكون حاكما بغير طاعة المحكوم، وإذا أردنا أن نوضح مدى احتياج كل من الجانبين للآخر، فيمكن القول بأنه لا أمن ولا انتظام للمحكوم بغير الحاكم، ولكن في المقابل فإنه لا وجود أصلا للحاكم بغير المحكوم. ولا نقصد بذلك الوجود المادي ولكن نقصد وجود الحاكم بوصفه طرفا في علاقة لا تقوم ولا تنشأ إلا بمحكوم لديه الحد الأدنى للتقبل والانصياع، بحيث إنه إذا أزاح التقبل والانصياع، أو خفضهما إلى ما دون الحد الأدنى، فلا يبقى حاكم على كرسيه، والمسألة هنا ليست مسألة إزاحة مادية، إنما هي إزاحة للتقبل وهي ليست إطاحة مادية ولكنها إطاحة للانصياع وللخضوع.

نحن نعرف من تجربة الهند أن الإنجليز ما كانوا يستطيعون أن يحكموها بغير تعاون الهنود وخضوعهم، وهذا ما أدركه غاندي وعمل على إنهاء هذا التعاون؛ فما لبث الحكم الإنجليزي أن انتهى، رغم أنه كان يعتمد على جيوش وأساطيل إنجليزية، وكان جهاز الدولة الهندي يتشكل في قياداته من الإنجليز. فهذا الأسلوب كان ناجحا ضد حكام أجنب و ضد آلة حرب أجنبية و ضد جهاز دولة يشكله ويشرف عليه وبشترك في أنشطته الوسطى أجنب، فما بالك بأثره الكبير إذا لم يوجد أجنبي في حكم، أو في آلة حرب أو في أجهزة دولة.

ولغاندي كلمة ذكية في هذا الشأن، فهو يقول: سوف نتوقف عن لعب دور المحكوم، وإن الإنجليز مهما أعملوا العنف فنحن نعرف أنهم لن يستطيعوا أن يتحركوا خطوة واحدة للأمام، وإذا كان هذا ما قاله غاندي بوصفه محكوما، فهو عينه تقريبا ما قاله هتلر بوصفه حاكما وطاغية، فهو يقول في كتاب "كفاحي": إنه لا يمكن الاحتفاظ بأجهزة الحكومة عن طريق القوة وحدها. وميكافيللي يؤكد الظاهرة ذاتها في كتابه "الأمير"، على

اعتبار أن القسوة كلما زادت ازداد نظام الحكم ضعفاً، وأنه إذا لم يكن من سبيل أمام الحاكم لانتزاع الطاعة إلا بالعنف فإن النظام يكون أخذاً في الزوال، وعلينا أن نعي جيداً درساً في السياسة يتفق على إدراك ظواهره وعلى استخلاص عبرته، يتفق على ذلك غاندي في أقصى الحركة الشعبية السلمية الأخلاقية، وهتلر في قمة سلطة العدوان المسلح العنيف غير الأخلاقي، وميكافيللي في قلب العمل السياسي الذي لا يعرف من المبادئ إلا مصلحة الحاكم والدولة.

ونحن نذكر كيف أن ثورة 1919 في مصر كان طابعها العصيان وعدم التعاون، وكانا فاعلين، من حيث السعة الشعبية والشمول، وهذا ما جعل اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر يصف لحكومته الوضع قائلاً: لقد صارت الحكومة مستحيلة في مصر في ربيع 1919، وهذا بالذات -وضع "استحالة الحكومة" - هو ما اضطر الحكومة البريطانية الاستعمارية إلى تقديم التنازلات للمصريين بالإعتراف باستقلال مصر وسقوط الحماية البريطانية عنها، والبدء في التعامل مع قوى الثورة المصرية، كما كان إضراب المواطنين في مصر في 1919 إيذاناً بانتهاء نظام حكم استمر سبعة وثلاثين سنة سابقة منذ 1882، وإيذاناً ببداية نظام جديد استمر ثلاثاً وثلاثين سنة حتى 1952.

ونعرف في السودان حركة 1964 التي خرج فيها شعب السودان إلى الشوارع في حركة احتجاج شعبي منظم ومصمم حتى انتهى سلمياً نظام إبراهيم عبود الذي كان قد بدأ في 1958 واستمر حتى 1964.

ونعرف أيضاً بدايات الثورة الإيرانية، تحرك الناس بجمعهم في حركة سلمية احتجاجية تعبر عن الرفض الشامل لحكم الشاه، وبقي تحركهم شاملاً وسلمياً رغم

ما لاقوه من عنف الدولة وأجهزة القمع فيها، ولكن الإصرار على الفعل الاجتماعي السلمي المثابر في شمول ما لبث مع مضي الوقت أن فصل بين قيادة الدولة صاحبة القرار وبين أجهزة التنفيذ والضغط، فأنحل وثاق الدولة، وكان امتناع أجهزة القمع عن إطاعة الأوامر بالضرب هو في ذاته إنهاء للنظام السياسي.

حين نجد المواطنين قد صاروا مبعثرين، أفراداً لا يجتمع الغالب منهم في تجمعات منتظمة، ولا يحيون معاً بين ذويهم من أهل المهن أو الحرف أو الأقاليم أو المذاهب أو الملل أو العشائر، ونقصد بالتجمع المنتظم والحياة هذا التواجد الإنساني الجماعي الذي يقوم به الشعور بالتجمع والاتصال بجماعة ما -علينا أن ندرك العصيان المشروع كوسيلة لاستعادة دور الدولة وقوامها، والحكم وأسسها، فالدولة المركزية حين تضرب التجمعات الأهلية والجماعات الفرعية إنما تقصد إلى أمرين:

- أولهما القضاء على الشعور بالجماعية أياً كانت، سياسية أو اجتماعية أو مذهبية أو إقليمية أو مهنية.
- وثانيهما القضاء على التعبير السياسي أو الاجتماعي خارج الغرف المغلقة، بالحركة الشعبية السلمية في أماكن العمل، وفي الشوارع والبيادين وغير ذلك.

وحيئنذ لابد أن يتجاوز الفعل الحركي السلمي المطلوب ما تحرص الدولة المركزية على منعه في هذين الأمرين، وما اعتاد الناس عليه بموجب منع الدولة أزماناً طويلة. وذلك بإحياء عوائد العيش في ظل الانتماءات الجماعية، وإحياء عوائد التعبير الجماعي السلمي عن الموقف، وسائل التعبير الجهير خارج الغرف والقاعات المغلقة.

حين نجد دولة تجعل المواطنين في شتات داخل أوطانهم وفي عقر بلادهم، فلا بد من تلمس بوادر الخروج من هذا الشتات، ولا مخرج من حالة الشتات إلا بتجاوز أوامر قيادة الدولة المشخصة، دولة الفرد الواحد. وهذا التجاوز لا يتأتى بالمطالبات وبالتوجه لهذه القيادة المشخصة بما يطالب به الناس من تجمع، إنما يرد بالممارسة، وفي مثل هذا الأمر تدرك الجماعات الوطنية أن الشرعية في التصرف والفعل الحركي لا ترد من قيادة فردية ولا من قراراتها، وإنما ترد من نظم المجتمع وما يكفله الدستور من رخص وحریات وتحري ممارسة الأفعال وحقوق الإنسان بموجب الإقرار الجماعي بقيام هذه الرخص وإتاحة هذه الحریات، ويجري النظر إلى سياسات القيادات الفردية وقراراتها التي تمنع هذه الأمور، يجري النظر إليها بحسبانها من العقبات المادية الواجب تفاديها، والمهم في ذلك هو تطوير إستراتيجيات الحضور والممارسة، والنظر إلى العقبات بروح التذليل لما يقبل التذليل، والتفادي لما لا يجدي معه إلا التفادي، وكل ذلك في إطار صارم من السلمية في النشاط والعمل. ومع تحمل نتائج العقبات المادية والصبر على نتائجها. ويحدث ذلك بالقليل المتتابع الذي يصير كثيرًا، وتلك عبرة التاريخ.

المشكلة التي تواجه هذه الممارسة عادة هي أن الإنسان وهو فرد يستصعبه الشعور بالضعف وعدم الأهمية، ويستبعد أن يكون رأيه أو فعله ذا أثر في غيره. فحال الفرد الأعزل الوحيد وهو يواجه سلطة مؤسسة تتكون من جماعة منظمة ذات تشكيل هرمي يخضع لإمرة رجل واحد هي أقرب لليتم ومعاناة القهر، لذلك لا بد من الخروج من هذه الحال ولا بد من أن يعتصم الناس بالتجمع، فلن يشعر الفرد بقوته وبأثره إلا وهو في جماعة فاعلة. وأن قوة الجماعة هي أضعاف أضعاف

مجموع أفرادها "فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ
الصَّابِرِينَ" صدق الله العظيم (الأنفال: 66).

إن الطغيان لا يبقى قويا مدعوماً إلا بقدر ما يكون
الناس متفرقين، وهو يعرف جيداً من أول درس استوعبه
في علم الطغيان أن مصدراً مهماً لقوته عليهم هو
الشتات الذي يحيون فيه؛ لذلك لا بد من تجاوز الشتات،
شتات المواطنين في وطنهم، ولا يبدأ هذا التجاوز إلا
بالممارسة الفعلية فهي ما عليه المعول، ولا يظن صاحب
عقل رشيد أن الحاكم سيعطي المواطن ما يقوى به
المواطن على الحاكم، بل المبادرة والفعل هما الأساس.

والقمع الذي يواجه به فعل التجمع الشعبي في
مجالاته المتعددة والمتنوعة منتظر ومتوقع، وما دام بقي
الفعل الشعبي ممارساً بتتابع واستمرار، ومع تحمل
التكاليف المترتبة على ذلك، ومع التصميم على الالتزام
بالممارسات السلمية الخالصة، فإن القمع هنا ما يلبث أن
يؤدي إلى عكس النتائج المتوقعة منه، لأنه خليق به أن
يعزل عامة الشعب عن أفعال القمع، وهذا ما كان في
الثورة المصرية حيث انسحبت الشرطة ولم تستطع
مواجهة ملايين البشر المتجمعين في ميادين التحرير
بمصر، وعزل الحاكم عن شعبه وكانت نهايته الحتمية،
فهل يعي رئيس مصر القادم أن الحاكم والمحكوم
يربطهما مصير واحد في سفينة واحدة، إذا غرقت غرقاً
معاً، وإذا نجت نجياً معاً.

مصر و 10% من السكان

ذكر السيد رئيس الجمهورية في أحد خطابه، أمام
الهيئة البرلمانية للحزب الوطني الديمقراطي، بمناسبة
بدء الدورة البرلمانية لمجلسي الشعب والشوري في 11

نوفمبر سنة 2003 وأذاعه السيد صفوت الشريف الأمين العام للحزب بصحيفة الأهرام في 12 نوفمبر في الصفحتين الأولى والثالثة: "إننا لا نريد يوماً أن نصل إلي تلك الدول التي لا تهتم سوي بنسبة 10% من سكانها، وتترك الآخرين في العشوائيات دون رعاية أو تعليم، نريد أن نحافظ علي مقومات هذا البلد وزيادة مواردنا.. وكان من عناوين الصفحة الثالثة، ".. ولا نريد الوصول إلي مستوي دول لا تهتم سوي بنسبة 10% من سكانها وتترك الآخرين في العشوائيات".

وهكذا، وضعت الحكومة ضمن بدائلها السياسية التي تطرحها أمام نفسها بوصفها القوامة علي شئون المجتمع ألا تهتم بأكثر من 10% من سكان مصر وتترك الباقي بغير رعاية، لأن السكان أنجبوا كثيراً، وكان مما يتلاءم مع هذا الأمر أن يشار إلي المصريين باعتبارهم سكاناً، لأن وصف المواطن لـن يعني في هذه السياسة إلا نسبة 10% فقط، وبعد ذلك بقي السكان يتساءلون في دهشة عجيبة: لماذا تصنع الحكومة كذا ولا تصنع الحكومة كذا ولا تصنع كذا، ولماذا تتخذ هذه السياسة ولا تتخذ سياسة أخرى متاحة وممكنة؟ وذلك دون أن يتفكروا في سؤال آخر، وهو هل هذا الصنيع أو هذه السياسة مما ينتج عن اختيار بديل الـ 10%، ومن ثم يتحول أمر الـ 10% من بديل محتمل إلي إختيار تم وينفذ فعلاً، وإلي واقع يجري عملياً.

عندما ننظر في التعليم مثلاً وكيف ترك التعليم العام الذي تديره الحكومة يتهدم ويستشري فيه فساد الدروس الخصوصية، وهو التعليم المعد للشعب المصري بطبقاته الوسطي، ثم ظهرت مدارس خاصة أجنبية لأبناء صفوة الصفوة في المجتمع بمصروفات بالغة الإرتفاع لا يقدر عليها أبناء طبقة المهنيين الذين تتكون منهم أجهزة إدارة الدولة ولا فئات ذوي الدخل المحدود من أصحاب الرواتب والأجور والمهايا، وكذلك عندما ننظر في أمر

التعليم الجامعي وتهدم أركان الجامعات المصرية ذات التاريخ والشموخ العلمي والرصانة الفكرية، ونشوء أكثر من ست عشرة جامعة أجنبية بمصروفاتها الباهظة

اللامبالاة في إدارة الكوارث

- تحطم الطائرة المصرية بوينج 767 رقم 990 قبالة سواحل الولايات المتحدة الأمريكية عام 1999 والتي كانت تضم 217 شخصا بعضهم طيارين ومهندسين بالجيش المصري، حيث اكتفت فيها الحكومة المصرية بالتحقيقات الأمريكية والتي ادعت فيها انتحار قائد الطائرة وهو يقول: توكلت على الله - نويت الإنتحار، وفضلت الحكومة المصرية غلق ملف الطائرة والإكتفاء بتعويضات لأسر الضحايا، مع احتمال كبير جداً أنها ضربت بصاروخ أمريكي، وحسبنا الله ونعم الوكيل.
- غرق العبارة، التي كان على متنها أكثر من ألف شخص، فإن كل خسائر العبارة من أرواح إنما ينتمي لاإلي نسبة 10%، ولكن إلي غيرهم من السكان، فلم يكن ثمة اهتمام بالأمر.
- كذلك الحال بالنسبة لحادث صخرة الدويقة التي ردمت تحتها من أجساد البشر أفراداً وأسراً بكاملها مالم يعتن أحد حتي بإحصائهم.
- ثم مسألة الخبز نوعاً وجودة وشحاً ووجوداً، وهل هو مما يناسب غذاء البشر أم يقف عند حدود علف البهائم، وهذا كله وغيره من ترك الآخريين في العشوائيات دون رعاية، لأن الحكومة يمكن أن تكتفي بنسبة 10% من السكان.

الخصخصة

إن الدولة المصرية الآن حسمت الأوضاع بداخلها لصالح 10% من السكان، وذلك من نهايات سنة 1999 بالتعديل الوزاري الذي جري في أكتوبر 1999 وتعيين الدكتور عاطف عبيد رئيساً للوزراء، وهو كان مسيطراً علي قطاع الأعمال العام منذ 1991 عندما صدر القانون رقم 203 لسنة 1991، وسيطر علي أكثر من ثلاثمائة شركة إنتاج صناعي وزراعي وتجاري وسياحي وغيره، وأدت سياسته المنفذة غير المعلنة إلي ما أصاب هذا القطاع من توقف الأعمال وفقد العمالة الماهرة والخروج من الأسواق وتراكم المديونيات وغير ذلك وكان تولي الوزارة منبئاً عن سيادة هذا الاتجاه السياسي في إدارة شئون البلاد توطئة للبيع وإكمال تفكيك الأبنية الإدارية للهيئات والمؤسسات والشركات وغيرها، لتدخل الملكية العامة الثابتة بنسبة 90% من السكان في نطاق المال المملوك للجماعة السياسية الجديدة، جماعة نسبة 10% أو أقل حسبما قرر هذا الوضع الجديد.

لقد جري ذلك عبر التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بتفكيك المجتمع وجهاز إدارة الدولة، فلم يعد أي مكون من مكونات المجتمع أو جهاز الدولة قادراً علي معارضة سلطات رئيس الدولة بوصفه فرداً يتربع في أعلي السلطة، ولا قادراً علي الممانعة لأي سياسة تتخذ حتي إن كانت ضد هيئات الدولة ومؤسساتها ذاتها.

ذلك إنه أعيدت هيكله نظم التوظيف في الدولة في بدايات التسعينيات بحيث صارت وكان جميع القيادات في الدولة وظائف مؤقتة تمتد سنة بسنة أو سنتين أو ثلاث بمثل مدتها، وسواء في ذلك الوظائف القيادية في أجهزة الدولة المعنية المتعلقة بالسيادة والخدمات، وأجهزتها في قطاع الأعمال الإقتصادي أو في الجيش أو في الشرطة، وأدي ذلك إلي أن تحول أي من هذه القيادات من ذوي مركز قانوني يكفل لهم قدراً من الضمانات في

البقاء في عملهم وقدرًا من الاستقلال في اتخاذ القرار وإبداء الرأي الفني والمهني، تحولوا من ذلك إلي مجرد تابعين لمن يعلنونهم سواء وزيراً أو رئيس جمهورية، إن لم يأمروا بالأوامر فسيسقطون كأوراق الشجر الذابلة بغير حاجة إلي فصل.

يضاف إلي ذلك أن أجر أي وظيفة كان يكفي صاحبها، كفالة لضرورياته هو وأسرته وفق المستوي الإجتماعي للشريحة الاجتماعية التي تحيط به، وكان لوظيفته ولأجره منها من الضمانات القانونية والقضائية ما يكفل تأمين العامل، ثم حدث أن زادت الأسعار علي مدي العقدين الماضيين بما يفوق زيادة الرواتب أضعافاً مضاعفة، فلم يعد أي راتب يكفي صاحبه وأسرته ضرورات عيشهم، وألجأ هذا الوضع العاملين إلي البحث عن مورد آخر مكمل، فأنحرفت قلة ووجدت في الفساد وأساليبه مغنماً، والأغلبية بحث أفرادها عن عمل آخر إضافي مكمل، فتوزع انتماؤهم بين عملهم الأصلي وعملهم الإضافي، ولأن العمل المكمل يكون لقاء أجر غير ثابت بغير ضمانات قانونية، فقد صار هو ما يخشي عليه العامل ويوليه اهتمامه الأكبر، وذلك علي حساب عمله الأصلي، وشيوع هذا الأمر بين العاملين من شأنه انهيار المؤسسة الأصلية التي يعملون بها لانصراف العاملين فيها عن مدّها بالقدر الأهم من أنشطتهم واهتماماتهم.

يضاف إلي ذلك أن أي مؤسسة إنما تنشأ بوصفها تشكيلةً نظامياً يضم من الخبرات والمهارات ما يتفق مع نوع نشاطها، وهي في عملها تكتسب خبرات متزايدة بما يضاف إلي رجالها من تجارب وما يؤدونه من أعمال، فإذا توقفت فقد فقدت هذا النبع من الخبرات ولحقها من الصدا ما يلحق الآلات التي لا تعمل، والحاصل أن كثيرا من الأجهزة والمؤسسات في الدولة وقطاع الأعمال قد

توقف عن أداء عمله المنوط به في هذين العقدين الأخيرين، لأنه لم يعد ثمة خطة اقتصادية تتبع ولا مشروعاً وطنياً ينفذ ولا خدمة اجتماعية تؤدي بجدية ولا مالاً ينفق بما يكفي أياً من ذلك وانصرف العاملون ذوو الخبرة عن أعمالهم، وكذلك الشأن إذا ارتبط بأي مؤسسة ما يجاوز أصل تخصصها وما أعدت من أجله.

هذا من ناحية تفكك أجهزة إدارة الدولة ومؤسساتها، أما من ناحية هيئات المجتمع الأهلي مثل النقابات والاتحادات وغيرها، أو الهيئات الرسمية ذات الاستقلال الذاتي كالجامعات، فقد جرت في كل ذلك تعديلات في القوانين بما يفقد أياً منها درجة استقلاله الذاتي مثلما حدث بالنسبة للجامعات، وكذلك صدرت قوانين واتبعث إجراءات كان من شأنها تفكيك الهيئات ذات التماسك كالنقابات المهنية أو السيطرة الكاملة الأمنية علي الهيئات الأخرى كالنقابات العمالية واتحادات الطلبة.

ومن هنا ندرك أي خسارة فادحة لحقتنا من جراء هذه السياسة التي اتبعت منذ التسعينيات بشكل منظم وآتت بنتائجها المدمرة من نهاية التسعينيات حتي اليوم، إذا ننظر إلي أنفسنا اليوم فنجد أنفسنا ساخطين دون همة، وغاضبين دون عزم، وأن السخط والغضب يأتي منهما الوعي بالسوء والقيح والفساد، أما الهمة والحزم فيأتي بهما التشكيل التنظيمي للساخطين والغاضبين، وأنا لا أقصد هنا فقط انفكك التنظيمات الشعبية والأهلية، ولكن أقصد أيضاً انفكك تنظيمات الدولة فيما عدا ما يقوم علي الأمن السياسي للنظام الحاكم، فإذا نظرنا إلي الجماعة الحاكمة فنراها لا تعرف كيف تحكم ونراها وأهنة العزم خائرة القوة إلا فيما يتعلق بمنع المظاهرات، ثم ننظر إلي المعارضة فنراها تقف عند حدود التعبير الكلامي عن المواقف وعند حدود الإدراك

الصحيح الصائب لما يتعين أن يقوم، ولكنها لا تستطيع أن تحول هذه الرؤية إلى قدرة تغيير فعلي.

لقد حدث في مصر علي مدي الثلاثين سنة الماضية ما حدث في العراق علي مدي السنوات الخمس الماضية:

- في مصر تجري التغييرات بالأسلوب السلمي البطيء-المشروع والتعديلات الهيكلية الجزئية البطيئة التي تتراكم، وفي العراق تجري التغييرات بالأسلوب العنيف السريع، سواء كان التغيير للأحسن أو للأسوأ.
- في مصر خضعت الإرادة الوطنية للدولة لإملاء الهيمنة الأمريكية عليها، خضعت بالتدريج، وفي العراق أجري ذلك بعملية احتلال عسكري أمريكي سريع وتعيين حكومة موالية للأمريكيين.
- في مصر تحطم النظام الاقتصادي الوطني المستقل علي مدي ربع قرن وصار إلى التبعية للهيمنة الدولية، وفي العراق جري هذا التحول في أشهر قليلة بعد الاحتلال العسكري الأمريكي.
- في مصر تعطلت مصانع القطاع العام بالترك العمد والإهمال المقصود علي مدي نحو خمس عشرة سنة، وتم تفكيك جهاز إدارة الدولة من أوائل التسعينيات، وفي العراق جري ذلك في شهور، بالتدمير السريع فور دخول القوات الأمريكية.
- في مصر تحدث الخسائر البشرية بغرق العبارات وتصادم القطارات والحافلات وسقوط الصخر علي البشر أي بالطريق السلمي المشروع، وفي العراق تحدث بالرصاص والتفجيرات.

والنتيجة أن المجتمع مفكك والدولة مفككة وأن القوة النظامية الوحيدة وهي شرطة الأمن السياسي، لم

تعد حافظة لحكومة القلة فقط، ولكنها حافظة أيضاً لوضع التفكك الذي يضمن بقاء هذه القلة، وقد شكلت أجهزة الإدارة التي تناسب المجتمع الجديد المصغر، فتفتق الحزب الوطني عن لجنة السياسات، وجرت السيطرة علي بنوك القطاع العام بطاقته التمويلية عن طريق كوادر جديدة، ومع تغير الوزارة، نشأت حول كل مجموعة شباب، اختير بغير خبرة سابقة في أجهزة الدولة وبرواتب ضخمة جداً، وكل ذلك يعقود مؤقتة حلت محل الوظائف الثابتة حتي لا يكون لأحد قدرة علي الإعتراض.

دولة شرم الشيخ

حول مبارك مدينة شرم الشيخ إلى عاصمة موازية للقاهرة، مع اعتراضه على البرلمان الموازي للبرلمان المزور، حيث كان يدعو إليها زائريه ويعقد فيها المؤتمرات والقمم، لم يجد في قاهرة المعز مكانا يصلح للإقامة حيث تقع القاهرة في قارة أفريقيا بينما شرم الشيخ تقع في قارة آسيا⁽¹⁾

تقع مدينة شرم الشيخ علي شاطئ خليج العقبة جنوب شبه جزيرة سيناء والتي تقع في قارة آسيا، وصارت هي المقر المفضل لمبارك الذي يقابل فيه رجال الدولة ويعقد فيه إجتماعاته مع رؤساء وممثلي الدول الأجنبية وهو مكان عقد فيه ما يسمى بلقاءات القمة.

وقد عُقد المؤتمر الدولي للإتحاد الأفريقي الذي يحضره رؤساء الدول الأفريقية في شرم الشيخ رغم أن شرم الشيخ في آسيا وليست في أفريقيا بما يعني أن مؤتمر قمة الإتحاد الأفريقي لم تجد له حكومة مصر في أرضها الأفريقية الفسيحة مكانا لانعقاده فانعقد في آسيا.

¹ المستشار طارق البشري: هذه إمارة شرم الشيخ فأين دولة مصر(23-1-2009)

وشرم الشيخ التي تمارس فيها وظائف العاصمة هي في الجزء الشرقي من سيناء وهو الجزء منزوع السلاح المصري بنص المعاهدة المصرية - الإسرائيلية وهي ليست تحت سيطرة القوات المسلحة المصرية فمحظور علي مصر بموجب هذه المعاهدة أن تتواجد فيها قوة من قوات مصر المسلحة، وهذا يعني أن أقرب القوات المسلحة لشرم الشيخ بحكم التواجد وبحكم إمكان التواجد الدولي المتاح هي القوات المسلحة الإسرائيلية براً وجواً وبحراً وهذا يذكرنا تاريخياً بوضع السلطان محمد وحيد الدين سلطان الدولة العثمانية الأخير بعد الحرب العالمية الأولى إذ كانت إقامته في اسطنبول وكانت تحيط به القوات الأجنبية المنتصرة علي تركيا في تلك الحرب وهذا ما من أجله نقل كمال أتاتورك العاصمة إلي أنقرة في قلب بلده وفي وسط الأناضول.

إن كان هذا هو شأن المدينة التي تمارس فيها الدولة مهام العاصمة في هذا الوضع الجديد وهي بعيدة عن وادي النيل الذي يسكنه ما جري التعبير عنه بأنه 90% من السكان فما هو شأن التمويل، إننا نعلم أن ميزانية الدولة تمول بمصادر إيراد يرد من شئون المصريين كلهم، مما ينتج عن الزراعة في وادي النيل وعن المصانع التي تنتشر علي طول مدن الوادي وأرضه ومن عمل العاملين المصريين عمالاً وموظفين ومهنيين وحرفيين ومن ضرائب استهلاك هؤلاء جميعاً فكيف يمكن الاستغناء عن هؤلاء بوصفهم مصادر إنتاج واستهلاك وعمل وغيره، إن تمويل هذه الإدارة الجديدة للدولة في وضعها المصغر يمكن أن يأتي من دخل البترول والغاز وهو مبلغ يدور حول 9 مليارات ودخل قناة السويس وهو يدور 4 مليارات وعوائد المصريين المقيمين بالخارج وهو يدور حول 6 مليارات ثم السياحة وهي تدور حول 8 مليارات وكل هذه الدخول لا تحتاج إلي وادي النيل في مصر وهو

موطن أكثر من 90% من السكان ولا تنتج في الأساس عن أنشطة إنتاجية خاصة بسكان هذا الوادي وهم يزيدون علي 90% من السكان وحتى النشاط السياحي صار جزءاً غالباً فيه يرد من سياحة شواطئ البحر الأحمر وليس من أرض الوادي ولا من آثار هذا الوادي.

ونحن هنا نتشابه مع إمارات الخليج العربي والفارق أن إمارة شرم الشيخ تقع علي الشاطئ الغربي للجزيرة العربية بينما تقع قريناتها علي الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة وإماراتنا قد تحتاج إلي بعض عمالة تأتيها من وادي النيل، خاصة في شأن الخدمات وفي شأن حفظ الأمن وهذا من الصفات الشبيهة بصفات تجدها في إمارات الخليج التي تعتمد علي عمالة تأتيها من خارجها ولأنها إمارة تعتمد علي الدخل الريعي وليس الدخل الإنتاجي فهي لا تحتاج إلي فلاحين ولا إلي عمال، يكفيها خبراء في الإدارة وموظفين صغار وخدمة كما يكفيها من القوات الحامية لها قوة الشرطة علي أن تكون هذه القوة شديدة البأس صعبة المراس ذات بطش وقسوة.

إن نظرية الأمن القومي لهذه الإمارة لابد أن تكون مختلفة تماماً عن مثيلاتها الخاصة بمصر التي نعرفها أو بعبارة أخرى عن باقي مصر الذي نعرفه وهذا الباقي من مصر الذي يشكل 90% أو أكثر هو أرض وادي النيل والذي لم يعد وطناً مشمولاً بالرعاية وما عليه من بشر هم سكان وليسوا شعباً بالمعني الذي يعرفه القانون الدولي العام.

إن ثمة إمارة انسلخت من الدولة الأم وأخذت اسمها ووصفها القانوني ومركزها الدولي وأن أي دولة منسلخة تختلف نظرتها إلي أمنها القومي عن النظرية السائدة لدي الدولة الأم بل هي تكون ضد هذه النظرية لذلك فإن الجزء المنسلخ يعتبر الدولة الأم عدوه الأول والأكبر

ومصدر الخطر الدائم عليه ومتي تعين العدو الأول، فقد تعين أيضاً الحليف الأول وهو عدو العدو، والإمارة المنسلخة في هذا التصور لا تجد حليفاً لها إلا من كان يخشاه الوطن الأم ويعتبره خصماً له وخطراً عليه، من هنا نفهم الموقف الأخير الذي كشفت عنه أحداث غزة الأخيرة في ديسمبر 2008، كما نفهم هذه السياسة التي قامت وهي سياسة تمارس وتطبق ضمناً وعلانية وسراً وجهراً وهي أن ثمة تحالفاً استراتيجياً يقوم بين الحكومة الحاضرة والولايات المتحدة الأمريكية وليس من الممكن فهم هذه السياسة إذا نظرنا إلي الأمر بوصفه علاقة بين مصر والولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة ومعها إسرائيل شنت علي هذه المنطقة من الحروب ولا تزال تفعل ما يجعلنا نراها عدواناً مستمراً من الجانب الأمريكي الصهيوني علينا.

أمامنا مهمة كبيرة، أن نعيد مصر إلي الوجود بإذن الله تعالى فنجمع ما تفرق ونركب ما تفكك وأن نرمم أبنيتها الإدارية المتصدعة وأن نجبر ما تكسر من عظامها هذا بالنسبة لأجهزة إدارة الدولة، أما بالنسبة للتنظيمات الشعبية والأهلية فأمامنا مهمة الإعداد الجديد لتنظيمات جديدة علي كل مستويات العمل الشعبي والأهلي النقابي وغير النقابي والجمعيات والاتحادات وغيرها.

التعديلات الدستورية

التعديل الدستوري الذي تم عام 2007 لتفصيل منصب الرئيس ليناسب مبارك أو جمال مبارك كان حالة عبثية، لأنه كان المطلوب لمصر هو الإصلاح السياسي، والتعديلات الدستورية أو وضع دستور جديد لا يفيد الأمة قبل أن نسير خطوات واسعة في الإصلاح السياسي الذي يتوقف على:

- إنهاء حالة الطوارئ دون بديل لها من قانون استثنائي يسمى بقانون الإرهاب
- إتاحة حرية التنظيم الحزبي والجماعي السلمي دون أي عوائق
- رفع يد الوصاية الإدارية الحكومية عن هيئات المجتمع الأهلي

وكل ذلك في مدى محدود من السنين، حتى يتبين أوزان القوى السياسية والاجتماعية والثقافية النسبية بين بعضها البعض من خلال ما يعبر عنه عن مصالح وطنية وجماعية، ثم بعد ذلك يمكن إعداد الدستور الذي تصنعه هذه القوى أو تشارك في صنعه بقدر ما يكون لها من وزن سياسي حقيقي في الأمة، وبقدر ما تختص من أهداف وطنية وشعبية ومصالح اجتماعية واقتصادية.

كما يحتاج الأمر إلى ترميم أجهزة الدولة لأداء وظائفها الفنية في تسيير المرافق وإدارة الخدمات، في الإنتاج والتعليم والخدمات والأمن القومي والقضاء؛ وذلك لإصلاح ما فسد نتيجة سوء الإدارة وفقدان الهدف العام وتضييع المسؤوليات العامة؛ وذلك على السنوات الثلاثين الأخيرة⁽¹⁾.

لقد استغرقت هذه "الحالة الدستورية" نحو ثلاث سنوات في زرعها منذ أوائل 2004م، ثم استغرقت نحو سنة ونصف السنة في إثارتها وإلهاة الناس بها بما يفيدهم، وتركت الحكومة حبل الكلام والنقاش على غاربه، فقال الناس ما يريدون وفعلت هي ما تريد.

هذه "الحالة الدستورية" تمت للاستفتاء عليها بإقرار التعديلات التي أعدتها الحكومة بنسبة تأييد شعبي مُقدَّرة

¹ المستشار طارق البشري (التعديلات الدستورية ومؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء)

سلفًا من جانب معدي حملة الاستفتاء ومنفذيه، ويكون النظام السياسي قد حقق أهدافه الثلاثة التي كانت متوقعةً سلفًا من سعيه لتعديل الدستور وهي:

- توجيه أحكام الدستور الخاصة بالحريات لتقبل إصدار قانون باسم مكافحة الإرهاب يحل محل حالة الطوارئ ويمكن للنظام السياسي كل إمكانيات الطوارئ عندما تكفله له المواد 41، 44، 45 فقرة 2 من حرمان، وعصم وحقوق آدمية.

- تقويض نظام الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية مما كفلته المادة 88 من الدستور حسبما حكم المحكمة الدستورية الصادر في يوليو سنة 2000م.

- ضمان حصر غالبية أعضاء مجلسي الشعب والشورى في الأحزاب المعترف بها رسميًا من الحكومة دون المواطنين غير الحزبيين أو من ينتمون إلى تيارات سياسية لم تعترف بها الحكومة.

ويبدو أن رجال الرئيس والمحيطين به والذين يملكون زمام الأمور صاروا يطمحون إلى حصة في الحكم تكون ذات وضع رسمي، وتجعلهم مشاركين أصلاً للرئيس في سلطته وليسوا تابعين له يعملون من خلاله فقط.

نص دستور 1971م، في المادة 139 على أن "الرئيس الجمهورية أن يُعين نائبًا له أو أكثر ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم"، وهذا الحكم يتفق مع سوابق النظام الجمهورية كله في مصر منذ دستور 1956م، والرئيس عبد الناصر عيّن نوابًا له أحيانًا وعيّن نائبًا وحيدًا أحيانًا أخرى، والرئيس السادات عيّن نائبًا له، وحدث في الحاليين أن نائب الرئيس عند وفاته هو من

صار رئيسًا فصار منصب نائب الرئيس أشبه بولاية العهد بتعيين الرئيس من خلفه، وصارت خطوة منصب النائب لا تتعلق بسلطاته فهو تابع، ولكنها تتعلق باحتمالات المستقبل بحسبانها وعدًا بالرئاسة بعد انقضاء من عينه.

ومن جهة أخرى، فإن الرئيس حسني مبارك منذ توليه رئاسة الجمهورية، كان لديه خط ثابت ألا يعين نائبًا للرئيس، وبلغ من الحسم في هذا الأمر ما بلغه من إصرارٍ عليه وما بلغه من الاستمرار فيه مدة حكمه كلها، وكان ذلك فيما ظهر يتعلق بدواعي اطمئنانه الذاتي وبموجبات حصانته الشخصية.

المادة 82 من الدستور تنص على أنه "إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أُناب عنه نائب رئيس الجمهورية"، وتنص المادة 84: على أنه "في حال خلو منصب الرئيس أو عجزه الدائم يتولى الرئاسة مؤقتًا رئيس مجلس الشعب فإن لم يوجد لحل المجلس تولاها رئيس المحكمة الدستورية العليا"، وتنص المادة 85: على أنه "إذا وُجّهت تهمة الخيانة لرئيس الجمهورية تولى الرئاسة مؤقتًا نائب الرئيس"، وقد بقيت هذه النصوص الدستورية غير قابلة للأعمال لعدم وجود نائب رئيس طوال الثلاثين سنة الماضية.

لذلك ورد باقتراحات التعديل "ما يسمح بحلّول رئيس مجلس الوزراء عند تعذر حلول نائب رئيس الدولة.."، دون أن يباشر حل مجلس الشعب أو إقالة الحكومة أو طلب تعديل الدستور، وهكذا يصير رئيس الوزراء هو "ولي العهد" بهذا التعديل بدلًا من تسمية منصب نائب رئيس الجمهورية، وبهذا يكون أصحاب التعديل قد سعوا لحفظ مصالحهم المرتبطة بموقعهم

في السلطة وباستمرارها من بعده، أما الوطن ومصالحته
فله رب يحميه مما حل به في العقود الأخيرة⁽¹⁾.

يصاحب هذه المكانة التي يرتقي إليها منصب رئيس
الوزراء وتكون له سلطات نائب رئيس الجمهورية وولي
عهدده يصاحب ذلك سلطات فعلية يمنحها هذا التعديل
الدستوري الأخير لرئيس الوزراء خصمًا من سلطة رئيس
الجمهورية أثناء وجوده وشغله لمنصبه وممارسته
لسلطاته الدستورية، وهذا في ظني من أخطر ما ورد
بالتعديل الأخير، وهو غير مسبوق بمصر منذ قيام النظام
الجمهوري فيها ومنذ 23 يوليو سنة 1952م، وقد كاد
يكون هذا طريقًا لتعديل موازين السلطة والتعددية داخلها
لولا أنه مصاحب بدعم السلطة التنفيذية ضد أي إمكانية
لإجراء انتخابات نزيهة تُمكن من تداول السلطة في مصر
بين تيارات وأحزاب سياسية شعبية.

إن النظام بعد تعديل الدستور، أصبح أشد جبروتًا
في مواجهة أي تشكيلات شعبية وسيكون أعظم استبدادًا
بالحكم، وانفرادًا به وأكثر منعةً في مواجهة تحديات
المعارضة، وذلك بإقصائه الإشراف القضائي الكامل عن
العملية الانتخابية، وحرمانه المواطنين من حق الترشيح
للمجالس النيابية إلا عن طريق انتمائهم لأحزاب (إما أن
تكون الحكومة قد وافقت على قيامها أو أنها تملك عليها،
إمكانات فعلية لتفجيرها من داخلها والقضاء عليها)،
وكذلك بإلغاء الحقوق والضمانات الدستورية التي كان
الدستور قبل التعديل يكفلها للمواطنين ضد القبض
والاعتقال والتفتيش وتقييد الحرية ودخول المساكن
والرقابة على المراسلات والاتصالات⁽²⁾.

¹ المستشار طارق البشري (التعديلات الدستورية ومؤسسة الرئاسة
ومجلس الوزراء)

¹ المستشار طارق البشري (التعديلات الدستورية ومؤسسة الرئاسة
ومجلس الوزراء)²

ولذلك فإن مشاركة رئيس الوزراء لرئيس الجمهورية في السلطة في الهيكل الدستوري الذي يرسمه هذا التعديل لا تفيد انفتاحًا للنظام السياسي على نوع من التعددية ولا تفيد أنها طريق لانفتاح ديمقراطي على التيارات الشعبية، إنما هو إعادة توزيع لمجالات اتخاذ القرار السياسي في الدولة خصمًا من سلطة رئيس الجمهورية وخصمًا من سلطة مؤسسة الرئاسة في مصر، وذلك لصالح جماعةٍ أخرى أمكنها في الفترة الأخيرة بالتعديل الدستوري الذي قدمته أو شاركت فيه أن تقتنص هذه المكانة الدستورية الجديدة وللأساسة ولمحللي الأحداث أن يتفكروا في دلالة هذه المسألة وأثرها في مسار أحداث المستقبل إذا كانت خطوات تتخذ لتتلوها خطوات أخرى نحو نوعٍ من انتقال السلطة في مصر أو المشاركة فيها.

أما الطريقة التي جرى بها هذا التعديل، فنلاحظها في أن الرئيس عندما تقدّم باقتراحات التعديلات، أشار في البند الحادي عشر من التعديلات المقترحة إلى أن المادة 138 من الدستور الحالي تنص على أن "يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها"، وتنص المادة 141 على أن "رئيس الجمهورية هو من يُعين رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم ويعفيهم من مناصبهم"، ومن ثم فالمشاركة في رسم السياسات وتنفيذها رُسمت بالدستور بغير ضوابط تفصل بين الرئيس ومجلس الوزراء وأنه هو من يُعين بغير قيدٍ من إدارةٍ أخرى.

وطالب الرئيس في التعديل الدستوري أن يشمل تعديلاً لكافة اختصاصات رئيس الجمهورية الواردة في المواد 108، 144، 145، 146، 147، 148، 151، الفقرة الثانية لتكون ممارسته لهذه الاختصاصات مقرونة بموافقة مجلس الوزراء في بعضها وباستشارة مجلس

الوزراء في بعضها الآخر، كما أورد التعديل وجوب أن يشارك رئيس الوزراء رئيس الجمهورية في تعيين نواب رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم.

وقد تضمن التعديل الذي صاغه مجلس الشعب تعديلاً لنص المادتين 138، 141 من الدستور، فأفاض التعديل للمادة 138 فقرة ثانية هي "ويمارس رئيس الجمهورية الاختصاصات المنصوص عليها في المواد 144، 145، 146، 147 بعد موافقة مجلس الوزراء، والاختصاصات المنصوص عليها في المواد 108، 148، 151 فقرة ثانية بعد أخذ رأيه"، كما عدل المادة 141 بأن رئيس الجمهورية يعين رئيس الوزراء ثم يكون تعيين نواب رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وإعفاؤهم من مناصبهم "بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي رئيس مجلس الوزراء".

وجدير بالملاحظة أن السلطات التي ينيطها الدستور لرئيس الجمهورية بالمواد 144، 145، 146، 147 هي إصدار اللوائح التنفيذية لقوانين (م 144) وإصدار لوائح الضبط (م 145) وإنشاء المرافق والمصالح العامة والوزارات والهيئات والمؤسسات العامة (م 146) وإصدار قرارات لها قوة القوانين في غيبة مجلس الشعب (م 147)

وهذه السلطات لم يعد يحق لرئيس الجمهورية ممارستها وحده، إنما صار لمجلس الوزراء القائم الآن وما يليه الحق في مشاركته فيها، كما أن سلطة رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون بتفويض من مجلس الشعب (م 108) صار شرطاً أن يؤخذ فيها رأي رئيس الوزراء، كما صار شرطاً أخذ رأيه كذلك عند ممارسة رئيس الجمهورية لسلطته في إعلان حالة الطوارئ طبقاً للمادة 148 من الدستور وأن يؤخذ رأي

رئيس الوزراء كذلك في تعيين نوابه والوزراء ونوابهم (م)
(138).

سنجد طبعًا مَنْ يقول إن هذه ظاهرة إيجابية لأنها تسير في اتجاه توزيع السلطة وتنتهي انفراد رجل واحد بها، وأنها قد تكون مؤثرة في تقليل ظاهرة شخصنة السلطة واستبداد مشيئة فردية واحدة بها وقابضة عليها، ولكن الدلالة السياسية والواقعية، لا تكشف عنها نصوص محدودة معزولة عن النصوص الأخرى وعن السياق الواقعي.

وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه التعديلات وأنها ذاتها تنتقص من سلطات رئيس الجمهورية لصالح رئيس الوزراء وتجعل هذا الأخير شريكًا أصيلًا للأول، هذه التعديلات ذاتها أغلقت الأبواب أمام أي تأثير شعبي أو ديمقراطي على مؤسسات السلطة، وأغلقت أبواب مجلسي الشعب والشورى دون دخول أي مواطن بالترشيح والانتخاب، إذا لم يكن في حزب الحكومة وإذا لم يكن منتميًا لحزب رسمي، بمعنى أن يكون في حزب إما وافقت عليه الحكومة فنشأ، أو هو حزب قائم ولم تستخدم ضده الحكومة ما تستخدم من وسائل الوقف والإنهاء الفعلي والرسمي، طبقًا للسوابق المعروفة سواء في حزب مصر الفتاة أو حزب العمل أو غيرهما.

وبهذا السياق فإن توزيع السلطة دستوريًا بين هيئات فيها، وهي كلها منغلقة دون أي تأثير ديمقراطي عليها، إنما يكون ذا واحدة من دالتين فقط:

الأولى: أن يكون توزيع السلطة بين الرئيس وأتباعه بالدستور هو نوعٌ من ذر الرماد في العيون ليظهر التعديل متزخرقًا بنقوش التعددية وتوزيع السلطة، وهذا الاحتمال قائم ووجيه وتؤيده طبعًا كل ما تُحاط به مسألة تعديل الدستور من أنشطة إعلامية للداخل والخارج، وليبدو بها

أن النظام يتجمل، ونحن هنا أمام أمرٍ طريفٍ جدًّا، لا يُعرف له سابقةٌ في تاريخٍ سياسيٍ ولا في قانونٍ دستوريٍّ، وهو أن تُصدر أحكامَ دستوريةٍ ملزمةٌ تُحتمُّ على الرئيس أن يشاور من عينه ويستطيع أن يعزله في أي وقت، وأن يشارك في القرار من للرئيس عليه ذات السلطة، وإذا كان لأي رئيس أو أي صاحب قرار أن يعين شخصًا وأن يعزله بإرادته وحده، يكون هذا الرئيس قد ملك إرادة من عينه ويستطيع عزله، وعند صياغة القوانين واللوائح المنشئة لمجالس إدارة الهيئات والشركات والمؤسسات ونحوها يتعين ألا يكون لرئيس أي مجلس أو عضو فيه سلطة تعيين وعزل لعضو بالمجلس ذاته، وألا يكون قد ملك صوته عند التصويت، والقول بعكس ذلك يعني أنه يمكن لقانون أن يوجب على شخص أن يستشير نفسه قبل اتخاذ القرار أو أن يشارك ذاته.

الثانية: أن يكون هناك في الواقع وفي داخل المجموعة الحاكمة اليوم، نوع من أنواع تجاذب السلطة أو التدافع بشأنها، الذي لا يصل إلى درجة الصراع، وذلك لضمان بقاء سياسات معينة اتخذت أخيرًا في السنوات القليلة الماضية وتتبع الآن بإصرار وبسرعة عجيبة، لتفكيك أو اصر الدولة وهيئاتها ومؤسساتها وبعثرة طاقاتها، كما نلاحظ في مشروع قانون الموظفين الجديد الذي لا يزال مطروحًا وفي عمليات البيع السريع لشركات تُنتج سلعةً إستراتيجيةً وهي رابحة وغير ذلك، أو أن يكون تدافعًا وتجاوزًا لفتح في طريق وراثته الحكم ولتهيئة السبل لذلك عن طريق تصعيد منصب نائب رئيس الجمهورية في ولاية العهد، وليناط به الآن من الصلاحيات والممكنات ما يقوي نفوذه الشخصي على أجهزة الدولة وينشئ علاقات وثيقة برجالها ويضبط صلاته بهم وقدرته على تحريكهم، وذلك يجعل سهمه هو الراجح عندما تتهيأ الظروف.

ويلاحظ أن السلطات المخولة لرئيس الجمهورية في الدستور بالمواد 108، 144، 145، 146، 147، 148، 151 هي أهم سلطات لرئيس الجمهورية تمكنه من إدارة شئون البلاد من خلال سيطرته على أجهزة الدولة في كافة المرافق بكافة القوانين وكافة الوزارات والهيئات والمؤسسات، وإن إشراك غيره معه فيها يفيد بمشاركة فعلية لا يمكن إنكار آثارها، وذلك بشرط واحد، هو أن يكون رئيس الوزراء بعد تعيينه مستنداً إلى قوة ذاتية تأتيه من خارج رئاسة الجمهورية، وعلى كل الأحوال فإن منصب رئيس الجمهورية في مصر، وإن كان تشخصن عبر العقدین الأخيرین، فإنه منصب لا تزال تتبعه مؤسسات سياسية ذات أثر وخطر وهي ذات علاقة مباشرة بالرئاسة.

أمن دولة إسرائيل

هذه قصة واحد من المصريين، فكم مصر يا حدث معه ما حدث لصاحبنا هذا؟ دعنا أولاً نعرف قصة صاحبنا لنعرف لماذا ثار الشعب المصري؟

أيمن محمد حسن، جندي مجند في سيناء على الحدود مع الكيان الصهيوني المحتل، يحمل في قلبه حب مصر وأمله في أن تتحرر فلسطين ليعود لمصر وللعالم العربي أمنه وسلامه، في بداية التسعينيات كان هذا الرجل يقف في خدمته في القوات المسلحة على الحدود المصرية الإسرائيلية، رأى جندياً إسرائيلياً يقف داخل الحدود يمسح حذاءه بعلم مصر، جن جنون أيمن المصري الكريم وقرر أن ينتقم لكرامة وطنه التي أضاعها النظام.

أقسم أيمن محمد حسن أن يقتل هذا الجندي، ولكن وصل إلى علمه انتهاك اليهود لحرمة المسجد الأقصى، فقرر أن يكون انتقامه للكيان الصهيوني بكامله ولا يكتفي

بهذا الجندي الصهيوني الحقير، أخذ أيمن يدرس كيف ينفذ انتقامه وفي ستة وأربعين يوماً وضع خطته التي تحتاج إلى ثلث الساعة للتنفيذ وبمفرده.

وفى عملية تدرس الآن في عدد من الكليات والأكاديميات العسكرية توغل أيمن في الحدود الإسرائيلية منفرداً دون أن يخبر أحداً وبصحة أسلحة استولى عليها من وحدته وقد احتسب نفسه شهيداً وقد علم منزلة الشهداء فأراد أن ينال تلك المنزلة، وانتظر مرور عربات إسرائيلية حربية ثم بدأ تنفيذ الخطة.

قتل أيمن في أقل من ثلث الساعة واحد وعشرين ضابطاً وجندياً إسرائيلياً على رأسهم الجندي الوقح الذي أهان العلم المصري، و عميد في المخابرات الحربية (أمان) كما جرح عشرين آخرين بعد مهاجمته لسيارة جيب وأتوبيسين إسرائيليين. ولم يصب سوى بجرح في رأسه ونجا بفضل الله سبحانه وتعالى من مطاردة مذهلة حتى استطاع الوصول إلى الحدود المصرية ليسلم نفسه.

ماذا حدث لهذا البطل الذي ثار لمصر كلها في عهد نظام مبارك؟ تتوقع أخي القارئ أن يتم تكريمه واستضافته ليحكي كيف استطاع بمفرده أن يقوم بهذا العمل البطولي، ولكن تم محاكمته وحكم عليه في ٦ أبريل عام ١٩٩١ بالسجن لمدة اثني عشر عاماً.

لم يكتف النظام السابق بهذا، بل عامل أمن الدولة التابع للنظام الجندي البطل مثلما يعامل السجين رغم خروجه من السجن وقضاء مدة العقوبة، سدوا في وجهه أبواب الرزق إلا باباً واحداً كما قال: الإتجار بالمخدرات، هذا أمن الدولة المسئول عن حماية المصريين، فإذا بنا نجده مسئولاً فعلياً عن أمن دولة إسرائيل.

كم أيمن وجد على الحدود المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وحتى الآن، كم ضاع من أمن الدولة وهيبة الدولة بتلك الممارسات، خافوا علينا من الحرب مع الكيان الصهيوني بحجة السلام، فإذا بهم يحولون الحياة بلا خوف الحرب إلى حياة كلها خوف وذل ومهانة.

هذه النظم الديكتاتورية تخاف من شعوبها أكثر من العدو الأجنبي، تحول النظام المصري إلى شرطي مسئول عن سلامة وأمن دولة إسرائيل.

هناك تناقض بين أمن النظام وأمن الأمة لأن أمن الأمة يتطلب الاستعداد العسكري والأمني، وتوظيف الأموال لعملية البناء الإقتصادي والعلمي، والاعتماد على الذات غذائيا وتقنيا... إلخ. كل هذه العوامل التي تعتبر من أركان أمن الأمة غير مسموح بها لا إسرائيليا ولا غربيا، وعلى الحاكم العربي أن يصر على ضعف شعبه وأمته، ويطمئن إلى أن سيف أعدائها فوق رقابها.

هل اكتفى نظام مبارك بهذه النتائج؟ أبقى لهذا القزم الذي ربما يعود يوما عملاقا إلا أن يتحلل من داخله، فكان ما كان في عهده من انهيار الصناعة والزراعة والتعليم والصحة، بيعت المصانع وأراضي الدولة لأعدائها وبأبخس الأثمان، تم التطبيع الإقتصادي والثقافي الكامل بين مصر والكيان الصهيوني حتى ينسى المصريون أن هناك عدو مشترك للأمة الإسلامية يجب أن يتصدوا له، لم يعد لمؤسسات الدولة دور فعلي في إدارتها، البرلمان منتحب بالتزوير وممثلو الشعب نجحوا بالإستعانة بالبلطجية، الأحكام القضائية انتهت صلاحيتها ولم تعد سارية المفعول، قيادات الدولة من رؤساء جامعات وصحف وإعلام يتم اختيارهم من قبل أمن الدولة، القرارات السياسية والإقتصادية للدولة المصرية يستشار فيها

الأمريكان والجهات المانحة، أصبحت مصر تحتاج إلى سجون كثيرة ليتم دفن المعارضين بها مع أن مصر كلها أصبحت سجن كبير للمصريين.

ماذا بقي للمصريين بعد ما رأوا ما آل إليه الحال؟ قزم يتهاوى وأوشك على الانهيار، ما السبيل؟ نموت فداءك يا مصر، سنواجه كل أسلحة النظام بصدورنا العارية ليعلم ولاة الأمر أن حياتنا فداء لمصر، لن نمسك بأيدينا عصي ولا هراوات ولا أسلحة بيضاء لأننا نواجه مصريين، هل يواجه الأخ أخاه بالسلاح؟ ليس هذا من شيم المصري الشهم الكريم، سأواجهه بغضبي وصياحي: سلمية سلمية، الشعب يريد إسقاط النظام.

وجوه كثيرة اعتدنا عليها ولم نعد لنا طاقة لرؤيتها من جديد، ثلاثون عاما مات منا الكثير وولد لنا الكثير وهذه الوجوه هي نفس الوجوه التي تطل علينا، رئيس الدولة، رئيس مجلس الشعب، رئيس مجلس الشورى، رؤساء تحرير الصحف، وغيرهم حتى ظننا أن مصر عدد سكانها خمسة آلاف مواطن يتصدرون القيادة والصحافة والإعلام وهم العباقره الحقيقيون الذين سينهضون الأمة من سباتها، وباقي الشعب هاجر إلى بلاد نيام نيام، فهل نهضت الأمة بهم؟.

عندما بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه الثالثة والستين من عمره دعا ربه فقال: اللهم قد كبرت سني، وانتشرت رعيتي، وضعفت قوتي، فاقبضني إليك غير مضئع ولا مفترط، لقد أدرك الفاروق أن ما بعد الستين هي سن الضعف وليس سن القوة، وأن التنكر لهذا الناموس الإلهي مكابرة لحقائق الحياة، وإن ما أدركه عمر في الثالثة والستين من عمره هو ما لم يدركه مبارك ورجاله في الثمانين.

منذ ثلاثين عاما، تولى المناصب القيادية في مصر من في سن الخمسين، وبعد عشر سنوات أصبح قادة الأمة في سن الستين، عشر سنوات أخرى وصلوا إلى السبعين، وما زالوا قادرين على العطاء، وأصبح للقائد الفذ عشرات المناصب، سبحان الله، أما شباب الأمة فهو شباب تافه لا هم له إلا الجلوس أمام الفضائيات والشبكة العنكبوتية الإنترنت، فكيف يقود هؤلاء الشباب الأمة، أصبحت وجوه الشيوخ هي التي تطل علينا عبر الشاشات، ما بين من يجلس أمام الشاشات وبين من يطل علينا عبر الشاشات ثلاثون عاما، فقد المشاهد الفهم أمام ما يشاهده، لم تعد هناك لغة مشتركة بين المشاهد والمشاهد.

لم يعد هناك حوار بين الشباب والشيوخ، لم يعد هناك تبادل آراء، والرأي يثير الرأي فتتلاقى الآراء، فيكون الحوار، ومن الحوار السليم تخرج الحقيقة، إذن هم لا يريدون الحقيقة، وهي أن هؤلاء الشيوخ أصبحوا غير قادرين على العطاء، فهل يستقيلوا من مناصبهم ويفقدوا سلطانهم بعد كل تلك السنين، هذا محال، فلتذهب الحقيقة حيث تريد أما نحن فباقون باقون حتى يأتي زمان الرحيل.

وأخيرا جاء زمن الرحيل بصيحات الرجال، الله أكبر، صاحوا جميعا في وجه الكراسي المحنطة: ارحلوا، واتركوا أماكنكم للقادرين على العطاء، اتركوا أماكنكم لمن يعرف معنى الحرية وحقوق الإنسان، ارحلوا لتأتي وجوه جديدة متفائلة بغد مشرق تعز فيه الأوطان، قلوب مؤمنة بربها تعلم أن الأيام دول وأن دوام الحال من المحال.

الفصل الثاني: مصر الثورة

قال أحد الحكماء: العلم كله بلاء حتى يُعمل به،
وقديما أيضا قال فريدريك إنجلز: إن خير وسيلة لمعرفة
القطيرة هي أن تأكلها، بمعنى أن المعرفة لصيقة
بالممارسة لا تنفك عنها، ودائما الأفعال أفضل من الكلام.

يقول المستشار البشري: لو كنت أعرف كيف أنشئ
أو أدير تنظيما سياسيا له القدرة على الوصول إلى
التجمعات الشعبية بين عمال المصانع وطلبة الجامعات
والمتريدين على المساجد، لو كنت أعرف كيف أفعال
ذلك لفعلته، بصرف النظر عن موافقة لجنة الأحزاب أو
اعتراضها، إذا كان شيء من ذلك موجودا وأكون نافعا له
ونشاطه العملي في الشوارع والتجمعات لانضمت إليه،
لو كنت أعرف كيف أمسك بالعصا "أشوح" بها في وجه
ظالم مستبد أو عميل استعماري لفعلت، لو كنت أعرف
كيف أنظم مظاهرة وأهتف فيها لفعلت، ولو كنت أملك
حجارة قوية وصوتا غير صوتي الخفيض الذي لا أملك
سواه لصحت مع الصائحين، ولو كنت من عمال الدولة
وأستطيع مع غيري أن نوجه ألتها إلى ما فيه صالح الأمة
والوطن لفعلت، ولو كنت أعرف وجوه التغيير للمنكر
باليد لشاركت في ذلك، ولو كانت لدي فسحة من عمر
تمكيني من التدريب على شيء من ذلك لما ترددت في
سلوك طريق التعلم، ولكن مضى أكثر العمر، بل مضى
كله إلا فضلة صغيرة لا يعرف مداها إلا الله سبحانه
وتعالى، مضى وأنا لا أتعامل إلا بالكلمة المكتوبة والصوت
الخفيض والعبارة المركزة، وهذا بالضبط هو ما بلغ غايته،
وهو يسلم الأمور إلى ذوي السواعد وأهل الحركة
الواقعية، ولن يرث أحد علم ما لا يعلم إلا أن يعمل
العاملون بما يعلمون، وصدق رسول الله صلى الله عليه
وسلم.

أيام فارقة في تاريخ مصر

هناك أيام تسطر التاريخ، ويقف عندها طويلا، وربما تكون بداية تأريخ لمرحلة جديدة، الثلاثاء 25 يناير لعام 2011، يوم فارق في تاريخ مصر، سطر به المصريون بداية تحرير من ميدان التحرير. كان يوما لعيد الشرطة وأصبح بعد الثورة عيداً للشهداء الذين سقطوا على أيدي رجال الشرطة.

في هذا اليوم قرر المصريون التمرد على الأوضاع السيئة التي عاشوا فيها عدة عقود صابرين على أمل أن يشعر ولاة الأمر بما يعانیه هذا الشعب، إنه شعب كريم لا يستجدي الرحمة به فهي واجبة على الحكام دون طلب المحكومين لها. شعب يطلب عزة وطنه ولو وضع حجرا على بطنه من الجوع، المهم هو حرية الأوطان.

ولا بد للشعب أن يختار، وبدون اختيار لا توجد حرية، والحرية تحتاج إلى ثمن لكنها لا تحتل المساومة، وإذا إنعدمت الحرية فلا حقيقة ولا تاريخ فلماذا الإنتظار؟ لقد أن للشعب أن يثور.

يوم الغضب

شهد يوم 25 يناير خروجًا مكثفًا للجماهير في القاهرة والإسكندرية وغيرها من محافظات مصر، خرج المصريون في مشهد يدعو إلى التفاؤل بأن آفاق التغيير أصبحت قريبة، لجأ الأمن إلى إطلاق قنابل مسيئة للدموع واستخدام خراطيم المياه لتفرقة المتظاهرين بعد اختراقهم السياج الأمني المفروض على الأماكن المهمة لمنع استمرار تدفق المتظاهرين إلى ميدان التحرير.

في البداية كانت مطالب المتظاهرين محدودة تتمثل في ثلاثة مطالب رئيسية هي الأول: رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه وصرف إعانات للعاطلين عن العمل، والثاني: إلغاء العمل بحالة الطوارئ وإقالة وزير الداخلية والإفراج عن كل المعتقلين بدون أحكام قضائية، والثالث: حل مجلس الشعب وإعادة الانتخابات مع ضمان نزاهتها وتعديل الدستور لمنع ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين، كانت هذه المطالب عامة لمعظم المصريين الذين أصبحوا جميعا معارضين للنظام السياسي في مصر، وعندما يصبح عامة الناس هم القادة لتلك الإحتجاجات سيسرع الجميع إلى المشاركة.

استمر الغضب حتى يوم الجمعة 28 يناير، وشارك في هذا اليوم كل فئات الشعب وطوائفه وتياراته، وما فعله النظام في مصر يؤكد تأثره وهلعه من المظاهرات التي لم يستطع رجال أمنه أن يقضوا عليها، ثم تم قطع الاتصالات في أنحاء الجمهورية على أمل أن يعود المتظاهرون إلى منازلهم بعد أن قطعت عنهم الأخبار، أو عدم مشاركة الآخرين.

لقد جاءت النتائج مغايرة تماما لما توقعه النظام، وزادت المظاهرات أعدادا وارتفع سقف مطالب المتظاهرين، مما اضطر النظام إلى إتخاذ عدة قرارات لعلها تهدئ الشعب الثائر، منها تعيين الفريق أحمد شفيق رئيسا للوزراء بدلا من الدكتور أحمد نظيف، وتعيين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، وخاب ظن القيادة السياسية التي تأخرت كثيرا في الرد على مطالب الثوار.

وما فعله أحمد شفيق كان وبالاً على صاحبه، فقد قال: أن من حق المتظاهرين المطالبة بتنحية مبارك، ومن حق مبارك البقاء في كرسيه، لهم حق التعبير وله حق الدستور، ويبدو أن مبارك وشفيق لم يدرسا مواد

الدستور المصري جيدا، فالمادة الثالثة من الدستور توضح أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها، فزاد من إصرار الشعب على مطلبه: الشعب يريد إسقاط النظام.

حينها اتخذ الرئيس السابق مبارك قرارا بنزول الجيش للسيطرة على الموقف وحل المشكلة بين الشعب والقيادة السياسية، هذا القرار جعل وزارة الداخلية وعلى رأسها حبيب العادلي تنسحب من المعركة الدائرة على الأرض المصرية بين الشعب وقائده، مما أدى إلى وجود فراغ أمني وإحداث بعض الفوضى التي ضخمها كثيرا وسائل الإعلام المصرية وكانت سببا مباشرا في الفرع الذي أصاب المصريون.

لكن سبحان الله، مكر هؤلاء بالشعب بما يملكونه من وسائل إعلام ووسائل قمع وقناصة وخصاص حي وترهيب بفتح السجون وحث المساجين على الهرب، ألهم الله هذا الشعب العظيم أن يتكر وسيلة للدفاع عن نفسه وأهله وبيته بعمل اللجان الشعبية، وكان المثل القائل: الحاجة أم الاختراع، واستطاع الشعب بفضل من الله أن ينشر الأمن في شوارع مصر ومدنها بتلك اللجان الشعبية، مع الإصرار الشديد على معاقبة المتسبب في هذه الفوضى والإصرار على إسقاط النظام.

وبنزول الجيش إلى الشارع المصري بدأ عدا تنازليا لسقوط النظام، رحب المصريون المتظاهرون بنزول الجيش واطمأن بحمايته لهم بعد الله سبحانه وتعالى، فجيش مصر خير أجناد الأرض، هم جند صلاح الدين في حطين، هم جند سيف الدين قطز في عين جالوت، هم جند رمضان الذي حطم خط بارليف وهزم العدو الذي لا يقهر، هذا الجند لم ولن يتوقع منه الشعب إلا كل الحماية والرعاية له ولثورته.

أظهر مبارك من خلال خطابه أثناء الثورة تشبثاً عجيباً بالسلطة التي أراد الله سبحانه وتعالى أن ينتزعها منه انتزاعاً، فكلما زاد إصراره على البقاء كان انتزاع السلطة أشد، لم يكتف المصريون بترك السلطة بل طالبوا بمحاكمته بعد أن تعدى رجاله على المتظاهرين بالجمال والخيول والسيوف وكأننا في معركة في العصور الوسطى.

لم تكن ثورة الشعب المصري ثورة ضد الظلم والقهر والفساد فقط، بل ضد التبعية الكاملة وفقد إرادته السياسية أمام أمريكا وأعوانها خاصة الكيان الصهيوني الذي بات يهدد الأمن القومي المصري.

انحاز أحرار العالم إلى الثورة المصرية واعترفوا بحق الشعوب في التظاهر السلمي ضد فساد الحكام واستبدادهم، وكان من بين هؤلاء الشيخ العلامة الدكتور يوسف القرضاوي، وكانت كلماته حماسية تحث الشعب على الصمود وتحث النخب والأحزاب والنقابات للانضمام إلى شباب الثورة، ومما قاله الشيخ القدير:

يا أبناء مصر الأحرار، لقد كانت هذه الإنتفاضة الميمونة انتفاضة الشباب، أو الأبناء، وقد قاموا بالعبء الأكبر فيها، والآن أناشد جيل الآباء والشيوخ أن ينضموا إلى أبنائهم، ويقفوا بجوارهم، ليشدوا أزهرهم، ويسندوا ظهرهم، ويسدّدوا خطاهم، ويتفقوا على المطالب الوطنية العليا، التي لا يختلف فيها اثنان، وهي رحيل هذا النظام الذي فقد شرعيته، ومبرر وجوده.

أدعو الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف ألوانها واتجاهاتها، وأدعو النخب الفكرية والثقافية على تنوع فلسفاتها، وأدعو النقابات المهنية على اختلاف تخصصاتها، أدعو علماء الأزهر حيثما كانوا، في الجامعة أو المعاهد أو المساجد والأوقاف، أو التربية والتعليم، وأدعو

المفكرين ورجال الجامعات والأكاديميين، وأدعو رجال القضاء والنيابة، وأدعو المحامين على اختلاف درجاتهم، وأدعو الصحفيين والإعلاميين، وأدعو الأطباء والمهندسين، وأدعو المعلمين والموجهين، وأدعو كلَّ النخب والمنتخبين، وسائر النقابات، إلى أن يدعوا شواغلهم الخاصَّة، وينضمُّوا إلى هؤلاء الشباب الأطهار من أبنائهم، ولتتخلَّ كلُّ فئة منهم عن طلباتها الخاصة، وأهدافها الخاصة، وتركز على طلب واحد، هو الذي يردده شبابهم وأبنائهم، والمعبِّرون عنهم: أن يذهب النظام ويحل محله نظام جديد، لم تلوث يده بدمهم، ولم يفرض نفسه عليهم، ليبدأ الشعب صفحة جديدة، وحياة جديدة.

إن شعب مصر يكتب تاريخا جديدا، بل هو يصنع تاريخا جديدا، فلنشاركه صنع هذا التاريخ، فهذا يوم له ما بعده، والله لا يضيع أجر من أحسن عملا، أدعوكم جميعا يا رجال مصر، أن تقفوا يدا واحدة، وجبهة واحدة، حتى تحققوا أمل الشعب، فإن الاتحاد قوة، ويد الله مع الجماعة، وإلْمُؤْمِنِينَ لِلْمُؤْمِنِينَ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا، {إِن يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِّن بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ} [آل عمران:160].

يوم الأربعاء الدامي

بعد خطاب الرئيس الذي ذكر فيه أنه سيعيش في مصر ويموت في مصر، كان الحزب الوطني قد أعدَّ العُدَّة لتسيير جماهير مُواليه له ترفع شعار أنها اقتنعت بخطاب الرئيس، وأنه حقق لها مطالبها، وأنها تُطالب بإنهاء المظاهرات.

قامت الحشود الموالية لمبارك بالتجمُّع في الساعة الحادية عشرة من صباح الأربعاء، وبدأت مسيرتها باتجاه

ميدان التحرير.. وكانت الخُطَّة تتضمن أن تدخُل هذه الجماهير الحاشدة للميدان، وترفع الصور والشعارات المؤيِّدة للرئيس مُبارك، وتطرد بالقوة الحشود المُعتصمة في الميدان.

في الساعة الواحدة ظهراً بدأت الحُشود الموالية للنظام تصل بكثافة إلى ميدان التحرير، وبدأت بالدخول إلى الميدان من ثلاثة مداخل حاملة العصي والسكاكين وبعض أفرادها أتوا على الخيل والجمال واليغال، وتمكنوا من السيطرة على نصف الميدان تقريباً.. وهنا بدأت معارك شديدة بالأيدي والعصي والسكاكين بين الشباب المُعتصمين ومؤيدي النظام.

وبعد معركة استمرت لساعات واستخدم فيها السلاح الأبيض والمولوتوف من جانب البلطجية، وقطع الحجارة من جانب المعتصمين، نجح المعتصمون في إخلاء ميدان التحرير من البلطجية وسيطروا تماماً على مداخل ميدان التحرير، وهذا اليوم كان يوماً فاصلاً في تاريخ الثورة المصرية حيث سقط العديد من القتلى والجرحى بالميدان، وثبت للجميع أن بقاء مبارك أصبح خطراً حقيقياً على استقرار مصر وأمنها وسلامتها.

ما حدث يوم الأربعاء الدامي عرض الجيش المصري للحرع الشديد، لأن الإشتباكات التي تدور بين الدبابات والحرائق التي اشتعلت في بعض المدرعات وقذف المتحف المصري الذي يحميه الجيش بالقنابل الحارقة، هذا المشهد لا يليق بمصر وجيشها.

يوم السقوط

يوم الجمعة الحادي عشر من فبراير عام 2011، يوم له ما بعده، يوم أن تنحى مبارك عن رئاسة مصر، ليتولى المسؤولية المجلس العسكري لفترة انتقالية يتم فيها

انتخاب مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، ليتسلم المسؤولية رئيس مدني يختاره الشعب اختياراً حراً نزيهاً.

جاء تنحي مبارك عقب تظاهرات حاشدة استمرت 18 يوماً، وبعد إعلان التنحي الذي تلاه نائب الرئيس السابق عمر سليمان أصدر الجيش المصري بياناً ضمنه رسالة تطمين إلى الداخل والخارج، مؤكداً أنه "لن يكون بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب". وأدى الإعلان عن تنحي مبارك إلى حالة فرح عارمة ليس في مصر فحسب، بل في عدد من الدول العربية لا سيما تونس التي كانت السباق إلى إسقاط نظامها من خلال التظاهرات في الرابع عشر من يناير.

إن الثورة الشعبية في مصر قدّمت نموذجاً متحضراً، وقد أشار إلى ذلك الناشط البريطاني "جون رينز" عن مصر بعد زيارة قام بها لميدان التحرير في القاهرة؛ حيث قال: "في ميدان التحرير في الجمعة الماضية، حينما وقف المسلمون للصلاة كان المسيحيون المصريون يحملون ظهورهم، وفي يوم الأحد الماضي وقف المسيحيون لأداء القدّاس كان المسلمون المصريون يحملون ظهورهم!!، فلا تقدموا لنا محاضرات عن القيم البريطانية، إنني اليوم أريد القيم المصرية والعربية والإسلامية، إنها ثورة ضد الاستبداد والظلم، إنّ هؤلاء الثوار منظمون بشكل بديع، إنها لأعظم رسالة يُوجّهها المصريون والعرب والمسلمون للخائفين من الإسلام (إسلاموفوبيا) وللمتحدثين عن الإرهاب.. ليقولوا: ها هم المصريون فوق الجميع..".

وقدم المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي نفس الصورة، حينما قال في مشاركة تليفزيونية: "إنّ هذه

الانتفاضة هي أعظم ثورة استثنائية حسب ما أذكر.. إنها ثورة منطقة.. وليست ثورة شعب".

يوميات الثورة

الثلاثاء 25 يناير 2011:

- بدء مظاهرات ومسيرات جماهيرية تطالب بالتغيير في ما أطلق عليه "يوم الغضب" بمشاركة آلاف الأشخاص بالقاهرة وعدد من المحافظات استجابة لدعوات نشطاء على موقع التواصل الإجتماعي "فيسبوك".
- سقوط أربعة قتلى، أحدهم من رجال الأمن في مصادمات بين المتظاهرين وقوات الأمن بعد تصاعد حدة الإحتجاجات التي عمت العديد من محافظات مصر.

الأربعاء 26 يناير 2011:

- استمرار المظاهرات رغم تحذيرات وزارة الداخلية وارتفاع عدد الضحايا إلى خمسة قتلى وعشرات الجرحى، إضافة إلى اعتقال المئات بينهم ثمانية صحفيين.
- لجوء السلطات المصرية إلى فرض قيود على الإنترنت وحجب مواقع للتواصل الاجتماعي، للحد من مساعي المتظاهرين المطالبين بالتغيير، نحو التواصل وإعادة تجميع الصفوف.

الخميس 27 يناير 2011:

- تواصل المظاهرات في القاهرة وعدد من المدن الرئيسية لليوم الثالث على التوالي، حيث ردد المتظاهرون هتافات مناوئة للنظام الحاكم.

- اشتباكات بين مئات المتظاهرين وقوات الأمن التي استخدمت القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي في محافظتي السويس والإسماعيلية شرقي البلاد.
- محمد البرادعي أحد أقطاب الجمعية الوطنية للتغيير يدعو الرئيس مبارك إلى التقاعد معبرا عن استعداده لتولي السلطة لفترة انتقالية إذا طلب الشعب ذلك.
- الرئيس الأمريكي باراك أوباما يؤكد أن العنف ليس حلا للوضع الحالي في مصر، وأن الإصلاحات السياسية "ضرورية بشكل مطلق" من أجل خير مصر على الأمد البعيد.

الجمعة 28 يناير 2011:

- السلطات المصرية تستبق انطلاق مظاهرات "جمعة الغضب" بقطع خدمة الإنترنت والرسائل النصية القصيرة، ونشر قوات العمليات الخاصة بكثافة في القاهرة، سبقتها حملة اعتقالات.
- وقوع مواجهات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين في مدينة السويس.
- سقوط قتلى وعشرات الجرحى واعتقال المئات في المظاهرات التي اندلعت بعد صلاة الجمعة في عدة مدن مصرية مطالبة بتغيير النظام ورحيل الرئيس مبارك، في حين أفادت الأنباء بإحراق مقار للحزب الحاكم في بعض المدن المصرية.
- الرئيس أوباما يدعو مبارك إلى اتخاذ خطوات فعلية لتجسيد الإصلاح السياسي، والتوقف عن استخدام العنف ضد المحتجين.
- الرئيس مبارك يطلب من الحكومة التقدم باستقالتها موضحا أنه سيكلف حكومة جديدة.

السبت 29 يناير 2011:

- تعيين الرئيس مبارك لمدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان نائبا له، وتكليف وزير الطيران المدني الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة المصرية الجديدة.
- تواصل الاحتجاجات الغاضبة في القاهرة والمدن المصرية بعد خطاب الرئيس مبارك مطالبين إياه بالتناحي عن السلطة في وقت ارتفعت فيه -حسب رويترز- حصيلة القتلى إلى 68 من المحتجين ورجال الشرطة في القاهرة والإسكندرية والسويس.
- تزايد عدد القتلى في عدة مناطق بمصر في اليوم الخامس من الاحتجاجات، في وقت أعلنت فيه القوات المسلحة المصرية أنها ستدفع بقوات كبيرة بكل المدن لحفظ الأمن وحماية الأحياء السكنية.
- السلطات المصرية تواصل قطع خدمة الإنترنت لمنع المتظاهرين ضد نظام الرئيس مبارك من التواصل، الأمر الذي أثار انتقادات أمريكية.
- حدوث تمرد في سجن أبو زعبل، وإطلاق قوات الأمن الرصاص الحي على المعتقلين، وورود أنباء عن وقوع عشرات القتلى.

الأحد 30 يناير 2011:

- تواصل إجلاء الرعايا الأجانب في مصر التي تعصف بها احتجاجات غاضبة تطالب بإسقاط النظام، وسط تصاعد أعمال العنف والانفلات الأمني.
- احتشاد عشرات الآلاف من المحتجين في ميدان التحرير في احتجاجات الغضب العارمة وسط إصرار المتظاهرين على إسقاط النظام الحاكم في مصر.

- وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون تدعو إلى ما أسمته " تحولا منظما" بمصر لا يؤدي إلى فراغ في السلطة معتبرة أن تعيين نائب للرئيس غير كاف.
- الداخلية المصرية المقالة تصدر تعليمات بإعادة انتشار قوات الأمن في جميع أنحاء مصر بدءا من الاثنين باستثناء منطقة ميدان التحرير وسط القاهرة، وذلك بعد انسحاب مفاجئ لها في وقت سابق.
- أوباما يؤكد دعمه لانتقال سلمي للسلطة إلى حكومة تلبى تطلعات الشعب المصري.
- السلطات المصرية تمنع قناة الجزيرة من العمل في مصر وتلغي بثها على القمر الصناعي المصري نايل سات لبعض مناطق الشرق الأوسط.

الاثنين 31 يناير 2011:

- الرئيس مبارك يكلف رئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق ببدء حوار مع المعارضة، كما كلفه بأن تحافظ الحكومة على الدعم وتضع حدا للتضخم وتوفر فرص العمل.
- كاثرين أشتون الممثلة العليا للشؤون الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي تدعو الرئيس مبارك للدخول في حوار فوري مع المعارضة والتجاوب مع تطلعات المحتجين المناهضين للحكومة.
- الرئيس مبارك يكلف نائبه عمر سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية بشأن حل كل القضايا المثارة المتصلة بالإصلاح الدستوري والتشريعي.

الثلاثاء 1 فبراير 2011:

- احتشاد أكثر من مليون شخص في ميدان التحرير في القاهرة تلبية لدعوة القوى السياسية لمظاهرة مليونية للمطالبة برحيل الرئيس مبارك وسط احتجاجات في بقية المدن.
- الرئيس مبارك يعلن في خطاب بثه التلفزيون الرسمي أنه لن يترشح لولاية رئاسية جديدة، قائلا إنه سيعمل خلال الشهور القادمة الباقية من ولايته للسماح بانتقال سلمي للسلطة.
- مجموعة كبيرة من البلطجية تتعرض للمتظاهرين في ميدان طلعت حرب قرب ميدان التحرير، حيث يحتشد مئات الآلاف مطالبين بتنحي الرئيس مبارك، وذلك بعد خطابه الذي وجهه للمصريين.

الأربعاء 2 فبراير 2011:

- ائتلاف المعارضة يدعو لمظاهرة كبرى الجمعة لإرغام مبارك على ترك منصبه والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم يسير مظاهرة مؤيدة لمبارك.
- الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى يقول إنه سيفكر بجدية فيما إذا كان سيسعى للترشح للانتخابات الرئاسية المقررة في مصر في سبتمبر المقبل.
- رئيس البرلمان المصري يؤكد عزمه إقرار التعديلات الدستورية التي تطرق إليها الرئيس مبارك في خطابه خلال فترة قصيرة، مؤكدا الأنباء التي تحدثت عن تعليق عمل البرلمان إلى حين الفصل في الطعون المقدمة بشأن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة.
- مؤيدون للرئيس مبارك يرتكبون اعتداءات عنيفة على معارضين يواصلون المطالبة بتنحي الرئيس عن السلطة خلفت قتلى ومئات الجرحى.

الخميس 3 فبراير 2011:

- رفضت أبرز قوى المعارضة بمصر عرض رئيس الحكومة المصرية أحمد شفيق بدء حوار وطني، مشترطة التنحي الفوري للرئيس مبارك وتشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الأطياف على الساحة السياسية بالبلاد.
- مهاجمون يوصفون بأنهم مؤيدون للرئيس مبارك يقومون بإطلاق نار كثيف في ميدان التحرير، بينما صدرت تعليمات أمنية للمراسلين الأجانب بمغادرة الفنادق المحيطة بالميدان.
- عمر سليمان نائب الرئيس يعلن أنه لا الرئيس ولا ابنه جمال مبارك سيترشحان لانتخابات الرئاسة، قائلاً إنه سيعاقب كل الضالعين في إثارة العنف والانفلات بميدان التحرير.
- الرئيس مبارك يصرح بأنه يود الاستقالة من منصبه، لكنه يخشى إن فعل ذلك الآن أن تغرق بلاده في فوضى.

الجمعة 4 فبراير 2011:

- أكثر من مليون شخص يؤدون صلاة الجمعة في ميدان التحرير حيث دعا الخطيب الحشود والشباب إلى الصبر حتى إسقاط نظام الرئيس مبارك.
- تنظيم مسيرات حاشدة بالإسكندرية ومدن أخرى عقب ما يسمونه "جمعة الرحيل" تطالب برحيل مبارك.

السبت 5 فبراير 2011:

- استقالة هيئة المكتب السياسي للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وتعيين حسام بدر اوي محل

الأمين العام للحزب صفوت الشريف وأمين السياسات، الأمين العام المساعد للحزب جمال نجل الرئيس مبارك.

• المبعوث الأمريكي إلى مصر فرانك ويزنر يقول إن الرئيس مبارك يجب أن يبقى في السلطة في الوقت الحالي حتى يدير التغييرات المطلوبة للانتقال السياسي، والمتحدث باسم الخارجية الأميركية فيليب كراولي يقول إن ويزنر عبر عن رأيه الشخصي ولم ينسق مع الإدارة الأمريكية.

• قائد المنطقة العسكرية المركزية بالجيش المصري اللواء حسن الرويني يطالب المتظاهرين بمغادرة ميدان التحرير، ويخفق في ذلك.

• مبارك يجتمع مع وزراء الاقتصاد والتجارة والنفط في الحكومة الجديدة، في إشارة -حسب المراقبين- إلى أنه ما زال يمارس صلاحياته.

الأحد 6 فبراير 2011:

• قوى المعارضة ومنها جماعة الإخوان المسلمين تجري حوارا مع عمر سليمان ولا إشارة لتنحي مبارك.

الاثنين 7 فبراير 2011:

• التحفظ على وزير الداخلية السابق حبيب العادلي تمهيدا لمحاكمته عسكريا.

الثلاثاء 8 فبراير 2011:

• أعلنت منظمة هيومن رايتس ووتش مقتل نحو 300 شخص خلال الأحداث الجارية في مصر.

• المتظاهرون يحاصرون مقر البرلمان ومقر مجلس الوزراء غداة تظاهرات هي الأضخم منذ بدء الثورة.

الأربعاء 9 فبراير 2011:

- مقتل 5 أشخاص وإصابة 100 آخرين في مدينة الخارجة بمحافظة الوادي الجديد إثر اشتباكات مع الشرطة التي استخدمت الرصاص الحي.

الخميس 10 فبراير 2011:

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ينعقد في غياب الرئيس حسني مبارك ويعلن البيان رقم واحد ويقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر.
- عدد المتظاهرين المطالبين بتنحي مبارك في ميدان التحرير والساحات والجسور المحيطة به يتجاوز ثلاثة ملايين متظاهر.
- الرئيس مبارك يؤكد في خطاب قبل منتصف الليل تمسكه بالحكم حتى انتهاء ولايته ويفوض نائبه اختصاصات رئيس الجمهورية وفقا للدستور.
- نائب الرئيس عمر سليمان يؤكد في كلمة له بعد خطاب مبارك التزامه بتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وفقا للدستور ويدعو المتظاهرين للعودة إلى منازلهم واستئناف أعمالهم.
- المتظاهرون يرفضون بشدة خطابي مبارك وسليمان ويؤكدون تمسكهم بمطلبهم الرئيسي وهو تنحي الرئيس وسقوط النظام.
- آلاف المتظاهرين يتوجهون إلى القصر الجمهوري ومبنى التلفزيون بعد خطاب الرئيس مبارك، والجيش ينصب الأسلاك الشائكة حول القصر.

الجمعة 11 فبراير 2011:

- ملايين المصريين يتظاهرون في القاهرة ومختلف المدن والآلاف منهم توجهوا نحو القصر الرئاسي بالقاهرة انطلاقاً من ميدان التحرير حيث أدى مليونان على الأقل صلاة الجمعة.
- الجيش يعلن بيانه رقم 2 ويعلن فيه إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية وضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة.
- عمر سليمان يعلن تنحي حسني مبارك وتسليم الحكم للجيش.
- المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر يصدر البيان رقم 3 ويقول إنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب المصري، الذي أطاح اليوم بنظام الرئيس محمد حسني مبارك بعد 18 يوماً من المظاهرات والاعتصامات.
- أجواء فرحة عارمة تعم أرجاء مصر بسقوط نظام حسني مبارك.

إرفع رأسك أنت مصري

الذي زار ميدان التحرير أيام الثورة المصرية شعر بأنه في المدينة الفاضلة، الناس في ميدان التحرير كثير، شباب وشيوخ، رجال ونساء، كبار وصغار، مسلمون ونصارى، اجتمع كل هؤلاء في مكان واحد وسعهم جميعاً باختلاف توجهاتهم، حرية رأي لم أر لها مثيلاً من قبل، كل من لديه فكرة يعرضها في الميدان، كل من لديه رأي ولو مخالف لرأيه يسمعه غيره دون صياح أو عراك، الذي كان يبحث عن حرية الرأي وجدها في الميدان، الذي كان يبحث عن المساواة وجدها في الميدان، الذي كان يبحث عن حقوق الإنسان وجدها في الميدان.

الذي دخل الميدان الذي تدور فيه معارك بين الثوار ورجال الشرطة والقناصة، توقع أن يرى وجوها عابسة وجلة، لكنه رأى وجوها مبتسمة مرحبة بالثوار الجدد في الميدان بأغاني وأناشيد تشعرك أنك تدخل عرسا للحرية، لم يهزمها القتل والجرح والعيون التي تدمع من أثر الدخان، بل زادها إصرارا على أن تتحول الثورة بحق إلى عيد لكل الأحرار.

أجمل ما في الثورة أنه أعاد للمصريين معنى غاب عنهم كثيرا، الجهاد ومنزلة الشهيد، من أجل الحق تهون الحياة، ومن أجل الحرية يسقط النظام الذي صادر الحريات، في البداية طالبوا بالحرية والعدالة الإجتماعية، وفي النهاية طلبوا الموت لتوهب لهم الحياة.

- الشعب الذي استطاع أن يقهر الخوف ويواجه سيارات الأمن المركزي بصدرة عاريا، جدير بأن ينال حرته.
- الشعب الذي استطاع أن يصمد أمام جحافل الأمن المركزي بالعصي الكهربائية والقنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي والقناصة التي تسقط الشهداء أمام أعين إخوانهم حاملا شعار سلمية سلمية يستحق أن يكون مثلا يحتذى في الصمود.
- الشعب الذي استطاع أن يعيد الأمن في الشارع المصري باللجان الشعبية بعد الفوضى التي سببها انسحاب قوات الشرطة من الشوارع يستحق أن يُعلم العالم معنى الأمن والأمان.
- الشعب الذي استطاع أن يكفل لمليون مصري في ميدان التحرير الطعام والشراب والدواء والإعلام طوال فترة الاعتصام يستطيع أن يكفل الحياة الكريمة لثمانين مليون مصري بما يملكه من إمكانيات الدولة.

- الشعب الذي استطاع أن يصنع إذاعة داخلية وشاشات عرض لمعرفة الأخبار، ونشرات خاصة يعرض فيها كل فرد آرائه بلا خوف أو حرج أو تهديد باعتقال، يستطيع أن يقنع العالم كله بمفهوم الحرية الحقيقي دون شعارات زائفة لحماية حقوق الإنسان.
 - الشعب الذي استطاع أن ينظم عملية دخول وخروج المتظاهرين دون وجود فرد أمن من وزارة الداخلية يستطيع أن يستمر في هذا النظام في كل مظهر من مظاهر الحياة.
 - الشعب الذي استطاع أن يجعل مكان يرتاده مليون مواطن يوميا نظيفا جميلا منظمًا يستطيع أن يجعل مصر جنة غناء بأبنائها الورد التي تفتحت في هذه الثورة.
 - الجيش الذي ألقى التحية العسكرية على أرواح شهداء ثورة 25 يناير في البيان الثالث للجيش والتي بثت على كل القنوات الأرضية والفضائية المصرية والعالمية والتي أبكت الكثيرين وبنيت الحب والاحترام المتبادل بين أبناء الشعب المصري وقواته المسلحة يستحق أن يكون خير أجناد الأرض.
 - مصر أم الدنيا، والأب الشرعي لها شعب مصر الكريم، والإبن الأكبر البار بها هو جيشها العظيم، فهنيئًا لمصر بأبنائها وشعبها وجيشها.
- إن هؤلاء الذين يصلون في هذا الميدان ليسوا المنتسبين إلى جماعة الإخوان ولا إلى الجمعية الشرعية، ليسوا منظمين في حزب ولا منتسبين إلى جماعة. إنهم المنتسبون إلى الله بالعبودية.

من ثمرات الثورة

خرج المصريون في 25 يناير ليقولوا للقيادة السياسية نحن هنا ولنا مطالب يجب أن تنفذ، ولنا صوت يجب أن يسمع، هذا حقنا وهذه واجباتكم، كانت مطالب المتظاهرين المشروعة: رفع الحد الأدنى للأجور، إلغاء العمل بحالة الطوارئ، حل مجلسي الشعب والشورى المزورين. لكن أبى مبارك أن يستمع إلى شعبه، وقرر أن يخرس الألسنة التي تهتف بالحرية والعدالة الإجتماعية والتي هي من أهم حقوق الإنسان التي أنشئ من أجلها المجلس القومي لحقوق الإنسان.

لكن يبدو أن هذا المجلس أنشئ لأغراض أخرى وهي قبول منح خارجية تقاوم بها الحريات فلم نسمع صوتا ينادي أن أجيئوا للمتظاهرين مطالبهم، بل وجدنا ألسنة تلهج بالثناء على ولي النعم وحامي حمى الأوطان، ووجدنا أيدي تبطش وعربات تدهس ورضاص حي يطلق، ولم نر من المتظاهرين سوى دموع تنهمر من أثار قنابل الدخان ولم نسمع سوى شعار سلمية سلمية برغم النيران، بسقوط شهداء وجرحى رأينا الرجال السمر الشداد فوق كل المحن، رأينا العناد في عيون الولاد وتحدي الزمن، رأينا إصرار في عيون البشر يقول أحرار ولازم ننتصر، هذه هي مصر بلادي يا أحلى البلاد يا بلادي، يا حبيبتى يا مصر، وبفضل الله جاء النصر.

إسقاط نظام مبارك ورموزه

تنحى مبارك بعد ثمانية عشر يوما من بداية المظاهرات، وسقط رجاله من أعضاء الحزب الوطني بل سقط الحزب الوطني بأكمله، وتم حل مجلسي الشعب والشورى، هذا النصر ليس من عندنا بل هو من عند الله، أراد الشعب العدالة والحرية، وأراد الله سبحانه وتعالى

أن تعود مصر إلى شعبها، أراد الشعب رحيل مبارك، وأراد مبارك البقاء في السلطة، وأراد الله له السقوط، لم نتوقع حجم الأموال المنهوبة والتي تم تهريبها خارج مصر، أين كانت تلك الأموال حين طالب المصريون بسداد ديون مصر وهي تقل عن أرصدة النظام، أين كانت تلك الأموال وهم يقررون فرض ضريبة عقارية على مالك كشك وحجرة في شقة ومنزل مؤجر.

نظام ورموزه جسم على صدور المصريين سنوات طويلة، كلما قرأنا خبرا في جريدة لانجد إلا تلك الوجوه، كلما شاهدنا برنامجا تليفزيونيا لا نجد إلا تلك الوجوه، وصلت من العمر أرذله وما زالت مصر على قتل أبنائها حتى تظل ملتصقة بالكرسي، قتلت أبنائها بالبطالة في سن الشباب، و قتلت أبنائها بالمعاش المبكر في سن الأربعين، أما هم فباقون رغم الثمانين. هكذا الثورات يجب أن تلقي ما حولها من شوائب البشر، وجوه كثيرة كان يجب أن ترحل، وجوه أدمنت الفساد والنفاق ليطل زمان جديد ووجوه جديدة تعرف معنى الحق والعدل والجمال.

كان كثير من الناس يردد أن جمال مبارك سوف يخلف والده في رئاسة مصر، وكنت أقول: ليست مصر بلدا هينا حتى يحكمها جمال مبارك، وإن قبل المصريون حكمه فلا يلومون إلا أنفسهم، مصر العظيمة يجب أن يحكمها عظيم، مصر يحكمها صلاح الدين قائد موقعة حطين ومحرر القدس من أيدي الصليبيين، مصر يحكمها سيف الدين قطز قاهر التتار في عين جالوت، من يشبه صلاح الدين وقطرز حتى يحكم مصر الآن؟

غلق مقار أمن الدولة

أمن دولة إسرائيل، وجد ليحمي جنود الاحتلال البريطاني من المصريين، ثم تطور ليحمي عبدالناصر من المعارضين من الشيوعيين والوفديين والإخوان المسلمين، ثم وجد ليحمي الصهاينة من أي محاولات لتحرير أرض فلسطين، لن تحرر فلسطين إلا بقلوب مؤمنة تعرف قيمة أرض الرسالات ومسرى النبي الأمين، لن تحرر فلسطين إلا حين يتم تحرير سيناء من اليهود الغاصبين، لن تحرر فلسطين إلا بتحرير العقول من فكر الشياطين، هذا الجهاز اللعين عرف كيف تكبل العقول والقلوب بإدعاء أن من يفكر في تحرير الأرض هو من الإرهابيين.

فتحت السجون والمعتقلات للإرهابيين، كل المعارضين للنظام كانوا إرهابيين، من يقول له اتق الله فهو خارج على القانون، من يقول له المنحة يا ريس ويقول أجيب مين كل الفلوس بره يمكن تكون في الصين، يا ريسنا غزة محاصرة ولا يجدوا ما يأكلون، نعمل سور بيننا وبينهم حتى لا يدخلوا مصر ويأكلوا مع المصريين، ياريس هناك سفن لكسر حصار غزة، إذن لابد من التفتيش، حاصرهم اليهود حصارا واحدا والريس حاصرهم حصارين، حصار اقتصادي وحصار أخلاقي، هم يستطيعون مقاومة اليهود لكن لا يستطيعون مقاومة إخوانهم من المصريين. ألا لعنة الله على الظالمين.

ستغلق مقار أمن دولة إسرائيل وستسقط الدولة البوليسية التي جثمت على صدور المصريين عدة عقود، وغرف جهنم لن توجد على الأرض المصرية بعد الآن، ستكون غرف جهنم في الآخرة لمن يخون الأمانة ويتعاون مع أعداء الأمة من الصهاينة وأعدائهم وسيحمي مصر وأمنها كل المصريين مع جيشها العظيم الذي يوما قريبا سيحرر أرض فلسطين.

الاستفتاء على التعديلات الدستورية

السبت 19 مارس عام 2011، الاستفتاء على التعديلات الدستورية، كان يوم عرس للمصريين، خرج المصريون بالملايين حين علموا أن صوت كل منهم قد يؤثر في نتيجة التصويت، خرج كل منهم رغم الزحام وطول الوقوف في حر الشمس، لكن أصروا على الإدلاء بأصواتهم، خرج المصريون حين علموا أن الإنتخابات نزيهة لا تشوبها شبهة تزوير، خرج الجميع وآراؤهم متباينة كل يرى رأيه هو الإختيار الصحيح، لا يهم الإختلاف، المهم أن يظل الإحترام باقيا بين المتخالفين، لا بد من المشاركة في رسم مستقبل مصر بكل المصريين.

توقيع إتفاق المصالحة بين فتح وحماس

كان مبارك يخشى من تكرار نموذج حماس في مصر فلم يعد يهتم بالمصالحة بين الفصائل المتصارعة في فلسطين المحتلة، فأرادت سوريا أن تترث الدور المصري في المنطقة، فظل الوضع مترديا في فلسطين حيث تلعب إسرائيل دورا رئيسيا في زيادة الفجوة بين الفصيلين المتصارعين. إلا أن الثورات العربية غيرت من اتجاهات القوى، فبعد سقوط النظام المصري بقيادة مبارك وإنشغال سوريا بالثورة على بشار ونظامه، ورغبة الشعب المصري في المصالحة بين الفلسطينيين، أصبح الطريق ممهدا للتوقيع على المصالحة بين مصر وحماس في خطوة لم يتوقعها الكثيرون بهذه السرعة التي تمت بها المصالحة، بالإضافة إلى فتح معبر رفح لفك الحصار المفروض على أهلنا في غزة، إنها إرادة الله التي أعانت مصر الثورة لإتخاذ هذا القرار.

لا جدال في أن معبر رفح أرض مصرية وأن لمصر الحق الكامل في فتحه أو إغلاقه، لكن هذا المعبر هو

المنفذ الوحيد لغزة على العالم الخارجي في وقت أغلق فيه الكيان الصهيوني كل المنافذ تطبيقًا لسياسة الحصار الذي فرضته على غزة منذ فوز حماس بمعظم مقاعد المجلس التشريعي في انتخابات نزيهة، ثم أحكمت الحصار بمساعدة مصر منذ انفردت حماس بحكم غزة.

هكذا دخلت مصر قبل الثورة في جدل وعداء مع حماس، تارةً بحجة أنها لا تريد أن ترى حكمًا إسلاميًا في غزة حتى لا يشجع ذلك الإخوان المسلمين على تكرار التجربة في مصر، فإذا كان الحكم الإسلامي يقف ضد المشروع الصهيوني، تصبح قضية إغلاق المعبر إحصائيًا للحصار مصلحةً مشتركةً بين مصر مبارك والصهاينة والولايات المتحدة، ولذلك وضعت مصر العراقيل في وجه المرور إلى غزة، سواء من ناحية المعبر المغلق أو الأنفاق التي بنت مصر خصيصًا الجدار الفولاذي لإحكام الحصار؛ بحجة حماية الأمن القومي المصري من التهريب والمخدرات عبر الأنفاق، بل وقرّر القضاء المصري أن بناء الجدار من أعمال السيادة الذي تنفرد الحكومة بتقريره دون سلطة للقضاء في تعقبه أو مراجعته.

فكأن القضاء المصري حكم بأن بناء الجدار من أعمال السيادة الأمريكية على الأراضي المصرية، كان عليه أن يأمر بوقف بناء الجدار لأنه جريمة إبادة وفق أحكام القانون الدولي، وأن يوازن بين مصلحة مصر الوطن وبين الضرر المحقق لسكان غزة.

القانون الدولي يقرر أنه إذا كان الوفاء بالتزام تعاقدية يؤدي إلى جريمة دولية مثل حصار غزة، فإن وقف المشاركة في الجريمة أولى من الوفاء بمثل هذا الإلتزام، حتى لو كان الإلتزام قد نشأ صحيحًا ثم تغيرت ظروف تنفيذه.

تذرع نظام مصر مبارك أن فتح المعبر يُعدُّ انتهاكًا لمعاهدة السلام بين مصر والصهاينة التي تلزم مصر بالمحافظة على أمن الكيان الصهيوني، والذي يهدده فتح المعبر، والغريب أن الكيان احتج على إعلان مصر فتح المعبر بذريعة أنه يهدد الأمن القومي الصهيوني ويشجع على الإرهاب حيث وضعت أوروبا والولايات المتحدة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية، ويؤكد القانون الدولي أن الإحتلال جريمة، بينما المقاومة حق.

أدعى مبارك أن فتح المعبر يشجع حماس على المضي في الانفصال والخروج على سلطة أبو مازن التي يعترف بها المجتمع الدولي، كما يُعدُّ اعترافًا بحماس، ما يفاقم الإنقسام الفلسطيني ويُعدُّ تدخلًا في الشأن الداخلي الفلسطيني، ولذلك قررت مصر مبارك أن الحل هو المصالحة على مذهب السلطة وتطويع حماس، وبعد الثورة في مصر، صارت المصالحة ممكنة وأصبح فتح المعبر قرارًا مصريًا مستقلًا رغم الذعر الذي أصاب الكيان الصهيوني، وتستند مصر في فتح المعبر إلى قرارها المستقل وإلى تفاهم مع طرفي الخلاف الفلسطيني، وإلى رغبة أكيدة لدى مصر الثورة في التضامن مع أهلنا في فلسطين.

حصار غزة يعد جريمة من جرائم الحرب، وفتح معبر رفح يعبر عن حرص مصر في ألا تشارك في هذه الجريمة، فأصبح فتح المعبر التزامًا قانونيًا على مصر، طرفه الأول الوفاء بالتزام قانوني في إتفاقية جنيف الرابعة، وطرفه الثاني أن تنأى بنفسها عن المشاركة في حصار يؤكد كل دول العالم ومجلس الأمن أنه جريمة دولية.

الآن، تستعيد مصر كرامتها وتحمل مسئولياتها تجاه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بكاملها، حين

أعلنت أنها سوف تستأنف علاقتها الدبلوماسية مع إيران مع ضمان عدم تدخلها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة العربية وخاصة دول الخليج العربي.

الفصل الثالث: تحديات الثورة

هناك تحديات كثيرة تواجه الثورة المصرية، وهي كيف يتم تحقيق مطالب الثورة مع ما يظهر من بعض الفئات التي تسعى لإجهاضها أو على الأقل توجيهها في المسار الذي يحقق مصلحتها هي لا مصلحة الشعب المصري بكامل تياراته وطوائفه، وأخطر هذه التحديات معاهدة كامب ديفيد والسلام مع الكيان الصهيوني بمباركة الولايات المتحدة الأمريكية والدعم الذي تقدمه له على كافة الأصعدة والتهديدات الأمريكية المستمرة لمصر إن هي نقضت المعاهدة، ويتمثل هذا التهديد في التسلل اليهودي بمصر الذي يحاول تنفيذ مخططاته بالنسبة للمنطقة العربية، وهو يستعين ببعض القوى المعارضة والطائفية التي تسعى لتكوين كيان منفصل عن الدولة.

وتحد آخر للثورة هو كيفية مواجهة مشعلوا الفتنة الطائفية في مصر وخاصة ما يجده بعض الأقباط بالداخل من دعم من أقباط المهجر، أحد التحديات أيضا التي يجب مواجهته هو الآثار الإقتصادية الناتجة عن الفساد في مؤسسات الدولة.

هناك تحد آخر غاية في الخطورة وهو القوانين التي فرضت علينا من خلال التوقيع على المعاهدات الدولية، والتي لم ولن يوافق عليها الشعب يوما من الأيام وكيف يتم التعامل مع تلك القوانين أو تعديلها بما يلائم الشعب المصري ذو الأغلبية المسلمة.

هذه بعض التحديات التي تواجه مصر الثورة، وهي قادرة على مواجهة كل التحديات بإذن الله وتوفيقه ثم بمعاونة الشعب والجيش والحكومة المصرية.

كامب ديفيد من جديد

إن العدو الصهيوني- بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية- قد قام باحتلال سيناء في عام 1967 مع أراضٍ أخرى، ومنعت أمريكا مجلس الأمن من إصدار أي قرارٍ ينص على الإنسحاب دون قيد أو شرط، وربطت الإنسحاب بالإعتراف بإسرائيل وتوقيع معاهدة سلام معها، فلما رفضنا ذلك وقررنا تحرير الأرض بالقوة، وقفت أمريكا دون ذلك، وسرقت منا النصر العسكري بدعمها قوات العدو، واستمرت تهديداتها على امتداد أكثر من ثلاثين عامًا! الأمر الذي يؤدي إلى بطلان كل هذه الإتفاقيات بطلانًا مطلقًا بموجب أحكام القانون الدولي، ويجردها من أية مشروعية.

أهم المخالفات الدستورية أن السادات قام بالتوقيع عليها دون العودة إلي مجلس الشعب أولاً كما أنها خالفت الدستور في أنها أخرجت مصر من محيطها العربي والدستور ينص علي (أن مصر جزء من الأمة العربية). وبموجب هذه المعاهدة فرطت مصر في السيادة الوطنية علي جزء من أرضها حين جعلت سيادتها علي سيناء منقوضة بموجب المعاهدة المشثومة التي فرضت عليها تحويل مطاراتها العسكرية في سيناء إلي مطارات مدنية محظور عليها استخدامها في الأغراض العسكرية، كما فرضت عليها ترك مناطق شاسعة من سيناء خالية من السلاح ومناطق أخرى لايسمح فيها بأي تواجد عسكري مصري مما جعل ثلثي سيناء منزوع السلاح وبالتالي يصعب الدفاع عنها إذا أرادت إسرائيل إعادة احتلالها كما هددت بذلك أكثر من مرة.

إن أخطر ما في معاهدة كامب ديفيد هو أن مصدر السيادة المصرية الحالية على سيناء لم يعد هو حقنا التاريخي فيها بصفتها جزء من أرض الوطن إنما مصدر

السيادة الحالية وسندها هو معاهدة السلام، وهذه السيادة أصبحت مشروطة بالتزامنا بأحكام المعاهدة فإن رغبتنا في إنهاء المعاهدة والخروج منها، يصبح من حق إسرائيل إعادة احتلال سيناء بحجة أن إنسحابها كان مشروطا بالإعتراف بها والسلام والتطبيع معها.

إن أخطر آثار كامب ديفيد حيث تنص المادة الأولى من المعاهدة في فقرتها الثالثة على: عند إتمام الإنسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية. إن هذه المادة تعد مخالفة صريحة للمادة الثالثة من الدستور التي تقر حق السيادة للشعب بدون قيد أو شرط فتتص على: "السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ..".

إن كامب ديفيد هي بمثابة سلاح إسرائيلي مشهر في وجه الحكومات المصرية تضغط به لمنع مصر من إمتلاك أسباب القوة حتي لا تتكرر تجربة حرب أكتوبر 1973 فالمعاهدة تعطي إسرائيل الفرصة للتدخل في شئون مصر الداخلية وتحديد كيف يتعامل النظام مع القوي السياسية فتضغط عليه لكي يستبعد القوي والتيارات المناهضة لإسرائيل وأن يصفها بالمحظورة لأنها في زعم إسرائيل تقوم بالتحريض ضدها، وهذا ما أكد عليه وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي بقوله في إحدى محاضراته (سنعود إلي سيناء إذا حدث في مصر ما لايرضينا) مشيرا إلي أنه كان من نتائج تلك الضغوط الإسرائيلية استبعاد التيارات السياسية ذات التوجه العربي والإسلامي من المسرح السياسي، كما تكونت طبقة من رجال الأعمال تري مصالحها مع إسرائيل وأمريكا وليس مع محيطها العربي والإسلامي وأصبحت هذه الطبقة تمثل زواج السلطة بالثروة ومهمتها حماية المصالح الأمريكية والإسرائيلية داخل مصر.

لقد أحدث نصر أكتوبر الأسطوري نقله نوعية إيجابية في طريقة تفكير العقل العربي ومعنوياته حيث تم شطب أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر من الذاكرة، ثم جاءت معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني في كامب ديفيد 1979 فأثرت سلباً على طريقة تفكير العقل العربي لبعض النظم العربية.

أكتوبر يعبر عن نفسية سوية تجاهد عن حقها وأرضها وعرضها بما تملك من إمكانيات وإن عارض هذا مصالح الدول العظمى وخاصة أمريكا والاتحاد السوفيتي السابق، أما مارس 79 فهو يعبر عن نفسية رضيت بنصوص كامب ديفيد والتي حولت العقل العربي إلى صديق حميم ومدافع قوي عن المحتل لأرضنا ومقدساتنا العربية والإسلامية حيث نصت كامب ديفيد على القبض على ومحاكمة كل من يظهر العداء لإسرائيل... وهذا هو أخطر انقلاب فكري ضد ثوابتنا العربية والإسلامية، وهو ما كانت تفعله السلطة الفلسطينية من القبض على كل من يقاوم الإحتلال الصهيوني، وهو ماتفعله دول عربية أخرى دون ضجة إعلامية.

جولدستون، قاضي يهودي تابع للأمم المتحدة قد ألمه أشد الألم ما رآه من فجاج وفضائع وكوارث قام بها سلاح الجو و البر والبحر الصهيوني ضد المدنيين في غزة مما اضطره إلى أن يسطر بعض الحقيقة في تقريره ، بعد أن أرسلته منظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى غزة بعد أن دمرتها آلة الحرب الصهيونية في الحرب الأخيرة على غزة ... إلا أن أمريكا وقفت وبكل قوة ضد هذا التقرير.

هذه هي أمريكا الماضي والحاضر والمستقبل فهي وإسرائيل وجهان لعملة واحدة هي الإمبريالية الجديدة أو الإستعمار الجديد الذي يهدف إلى إضعاف وإذلال العالم

العربي، فالسياسة الأمريكية سياسة صهيونية بكل المقاييس كما يراها روجية جارودي، وإسرائيل وبالرغم من توقعها لمعاهدات صلح من بعض الدول العربية وخاصة مصر فإنها لاتخفي خططها الإستراتيجية في تدمير الدول العربية ولنقرأ بعض ماجاء في المجلة الإسرائيلية كيفمونيم أو إتجاهات: والتقرير موجود في كتاب المفكر الفرنسي روجية جارودي "حفاروا القبور ص 2- دار الشروق" وعنوان التقرير كما ذكرته المجلة الإسرائيلية هو "خطط إسرائيل الإستراتيجية" والذي جاء فيه: لقد غدت مصر باعتبارها كيانا مركزيا مجرد جثة هامدة، لاسيما إذا أخذنا في الإعتبار المواجهات التي تزداد حدة بين المسلمين والمسيحيين ، ويجب أن يكون هدفنا السياسي هو تقسيم مصر إلى دويلات منفصلة وبمجرد أن تتفكك أوصال مصر فسوف تتفكك بالمثل بلدان أخرى مثل السودان وليبيا، إن تكوين دولة قبطية فى صعيد مصر بالإضافة إلى كيانات أصغر سيفتح الباب لتطور تاريخي ... هذا على الجبهة الغربية. أما على الجبهة الشرقية فهو تقسيم لبنان إلى 5 دويلات (سنية ، شيعية ، درزية ، مارونية ، مسيحية).

لقد كان الكيان الصهيوني قبل كامب ديفيد يرتعش رغم ترسانته العسكرية، أما وقد رأى الأسود تتساقط كأوراق الخريف فلم يعد يخشى أحداً من العرب. إن أمريكا تضغط وبكل قوة لإقناع العرب أن إسرائيل دولة شرعية غير مخالفة للقانون الدولي وأنها تريد السلام، كما تريد أن تقنع الجميع بأن من لا يعترف بدولة إسرائيل ولا تربطه علاقات تطبيع معها فهو إرهابي ومتطرف ومجرم.

إن العرب المعترفين بشرعية الكيان الصهيوني والمطبعين معه هم عرب كامب ديفيد، الذين فقدوا الثقة في أنفسهم وحقوقهم ، فأصبحوا موتى الأحياء حياتهم

كالموت أمام الأعداء، أما الكثير من الشعوب العربية فهم عرب روح أكتوبر، التي ظهرت في الثورات العربية التي أظهرت الشعوب العربية للعالم أجمع أنها تملك إرادتها وحريتها وستتعامل مع الكيان الصهيوني المحتل للأرض كتعامله مع أي غاصب يجب إقتلاعه، وهذا ما نراه من مظاهرات حاشدة أمام سفارات الكيان ترفضه وترفض وجوده على الأرض العربية. (

<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?t=83217>

حقيقة التطبيع مع اليهود

يشمل التطبيع كل إتفاق رسمي أو غير رسمي أو تبادل تجاري أو ثقافي أو تعاون إقتصادي مع إسرائيليين رسميين أو غير رسميين، ويهدف إلى إعادة صياغة العقل والوعي العربي والإسلامي بحيث يتم تجريده من عقيدته وتاريخه، وبذلك يتضح أن المقصود بالتطبيع هو سلام دائم وليس عبارة عن هدنة مؤقتة ومسالمة يركن إليها المسلمون لضعفهم في زمن معين - كما يعتقد بعض من يقولون بجواز التطبيع - باعتبار أنه صلح أو صلح جنح له العدو، ولا يخفى أن هناك فرقا شاسعا بين إتفاقيات التطبيع وبين أحكام الهدنة والصلح التي ذكرها العلماء، وأهون ما يمكن أن يقال عن هذه الإتفاقيات أنها صلح دائم مع عدو محتل لأرض المسلمين غاصب لمقدساتهم وهذا محرم بإتفاق المسلمين.

وقد قال جمع من علماء المسلمين أن الصلح الدائم مع اليهود لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار الغاصب على الإستمرار في غصبه والإعتراف بحقه فيما أغتصبه وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه، وقد أكدت الفتوى الصادرة من رابطة علماء فلسطين عدم جواز التطبيع مع دولة الإحتلال الصهيوني، موضحة أنه "إذا استوطن أحد من الأعداء أرض المسلمين، فلا يجوز أن

يقره على هذا الإستيطان أحد من المسلمين، وأن التطبيع بمثابة إقرار من المسلم المطبوع لعدوان العدو واحتلاله"، وجاء في فتوى الرابطة أن "الواجب الديني على كل مسلم نصره إخوانه ومعاونتهم على إخراج الأعداء من أرضهم، وعدم التطبيع مع الأعداء أبداً؛ لأن التطبيع مع الغاصب خذلان لأصحاب الحقوق وضرر بالغ بهم، فأين التعاون بين المسلمين على الأعداء إذا طبع المسلم مع عدو أخيه ومغتصب أرضه وقاتل بنيه" - موقع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين على شبكة الإنترنت).

ولعلنا نتأمل أقوال بعض زعماء الصهاينة ونظرتهم إلى العلاقة التي يرغبون بإقامتها مع المسلمين:

يقول اليهودي هر كابي (الأب الروحي لرايين): لا بد من إدماج العرب في المشروع الصهيوني وتوظيفهم لخدمته، وهذا ممكن من خلال التعامل السياسي (وليس العسكري) مع العرب؛ لأنهم قوم لا يتحلون بالمتابرة والصبر والدأب وسرعان ما يدب فيهم الملل والضجر والإختلاف، ويسلمون أمورهم حتى لأعدائهم في سبيل الغلبة في معاركهم وخلافاتهم الداخلية - كتاب (لا للتطبيع د. عبدالله النفيسي).

ويقول شيمون بيريز: إن البقاء مستحيل لدينين لن يلتقيا ولن يتصالحا، وأنه لا يمكن أن يتحقق السلام في المنطقة ما دام الإسلام شاهراً سيفه ولن نطمئن على مستقبلنا حتى يغمد الإسلام سيفه إلى الأبد.

وفي مؤتمر التسامح الذي عقد قبل عدة سنوات في المغرب العربي قال ديفيد ليفي وزير خارجية العدو حينها: إنه من أجل أن يقوم التسامح بيننا وبين العرب والمسلمين، فلا بد من استئصال جذور الإرهاب، وإن من جذور الإرهاب سورة البقرة من القرآن.

وسائل التطبيع

من أخطر وسائل التطبيع، التطبيع الثقافي ومن أهم ما يركز عليه:

- الاهتمام بعينة من الكتاب والصحفيين والأكاديميين، وفتح المنابر لهم، وتوفير فرص تدفعهم إلى مناصب سياسية واجتماعية متقدمة حتى وإن كانت مؤهلاتهم الحقيقية متواضعة وضعيفة، أو من خلال جمعيات أهلية عربية تدعم مشروع التسوية، وتدفع باتجاه التطبيع كجمعية بذور السلام غير الحكومية التي تأسست عام 1993م، إثر إتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني
- إيجاد أنصار للتطبيع مع دعمهم وإبرازهم من خلال المنظمات الممولة أمريكياً وأوروبياً تحت لافتات متعددة ومتنوعة مثل منظمات الدفاع عن حقوق المرأة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان داخل المجتمع العربي ليقوموا بالأدوار التالية:
- الطعن في الإسلام وادعاء عدم صلاحية الشريعة للتطبيق، وضرورة علمنة المجتمعات العربية والإسلامية وتبديل أحكام الشريعة ومحاصرة دعاة الإسلام واتهامهم بالتطرف والإرهاب والظلامية... الخ.
- القول إن النص القرآني يجوز التعامل معه كنص تاريخي أو الهجوم على كل تفسير صحيح للإسلام وبشكل خاص الآيات القرآنية التي تتعلق بالجهاد أو بالمواريث أو غيرها.
- الدعوة إلى كل ما يثير الاضطراب داخل المجتمعات الإسلامية والعربية بإثارة المسائل العرقية والطائفية والأقليات، وإبراز الحضارات السابقة للإسلام كالفرعونية والفينيقية ونحو ذلك.

• الترويج لما يسمى بثقافة السلام، الذي وجد طريقه إلى العديد من الكتابات والأفكار التي طرحت في العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية والعربية العامة، وكذلك الندوات والحوارات عبر القنوات الفضائية، والتي تدعو إلى نسيان التاريخ - تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي - وإلغاء ذاكرة الأمة.

• التهوين من فتاوى العلماء حتى علماء المؤسسات الرسمية خاصة السنية، للتقليل من أهمية المرجعية العلمية في معظم البلاد العربية والإسلامية، فترى اليوم كثيراً من الدول العربية والإسلامية تفتقد المرجعية العلمية، بينما تنمى المرجعية العلمية المتميزة والمبتدعة.

• ممارسة ضغوط على الدول التي لا تتجاوب مع التطبيع بالسرعة المطلوبة فقد حث أعضاء الكونجرس الأمريكي إدارة الرئيس جورج بوش على رفض التوقيع على إتفاق يسمح للسعودية بالإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى تنسحب من المقاطعة العربية لإسرائيل وأكدوا أنه يتعين على الولايات المتحدة الإصرار على تحقيق تقدم في أربعة ميادين رئيسية قبل تقديم مساعدتها للرياض للإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ووضعوا على رأس هذه الميادين إنهاء المقاطعة السعودية للكيان الصهيوني.

• تشويه صورة الجهاد والمجاهدين المقاومين للإحتلال في نفوس الشعوب المسلمة والسعي لإيقاف الدعم عنهم ووصفهم بالإرهاب.

• استخدام طوائف من عرب أراضى ثمانية وأربعين الذين هم داخل الخط الأخضر للترويج للتطبيع كما هي خطة (عزمي بشارة) التي عرضها على الكنيست الإسرائيلي والتي قدمها كمشروع لدولة المواطنين

والتي يدعو فيها إلى المساواة بين الفلسطينيين والصهاينة وهو لا يعني سوى إضفاء شرعية نهائية على إغتصاب فلسطين بشرط الإعتراف بحقوق الفلسطيني في المواطنة.

فالمقصود من كل هذه الوسائل إيجاد تيار عريض يقوم أفراده بدور الطابور الخامس القابع خلف خطوط الدفاع في الأمة، حيث أنهم يضربون في صميم عقيدة الأمة وملامح هويتها على كل الأصعدة، لجعل الإنسان العربي المسلم مجرد إنسان بلا هوية، يسهل تشكيل عقله على هوى المحتل، وقد كان تمويل أمثال هؤلاء يجري في مصر وفق أنماط من الرسمية أو وفق حالات مقننة، حيث كانت الأموال تصل إليهم عبر وزارة الشؤون الإجتماعية وخصماً من المعونة الأمريكية المقدمة للحكومة المصرية، إلى أن تطور الأمر بعد احتلال العراق وأخذ مدى أبعاد حيث أصبحت السفارة الأمريكية في القاهرة هي التي تتولى مباشرة عملية تسليم الأموال في الإحتفالات التي تدعى إليها مختلف أجهزة الإعلام، ليجري توزيع ما يزيد على 40 مليون دولار سنوياً.

آثار التطبيع

على الجانب السياسي

تم عزل مصر عن محيطها العربي فلم يكن لها دور في أحداث عظام وقعت بعد توقيعها لمعاهدة كامب ديفيد كتدمير المفاعل النووي العراقي وقمع اليهود للمقاومة الفلسطينية واللبنانية بشراسة ودعمهم لإثيوبيا ولحركة التمرد في جنوب السودان وغيرها من الأحداث.

أما على الصعيد الداخلي فقد كشفت المخابرات المصرية عدداً من شبكات التجسس الإسرائيلية، أغلبها على صلة مباشرة بسفارة "إسرائيل" منها -على سبيل

المثال- الشبكة التي كانت برئاسة المستشار العسكري الإسرائيلي بالسفارة، والتي كشفت في أوائل أغسطس 1985م، وكانت تضم عدداً من أعضاء البعثة الدبلوماسية الإسرائيلية وبعض الباحثين "بالمركز الأكاديمي الإسرائيلي"، وأمريكيين يعملون بعملاً بهيئة المعونة الأمريكية، وسويدياً يعمل وسيطاً في صفقات الأسلحة، وثلاثة مصريين، وكانت هذه الشبكة تستخدم محطة لاسلكية متطورة داخل سفارة العدو، لتبليغ رسالة يومية عن أحوال مصر، بينما يتم نقل التقارير والأفلام والصور والخرائط إلى الكيان الصهيوني عبر الحقيبة الدبلوماسية، وكذلك قام ضباط "الموساد" بالسفارة الإسرائيلية بالقاهرة، بتجنيد عدد من الطلاب عن طريق بعض أقاربهم العاملين بالسفارة، وتشجيعهم على السفر إلى إسرائيل، حصل مقابلها أقاربهم على مكافآت مجزية نظير تجنيدهم.

وهناك قضية الإسرائيليين الأربعة الذين كانوا يحملون جوازات سفر إنجليزية مزورة، وتم ضبطهم عند خروجهم من إحدى نقاط المراقبة الخاصة بقوة حفظ السلام في جنوب سيناء، وبحوزتهم حقيبة تضم 7 وثائق شفرية و 19 شريطاً ميكرو فيلماً للمنشآت المصرية في سيناء ونُظم تسليحها.(المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الانترنت يوم 30 مايو 2005م).

على الجانب الثقافي

نشر المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الانترنت يوم 30 مايو 2005م، بحثاً بعنوان مراكز الأبحاث والمؤسسات العاملة في خدمة التطبيع والإستراتيجية الصهيونية، وهذه مقاطع من البحث:

ضمن الإطار التطبيعي أقيمت في مصر ست وثلاثون مؤسّسة علمية أمريكية، وثقافية "إسرائيلية"، مثلت وتمثّل مظلة رسميّة لإختراق الشخصية العربية، والتجنّس على قطاعات المجتمع كافة، ومن ذلك -مثلاً- النشاط الذي يقوم به "مركز البحوث السياسية" في كلية الاقتصاد جامعة القاهرة، الذي يجري كثيراً من الأبحاث بتمويل من "مؤسّسة فورد"، وكذلك نشاط "مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية في الأهرام"، و"معهد التخطيط القومي" وغيرها من المؤسّسات العلمية، وبغية اختراق العقل العربي وعناصر المجتمع العربي أنشئ في مصر عام 1982م "المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة"، الذي لعب ويلعب دوراً خطيراً في مجال التمهد للتطبيع، ونظراً لكونه الأخطر في ميدان إستراتيجية العدو على الأصعدة الأمنية والثقافية والعلمية، فقد توالى على إدارته عدد من أبرز المتخصصين في الدراسات الشرقية والعربية، الذين يرتبطون بعلاقات عضويّة مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية، ومع مراكز التخطيط الإستراتيجي في الكيان الصهيوني حيث ركز المركز جهوده خلال مدة ماضية للحصول على معلومات عن طلبة كليات العلوم والهندسة في جامعات مصر، لمعرفة آخر ما توصل إليه الطلبة النابغون من اختراعات جديدة، فاختر عشرة اختراعات وضعها "مدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة" تحت المجهر، ووجّه بشأنها رسالة إلى السفير الإسرائيلي بالقاهرة كتب فيها: بناء على تعليماتكم بإحضار ملفات كاملة عن آخر اختراعات الشباب المصريين أرسلنا لكم عشرة ملفات عن اختراعات في مجال الزراعة وتحلية المياه والبلاستيك والكمبيوتر وإطارات العربات، ونودّ أن ننبهكم أنّ معظم هذه الاختراعات قمنا بتجربتها وفحصها جيداً، وهي تعد من أحدث ما توصل إليه العلم، فأرسل السفير الإسرائيلي

بالموافقة على شراء أربعة اختراعات وبأسرع وقت، أحدها جهاز لتحلية مياه البحر لطالب في كلية الهندسة، و الثاني جهاز لإنتاج سماد يعيد خصوبة الأرض، ويحول الأرض المالحة إلى أرض صالحة للزراعة، لطالب في كلية الزراعة، وهو الوحيد الذي قابل السفير الإسرائيلي في اليوم التالي ليعرض إختراعه، فعرض عليه السفر، وتجربة الإختراع ذاته بطريقة عملية، شاملة تكاليف الإقامة ومكافأة لكل يوم يقضيه في الكيان الصهيوني، إضافة إلى حق شراء الاختراع نفسه ومدة الإقامة ثلاث سنوات، وسافر بالفعل بعدما وضع ثمن الإختراع في البنك الأمريكي المصري.

والمؤسّسات والهيئات الأمريكية، التي تمثّل بؤراً طبيعية في جسد المجتمع المصري لا حصر لها، أكثرها شهرة وخطراً هي:

- الجامعة الأمريكية في القاهرة.
- المركز الثقافي الأمريكي في مصر.
- مؤسسة فورد: يرى باحثون منصفون أنها من أخطر مؤسسات التغريب العالمي الأمريكية، وقد انفردت بتمويل أبحاث ودراسات الشرق الأوسط وعبر هذه المؤسسة تقوم وكالة التنمية الأمريكية (aid) بتخصيص حوالي مائة مليون دولار سنوياً لمركز البحث العلمي والجامعات المصرية منذ نهاية السبعينات وحتى اليوم.
- مؤسّسة راند الأمريكية، وهي مؤسسة دراسات وأبحاث تقدم توصياتها للحكومة الأمريكية.
- معهد ماساشوستس وفروعه في القاهرة ومعهد "إم-إي-تي" في مبنى جامعة القاهرة.
- الأكاديمية الدولية لبحوث السلام.

• مشروع ترابط الجامعات المصرية الأمريكية ومقره المجلس الأعلى للجامعات في القاهرة. (تبلغ ميزانيته السنوية 27 مليون دولار تقدّمها المخابرات الأمريكية).

• مركز البحوث الأمريكي بالقاهرة، ويتركز نشاطه في مجال الدراسات الإجتماعية، إلى جانب البحوث الإقتصادية والتاريخية والأثرية.. ويحظى بعضويته الشرفية "الزمالة" عدد من الأساتذة المصريين ومزدوجي الجنسية أمريكي/ مصري، وأمريكي/إسرائيلي، كما ينشط في مجال البحوث المشتركة والممولة، وفيما يلي بعض عناوين البحوث والدراسات التي أجراها هذا المركز:

بحث فاليري هوفمان: "الحياة الدينية للمرأة المسلمة في مصر المعاصرة".

دراسة ليوناردو بايندر حول "حرية الفكر الإسلامي في مصر المعاصرة".

دراسة آرثر كريس عن: "الجهاد الإسلامي والاتجاهات الفكرية المختلفة".

ومنذ منتصف الثمانينات كثّف "مركز البحوث الأمريكي" نشاطه في مجال التطبيع والتجسس العلمي على المجتمع المصري وتمثّل ذلك في عشرات الأبحاث الممولة ومنها: دراسة عن العادات والتقاليد المتوارثة للأسرة المصرية، الموالد الشعبية المصرية، تقصي ظاهرة التطرف في الحياة المصرية الحديثة، الإسلام والثورة... إلخ.

• هيئة المعونة الأمريكية: استطاعت تمويل مشروع بحثي، أنجز بالتعاون بين عدد من الجامعات الأمريكية، والجامعات المصرية، شمل أكثر من 500 دراسة

بحثة برصيد 60 مليون دولار، وتناولت كل شيء في مصر من الصناعات الإستراتيجية، مثل: صناعة الحديد، والصلب، مروراً بمناهج التعليم والتربية وموقع الدين فيها، وإنتهاءً بسياسة مصر الخارجية تجاه إسرائيل، والتطبيع معها، وقد اشترك في هذا المشروع أكثر من 2007 من الباحثين المصريين، وأكثر من 500 أمريكي، وقد كتبت جميع هذه الدراسات باللغة الإنجليزية، وحصلت هيئة المعونة الأمريكية على نسخ منها، وعلى جميع المعطيات والأرقام والإستنتاجات التي توصل إليها الباحثون إلى الحد الذي دفع بعض الباحثين المصريين إلى القول: إن كمية المعلومات التي حصلت عليها هذه المؤسسات تفوق ما تعرفه القيادة السياسية، وتفوق ما يعرفه علماءنا، وقد أوردت صحيفة السياسي القاهرية في عددها 25/5/1993م تحت عنوان بارز "اليهود والأمريكان... هل اندسوا في تطوير مناهجنا الدراسية؟". بعض المعلومات البالغة الدلالة إذ نشرت الفقرات المحذوفة من المناهج، مشيرة إلى أن العملية التطويرية للمناهج التعليمية المصرية قام بها 29 أستاذاً ومستشاراً أمريكياً، بينهم عدد كبير من اليهود بتمويل من المعونة الأمريكية لمصر، وبينت الصحيفة أيضاً: أن وزارة التعليم المصرية ألغت كتاب "صور من تاريخ مصر الإسلامية" للصف الخامس الابتدائي، وقررت بدلاً عنه كتاب "تاريخ الفراعنة"؛ بغية غرس محبة الحضارة الفرعونية عوضاً عن الحضارة العربية الإسلامية، كما ألغي كتاب "الدولة الإسلامية العربية وحضارتها" للصف الثاني الثانوي، وتقرر عوضاً عنه كتاب "تاريخ أوروبا في القرون الوسطى" مع تحريف كتب التاريخ العربي، وتاريخ الحضارة الإسلامية.

على الجانب الإجتماعي

- ازدياد أعداد المصابين بمرض السرطان بسبب الكثير مما يتم استيراده من الكيان الصهيوني.
- إنتشار المخدرات بشكل كبير بين فئات المجتمع كلها.
- السماح بدخول اليهوديات بأعداد كبيرة بزعم تنشيط السياحة فقمنا بنشر الأمراض واقتربت الكثير منهن بشباب مصريين حتى بلغ عدد الزيجات أكثر من عشرين ألفاً زوجاً مختلطاً.
- ظهور جماعات منحرفة من الشباب تحمل عقائد باطلة كمن يتسمون بعبدة الشيطان.

على الجانب الإقتصادي

يعد هذا الجانب من أبرز الجوانب التي يحرص عليها اليهود لأهميته، وقد وقعوا مع مصر على معاهدة الكويز في 12/2004 م، لإقامة المناطق الصناعية (في طور التأهيل)، وهذه المعاهدة هي تطبيق للقسم التاسع من معاهدة التجارة الحرة بين أمريكا والكيان الصهيوني المبرمة عام 1985 م، وهي ليست معاهدة مستقلة بين حكومتين من الناحية الفعلية فقد وافق الكونجرس الأمريكي على إعطاء الرئيس الأمريكي الإذن بالسماح لمصر والأردن بتصدير منتجاتهما إلى أمريكا دون دفع رسوم جمركية بشرط احتوائها على مكون إسرائيلي بنسبة 11,7% كحد أدنى، وهي تشمل كل الصناعات والسلع، وقد تم في مصر استبعاد أهم المناطق الصناعية التي تنتج الملابس الجاهزة كمدينة المحلة الكبرى (قلعة النسيج في مصر) ومدينة 6 أكتوبر والتي يوجد فيها أكثر من 200 مصنع وغيرها من الأماكن فلا تشملها المعاهدة، ويتضح من هذا الإستبعاد مراعاة مصالح خاصة لبعض رجال الأعمال.

ومعاهدة الكويز تناقض معاهدة التجارة الدولية (الجات) والتي تؤكد على عدم وضع شروط تفصيلية لبعض الدول دون البعض الآخر، وكذلك هي مخالفة للقانون والدستور المصري لأنها حفظت في مجلس الشعب دون عرضها للنقاش، بل لم تنشر إلى الآن؟

ومن أبرز الآثار السلبية لهذه المعاهدة أنها لم تحدد الحد الأقصى للمكونات الإسرائيلية الداخلة في المنتجات، وهي ستساهم في زيادة الكساد للمصانع المصرية وستمكن اليهود من اختراق منظومة المعلومات الخاصة بالصناعة المصرية وستدخل غالب الأرباح الناتجة منها للخرينة اليهودية وستسبب في هروب رؤوس الأموال العربية وستقضي على حلم السوق العربية المشتركة، وكذلك فإنها ستمكن بقية الدول العربية من إظهار التطبيع بعد أن كانت تستخفي به، وما سيتبع ذلك من إنسحاب الدول المنضمة إلى معاهدة الكويز من معاهدة المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، مثلما فعلت الأردن التي أعلنت إنسحابها بعد التوقيع على المعاهدة نفسها قبل مصر.

وكذلك نقل موقع مفكرة الإسلام على شبكة الانترنت الخبر التالي: كشف موقع صهيوني أن الرئيس المصري حسني مبارك أبلغ شيمون بيريز نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية بموافقته على إقامة منطقة زراعية مشتركة على الحدود المصرية- الصهيونية، وذكر موقع القناة السابعة العبري الإخباري أن بيريز أجرى اتصالاً هاتفياً برئيس مجلس مدينة رامات هناعف بصحراء النقب وأبلغه موافقة الرئيس مبارك على مشروع مشترك لتطوير المنطقة الحدودية بين مصر وإسرائيل وإقامة مشروع زراعي على مستوى عالٍ يندرج ضمن مشاريع التعاون الإقليمي المشتركة، وقال موشيه برائيل مراسل الموقع: إن الرئيس مبارك وافق كذلك على

مشروع تقدم به مجلس مدينة رامات هناجف يقضي بإقامة معبر سياحي لاستقبال السائحين بالقرب من معبر نيتساناه الحدودي بين مصر وإسرائيل.

وأخيراً لا يخفى ما يعيشه الناس في مصر من أزمات اقتصادية خانقة متتالية وصل فيها معدل البطالة إلى 10,5 % والدين الخارجي إلى أكثر من 34 مليار دولار وبلغ الدين الداخلي ما يزيد على 800 مليار جنيه.

التأثير الأمريكي في السياسة المصرية

تضع الولايات المتحدة الأمريكية مصالح الأمن القومي الأمريكي/ الصهيوني فوق كل اعتبار، وقد رأت بعد الثورة المصرية أن الولايات المتحدة وحليفاتها إسرائيل قد خسرتا نظاماً سياسياً في مصر لا يمكن تعويضه، وخاصة الموقف المصري من الحرب علي الارهاب، وموقف نظام مبارك من حركة حماس، وموقف هذا النظام من المد الثقافي الإسلامي في مصر والمنطقة بوجه عام.

عندما قررت أمريكا شن ما سمته "الحرب علي الإرهاب"، نجحت في جعل مصر أحد الحلفاء الإستراتيجيين لسياسات أمريكا في تلك الحرب المزعومة عن طريق دعم مخطط التوريث و المعونة الأمريكية، حيث دعمت المعارضة المصرية الداخلية المتمثلة في أحزاب المعارضة والخارجية المتمثلة في أقباط المهجر بحيث تشكل عنصر ضغط هام للإدارة الأمريكية.

فكانت تساوم النظام المصري علي مدي الدعم الأمريكي لمشروع التوريث، وظهرت تلك المساومة بوضوح في عدة قضايا أبرزها الموقف المصري من حركة حماس والموقف المصري الأمني من التيارات

الإسلامية وتحديداً حركة الإخوان المسلمين. علي الجانب الآخر كانت الولايات المتحدة تستخدم ورقة المعونة الإقتصادية للضغط علي النظام السياسي لتمير سياسات لخدمة المصالح الأمريكية في المنطقة ، وتحديداً فإن هذا الضغط ظل يمارس علي النظام من حيث حجم الجزء العسكري من تلك المعونة، لإدراك السياسة الأمريكية لأهمية الجيش بالنسبة للنظام السابق.

بقيام ثورة 25 يناير، والقضاء علي أركان النظام المصري فإن التأثير السياسي الذي كانت تتمتع به الولايات المتحدة في مصر ضعف بشكل غير مسبوق، فالبلد يتجه الآن لصياغة دستور يضمن تداول السلطة ويقلص من صلاحيات الرئيس، بحيث تعكس القرارات السياسية توجهات الرأي العام في مصر بعد أن كانت تعكس رأي مبارك وأمنه ومخابراته. أصبحت المساومة علي دعم المعارضة المصرية غير مجدية علي الإطلاق في دولة تمارس التعددية الحزبية بشكل حقيقي و يقر دستورها بقدر عالي من حرية التعبير وحرية الممارسة السياسية.

يبقي لدوائر صناعة القرار الأمريكية عنصران للتأثير فقط في السياسة المصرية في مرحلة ما بعد الثورة، هما العنصر الإعلامي والثقافي، فالولايات المتحدة تدرك تماماً وجود طبقة من المثقفين الفاعلين في السياسة المصرية أعضاؤها متأثرون تماماً بمفردات الحضارة الأمريكية ، ومنعزلون تماماً عن البعدين العربي والإسلامي لمصر.

هذه الطبقة ليست جديدة في المجتمع المصري بل تعود جذورها إلي أكثر من مائتي عام، ويرمز إليها التيارات العلمانية باختلاف أطرافها التي يجمعها عنصران

مشتركان هو الرفض الكامل لكل أشكال الممارسة السياسية الإسلامية، والمطالبة بفصل الإسلام عن الحياة العامة بشكل كامل، وأيضاً فإن الأمريكيين يرون أن الأغلبية الساحقة من الشعب المصري لم يصل بعد لمرحلة النضوج السياسي والفكري، وبالتالي فهي ترى أنه لا يزال من الممكن التأثير على الرأي العام لدفعه في الاتجاهات التي تخدم إستعادة التأثير السياسي والإقتصادي علي صناع القرار في مصر، ومن هنا يتضح دور الإعلام المدعوم أمريكياً في التأثير على الرأي العام المصري.

العنصر الإعلامي في التأثير السياسي الأمريكي داخل مصر يتركز في:

- القنوات الفضائية المملوكة للعديد من رموز العلمانية، والمرتبطين مع الدوائر الإستخباراتية الأمريكية وملحقاتها من منظمات أقباط المهجر، وبيري الأمريكيون أن هذه القنوات لها تأثير كبير في قطاع الشباب الجامعي بما تقدمه من لغة مواكبة لثقافة الشباب في بلد اتسعت الفجوة فيه بين المثقفين الإسلاميين وعامة الشعب.

- العديد من السياسيين البارزين والمحسوبين علي ثورة 25 يناير من حيث التأييد والدعم والمشاركة لبعض منهم، وهؤلاء السياسيين الآن يشنون عدة حملات إعلامية، بمساعدة عدد من رموز الإعلام في النظام السابق، ضد التيارات الإسلامية المختلفة بهدف إضعافها وإضعاف تأثيرها في الشارع المصري لضمان عدم وصول أي تيار سياسي مؤمن بعدالة القضية الفلسطينية إلي الحكم وصناعة القرار في مصر.

الدستور المصري الجديد بما سيحمله من مواد تضمن تداول السلطة في مصر يطرح تحديات غير مسبوقة علي دوائر التخطيط ودعم إتخاذ القرار في أمريكا، فلا يبقى أمام تلك الدوائر الآن سوي محاولة التدخل في صنع المستقبل السياسي في مصر من خلال عنصري الإعلام والثقافة لتوجيه الرأي العام لتخطي أكثر الإحتمالات تشاؤماً للأمريكان وهو وصول الإسلاميين لقمة الهرم السياسي.

وقد رأينا حملة التشويه التي قام بها الإعلام العلماني ضد التيار السلفي بمصر واتهامهم بتهم ملفقة لم يصدقها الشعب المصري بأطيافه المختلفة، مما أدى إلي اتساع القاعدة الشعبية للمتعاطفين مع التيار السلفي وفقدان القائمين على تلك الحملة لمصداقيتهم المهنية.

ليس أمام الولايات المتحدة سوى الإنتظار، ليس أمامها الآن إلا إحترام رغبات الشعوب التي استطاعت أن تثبت للعالم أنها شعوب تبحث عن الحرية التي فقدتها منذ بدأ التدخل الأمريكي في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، ليس أمامها إلا الإنتظار لما سوف تقرره مصر أم الدنيا.

مصر والمنظمات الدولية

بنك وصندوق النقد الدولي

النظام الإقتصادي في مصر منذ انقلاب يوليو عام 1952 وحتى الآن هو صناعة غربية أمريكية بإدارة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهيئة المعونة الأمريكية ومنظمة التجارة العالمية، ونتيجة لسياسات هذه المنظمات والتي فرضتها علينا نجد الآتي:

- 160 ألف رجل أعمال يملكون 40% من ثروة مصر وفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2007م.
 - يعيش أكثر من 36 مليون مصري بأقل من 360 جنيهاً في الشهر.
 - يحصل أصحاب رؤوس الأموال على 70% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 30% للعاملين.
 - بلغ عدد العاطلين حوالي 2,5 مليون مواطن وفقًا للتقديرات الرسمية، في حين يقدرها بعض الخبراء بـ 8 ملايين عاطل.
 - تضاعفت القوة الشرائية للجنيه المصري أربع مرات منذ عام 1980م حين كان الدولار يساوي 1,43 جنية، إلى أن أصبح يساوي الآن 6 جنيهاً.
 - تضاعفت ديوننا الخارجية 11 مرة من 1,7 مليار دولار عام 1970 إلى 19,1 مليار دولار عام 1980م، ثم قفزت مرة أخرى إلى 34,7 مليار دولار عام 2010م، بالإضافة إلى الديون الداخلية التي بلغت 888 مليار جنية حتى عام 2010م ليصبح مجمل الدين العام الحالي 1080 مليار جنية، ويمثل 89,5% من الناتج المحلي الإجمالي.
 - نسبة استفادة مصر من القروض الخارجية لم تتعدَّ 50% تقريبًا، والتي ابتلعت مرتبات الخبراء الأجانب 25% منها، كما تم إهدار جزء كبير منها بسبب فساد وأخطاء الإدارة الحكومية وفقًا لتقارير الجهاز المركزي للمحاسبات .
- ولذا يجب أن لا نكبل مصر بمزيد من القروض، فهناك كثير من البدائل:
- محاولة استرداد المليارات التي تم تهريبها خارج مصر عن طريق رجال النظام السابق وأعوانه.

- استرداد أراضي الدولة التي تم الإستيلاء عليها، وإعادة طرحها للبيع بسعرها الحقيقي.
- إعادة تشغيل مصانع القطاع العام التي توقفت عن العمل لصالح رجال أعمال النظام.
- التنمية الزراعية التي أصبحت أهم البنود التي يجب على الحكومة أن توليها اهتمامها وخاصة أن استيراد المواد الغذائية يكلف اقتصاد مصر الكثير، كما يكلفها الكثير من إرادتها السياسية.
- مراقبة قطاعات كثيرة لا يتم إدراجها بشكل علني في اقتصاديات مصر، مثل دخل قناة السويس، البترول والثروة المعدنية ومناجم الذهب وغيرها.
- تشجيع السياحة الداخلية والعربية والتي تعتبر مصدرا هاما من مصادر الدخل.
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم قروض بدون فوائد من فائض أموال المعاشات والبنوك.
- وضع حد أقصى للمرتبات لكل الوظائف بما فيهم رئيس الجمهورية والوزراء، فلا يعقل أن يكون مرتب وزير مصري يصل إلى 2 مليون جنيه شهريا غير العمولات وخلافه، ثم نطلب قروض من البنك الدولي لدفع تلك المرتبات الخيالية.

هل نتعلم الدرس هذه المرة، ونقرر أن إرادتنا السياسية الحرة أهم من المال الذي يأتي من الغرب؟ هل أنّ لنا أن نعرف أننا بإرادتنا السياسية الحرة يمكن أن نتدبر شئوننا الإقتصادية والمالية، وأن الخيبة كل الخيبة في الاعتماد على العدو في تمويل رغيف الخبز؟ وهل سنغير السؤال التقليدي الذي يصرُّ على التسول، والقائل: "من أين سنطعم أولادنا؟" إلى السؤال: "ماذا بإمكاننا أن نفعل حتى لا يكون أولادنا تحت رحمة العدو؟".

يقول راودن صاحب الكتاب الرائج "السياسات المميتة لليبرالية الحديثة"، إن "صندوق النقد ليس مؤسسة تنمية ودودة، بل على العكس فإن إدارته تأتمر بأمر وزارة الخزانة الأمريكية ووزارات مالية الدول المقرضة الغنية الكبرى، والتي تتعرض هي نفسها أصلاً لضغوط من مؤسسات صناعة المصارف داخل هذه الدول من أجل إقراض الآخرين بمكاسب عالية".

وأشار إلى "أن أولويات صندوق النقد هي فرض إصلاحات وتغييرات اقتصادية داخل البلاد المقرضة تضع مصلحة المقرضين وأصحاب المال فوق أي اعتبار، في حين تضع احتياجات الشعوب من يعيشون في الاقتصاد الحقيقي لتلك الدول في آخر الأولويات".

وحذر الباحث الأمريكي من أن بعض الاتفاقيات الدولية والتي تأتي مع القروض تقيد يد الدولة في فرض سياسات تراها مناسبة، حيث أن الكثير من الاتفاقيات الدولية التي تؤيدها الدول الصناعية الغنية تمنع مثلاً أن تقوم مصر بوضع قيود على حركة رأس المال وتقلل من قدرة الدول النامية من وضع الحماية التجارية الكافية لصناعاتها المحلية الوليدة وتحظر حتى عليها وضع تشريعات وقوانين خاصة تنظم القطاع المالي الداخلي.

المنظمات الحقوقية

إليك الخبر الآتي: استعداد الحكومة الفرنسية لتقديم مختلف صور العون للجماعات السياسية التي ظهرت أثناء الثورة بشرط أن تتبنى أربع قضايا أساسية هي: علمانية الدولة المصرية، تأييد معاهدة كامب ديفيد والدفاع عن السلام مع إسرائيل ومعارضة سياسة حركة حماس الإرهابية، الدفاع عن الرئيس السابق حسنى مبارك ورفض تقديمه إلى المحكمة، الإصطفاف إلى

جانب التيارات السياسية التي تتحالف ضد جماعة الإخوان المسلمين لإضعاف أى حضور لها فى المستقبل السياسى لمصر.

صفقة، إذا تمسكتكم بالعلمانية ووقفتم مع إسرائيل وضد حماس والإخوان فنحن مستعدون للدعم والتمويل ومساعدة هذه الديمقراطية وذاك الاعتدال، هذا شأن الدعم الأجنبى باستمرار، الجديد فى الأمر أن واحدا تلقى الدعوة ولم يستجب لمطالبهم وإغراءاتهم وتكلم بعد ذلك، فى حين أن غيره يسمعون ويتجاوبون ويحصلون على المال الكثير فى هدوء، ولا يتكلمون، هناك غزوا غربيا لمنظمات المجتمع المدنى فى جميع أنحاء العالم العربى.

وقد أشرت فى كتابي⁽¹⁾ " حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب " إلى تلك المنظمات الحقوقية، ولا مانع من إعادة نشرها هنا للتذكير.

هناك الكثير من المنظمات الحقوقية التي تعمل فى مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلى والإقليمي والدولي، وهدف هذه المنظمات تحديد مدى التطور الحادث فى مجال حقوق الإنسان فى جميع البلدان، وخاصة فى مجال الحقوق المدنية والسياسية، وأود الإشارة إلى بعض النقاط أو التساؤلات لهذه المنظمات لمعرفة ما الأهداف الحقيقية وراء تلك المنظمات الحقوقية:

- تطالب هذه المنظمات بدعم مادي داخلي وخارجي من المنظمات الدولية فلمن يكون انتماء وولاء تلك المنظمات، لبلادها أم للجهات الدولية المانحة؟.

¹ سحر زكي: حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب ص: 109-115 (1431هـ-2010م)

• تطالب هذه المنظمات بمراقبة وتحليل أداء الحكومات أمام الأجهزة المعنية بحقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة، إذن هي تفرض وصايتها على حكومات دول مستقلة ذات سيادة، فأين حقوق الدول من تلك الوصاية؟.

• تطالب هذه المنظمات بتحديد كيفية تعامل أجهزة الحكم مع الاحتجاجات السياسية والاعتصامات والإضرابات، فهي بذلك تطالب بأن تكون بديلاً عن الحكومات طالما أنها هي التي ترسم السياسات للتعامل مع الاضرابات، وهذه شئون داخلية تخص البلد فلماذا يتم عرضها على الدول الخارجية في الأمم المتحدة؟ إذا كانت الشعوب نفسها قبل الحكومات ترفض تلك الوصاية، فبأي حق تتدخل هذه المنظمات الحقوقية في شئون البلاد؟ هل يتدخلون لحماية أقلية على حساب أغلبية، فأين إذن حقوق الأغلبية؟.

• هذه المنظمات الحقوقية تتهم رؤساء الدول العربية والإسلامية بأنها لا تتوافر لديها إرادة سياسية مما يجعلها تتخوف على مستقبل حقوق الإنسان في المنطقة وانعكسات ذلك على الأمن الإقليمي والدولي، كما تتهم الحكومات العربية بالاستهتار بالقانون الدولي، فهل ستقبل الحكومات القادمة بعد الثورات العربية بمثل هذا الإتهام من منظمات قائمة على أرضها وتآمر بأوامر جهات خارجية؟.

• هذه المنظمات الحقوقية تتحدث عن رؤساء الدول العربية والإسلامية بطريقة غير لائقة تجعلهم غير قادرين على حماية أنفسهم وحماية شعوبهم، وهذا اتهام للشعوب قبل الحكام، فليس هناك شعباً يحترم نفسه يقبل بأي حال من الأحوال أن يهان رئيس دولته على مرأى ومسمع من العالم، وكان هذه المنظمات

الحقوقية هي أصلح الجهات في العالم لحماية حق الشعوب.

• هل كل الشعوب العربية والإسلامية لا تستطيع القيام بأمور دولتها فتحتاج إلى حقوقيين يقومون بأداء دور الحكومات ودور الشعوب في آن واحد؟

• هذا العداء الذي تريده المنظمات الحقوقية بين الشعوب وحكوماتها ليس في صالح أحد الطرفين، ولتقوم الشعوب مع حكوماتهم بحل مشكلاتهم الداخلية دون تدخل الآخرين.

• ولماذا يقوم المجتمع الدولي بإصلاح العالم العربي والإسلامي؟ هل سأل الحقوقيون أنفسهم هذا السؤال؟ ولماذا لا يتدخل الحقوقيون لحل مشكلة فلسطين وأفغانستان والعراق؟ الأمم المتحدة منظمة دولية قائمة منذ أكثر من نصف قرن ومع ذلك فالانتهاكات في وجودها لا تعد ولا تحصى فأين وظيفتها التي أنشئت من أجلها، وأين حمايتها للقانون الدولي الذي تتحدث عنه، وأين الحرية والديمقراطية في نظام الفيتو الذي يعطي الحق لأقلية على حساب الأغلبية؟

• ألم يدعم الأمريكان النظام في أفغانستان أثناء الاحتلال السوفيتي؟ ماذا حدث بعد هذا الدعم؟ أظنهم يعرفون الإجابة

• متي كان الدين معادياً لحقوق الإنسان؟

• متى كانت الأقليات غير المسلمة مضطهدة في بلاد المسلمين؟ إنها تعيش بين المسلمين منذ أكثر من ألف عام؟ فليُنظر الحقوقيون إلى الأقليات الإسلامية في البلاد الغربية وتقدم لنا تقريراً عما يحدث لها في الغرب؟

• منظمات حقوق الإنسان في تقاريرها ترعى الأقليات بل هي تستخدمهم كوسيلة ضغط على الحكومات العربية والإسلامية، إنهم يتحدثون عن الأغلبية المسلمة في مصر (95%) على أنهم فئة معينة من المواطنين ونسي أنهم هم الأغلبية، هل الديمقراطية هي احترام رغبات الشعوب أم احترام رغبات جمعيات حقوق الإنسان؟ وما هي المعايير التي يتم الاحتكام إليها؟

• تطالب المنظمات الحقوقية بالمشاركة السياسية، والمشاركة في الأحزاب أو النقابات المهنية والعمالية أو المنظمات غير الحكومية، ومراقبة وتقييم الكيفية التي تنفق بها المعونات الدولية الموجهة لحقوق الإنسان والإصلاح السياسي، أظن أن هذه المطالبات توضح تماماً ما تسعى إليه تلك المنظمات، فهي تسعى أن تكون بديلاً عن الحكومات العربية أو على الأقل شريكاً لها.

• إذا كانت تسعى أن تكون فترة رئاسة أي رئيس دولة فترتين كان ذلك أحد حقوق الإنسان ، وهذا لا يمثل شيئاً للإنسان، فليس كل أفراد الشعب يسعى لأن يكون رئيساً للدولة؟ ما الفرق بين سياسة الرئيس بوش الأب وكلينتون وبوش الابن وباراك أوباما؟ هل أثر تغيير الرئيس في أمريكا بسياساته في المنطقة؟ فلماذا يثيرون هذه القضية في العالم العربي والإسلامي؟ إنه تدخل لا يؤثر من قريب أو بعيد في السياسات إلا إذا كانوا يريدون تعيين الولاة في الدول العربية باعتبارها بعض الولايات المتحدة الأمريكية، قالها يوماً رئيس أمريكا أن عدم الاستقرار في السودان يؤثر في الأمن القومي الأمريكي؟ فهل هناك من يعي تلك السياسات؟

• هل تحدث التقرير عن كيفية القضاء على مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض؟ أم أن هذه المشكلات تُحل بالديمقراطية؟ هل حلت الديمقراطية الغربية المشكلة الإقتصادية والفساد الأخلاقي في المجتمع الغربي؟

• مشاركة النساء السياسية يجب ألا تكون بالتعيين، فأين إذن حرية الاختيار؟ لابد أن تترك الحرية كاملة للنساء والرجال ويختار الشعب من يمثله؟ وهل من تم اختيارهن يصلح لهذه المهمة؟

• حجب المواقع الاليكترونية الإباحية والتي تؤدي إلى الانحلال وسوء الأخلاق وانتشار الزنى والفواحش والجريمة واجب على الحكومات والشعوب وكل إنسان ذو فطرة سليمة فلماذا تعترض المنظمات الحقوقية على حجب تلك المواقع، لا أدري من متخذ القرار في كل دولة الحاكم أم الجمعيات الحقوقية؟

• إن الجمعيات الحقوقية تلعب على أوتار حقوق الأقليات وحقوق المرأة، وهي لا يههما هذا أو ذاك من قريب ولا بعيد، كل ما يههما هو وجودها كعنصر مؤثر في السياسة الداخلية للبلاد ولمصالح خارجية.

• إذا كانت المنظمات الحقوقية تطالب بتفتيش البلاد ومراقبتها في مجال حقوق الإنسان فلماذا ترفض مراقبة الدولة لأدائها وخاصة أنها تطالب بتمويل أجنبي لأنشطتها، أليس هذا ادعى للحكومة أن تقوم بهذه الرقابة لضمان ولاء تلك المنظمات للبلاد التي تنتمي إليها. أم أنها ستنتمي لدولة الكرة الأرضية، اليهود يبحثون لهم عن وطن، فهل تريد الجمعيات الحقوقية أن تكون بلا وطن؟

هذه المنظمات الحقوقية ومن خلال تقاريرها تريدها حرباً أهلية بين الأقليات والأغليات، إنها تدافع عن

المذاهب الفاسدة بحجة حمايتهم من الأغلبية، إنهم يرفضون المصالحة بين المتنازعين بحجة سيادة القانون (هذا بزعمهم)، أما المصالحة فستجعلهم يكفون أيديهم عن القضية برمتها، ألم تحدث انتخابات نزيهة في فلسطين المحتلة وتحت رقابة دولية، ماذا حدث للديمقراطية عندما فازت حماس في تلك الانتخابات؟ إنهم يريدون ديمقراطية على هواهم، ديمقراطية لا تحترم رغبات الشعوب بل تحترم رغبات المنظمات الحقوقية.

يجب على المنظمات الحقوقية أن تعيد النظر في المهام التي تقوم بها، فلا يعقل أن تكون أحد مهامها زيادة النزاع والصراع بين الأطراف المتصارعة بحجة حماية حقوق الأقليات، وكما نرى في المغرب العربي أن هناك صراعاً الآن بين العرب والبربر، وبين العرب والأمازيغ، مع أن الجميع ينتمون إلى دين واحد، وليست اللغة العربية حكراً على أهل الجزيرة العربية بل هي لغة القرآن، والقرآن نزل للعالمين، وأي ناطق بالعربية يصبح عربياً بانتمائه إلى الإسلام، وفضل العرب أن منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأنهم حملوا الرسالة إلى شعوب العالم، وقد رأينا في العالم الإسلامي كيف كانت الأخوة والوحدة بين المسلمين، بين بلال الحبشي وصهيب الرومي وسلمان الفارسي وعمرو القرشي، جمعهم دين واحد ولغة واحدة هي لغة القرآن، وجمعهم هدف واحد هو نصرته هذا الدين ونشره في الآفاق لينعم الجميع بالخير والعدل والحق.

لا يجب أن تكون أحد مهام الجمعيات الحقوقية زيادة الفجوة بين الحكومات والشعوب، بل يجب أن يكون الهدف هو تقريب وجهات النظر بينهما وأن يتعاون الجميع، حكومات وشعوب، للعمل لصالح أوطانهم.

يجب أن تكون أحد أهداف الجمعيات الحقوقية نشر العدل بين الدول، فليس من حقوق الإنسان أن تنفرد دولة بقيادة العالم دون أن يكون عليها رقيب أو حسيب وأن تضرب عرض الحائط بمواثيق المنظمات الدولية لمجرد أنها تملك حق الفيتو.

الحريات الإعلامية لا تعنى نشر الفساد والريزلة والجرائم على مرأى ومسمع من العالم حتى يظن المشاهد أن هذا هو حال العالم الإسلامي، ولا يجب أن نعلن الجريمة لأن إعلانها يؤدي إلى إزعاج عيون المشاهدين بمشاهدة جرائم قد تؤثر على الطفل الذي لا يدرك ويحاول تقليد هذه الجرائم أو هذه المشاهد التي لا تليق، ويجب أن تتخذ الإجراءات لمنع وقوع تلك الجرائم، وليست أمريكا ببعيد فقد أصبح طلبة المدارس بها من حملة السلاح.

يجب على المنظمات الحقوقية أن تساهم في حل مشكلات بلادها أو وضع حلول لها مثل: الجهل والفقر والمرض والبطالة وسوء الأخلاق، وأن تقوم بمعاونة الحكومات بدلاً من كونها سيفاً مسلطاً عليها.

الصراع بين الحكومات والشعوب، وبين الأقلية والأغلبية، لا يصب إلا في مصلحة أعداء البلاد، وبضع هذه الدول تحت الوصاية الدولية، وهذه الوصاية لن تؤدي إلى خير بل ستؤدي إلى مزيد من الدمار والخراب، فهل تقبل الدول العربية والإسلامية أن تظل تحت الوصاية؟.

الأمثلة أمامنا كثيرة، والدول التي طلبنا مساعدتها لحل مشكلاتنا زادت تعقيداً، وأمامنا المشكلة الفلسطينية شاهد عيان على أن مشكلاتنا لن تحل إلا بأيدينا، وبعقولنا ورغبتنا الأكيدة في الحل، أما المنظمات الحقوقية فيجب أن تكون انتماءاتها للبلد الذي تعيش فيه.

قام المحتل بتقسيم البلاد الإسلامية إلى دولٍ تتصارع فيما بينها والآن يريد صراعاً من نوع آخر، صراعاً داخلياً بين الحكومة والشعب، وبين الأقلية والأغلبية، بل بين المذاهب المختلفة داخل الدين الواحد، لكي يتم تفتيت الدولة الواحدة إلى دويلات لا تستطيع حماية نفسها وتظل في صراع إلى الأبد، ثم صراع على الحدود بين الدول ثم عدم قدرة الدول على حماية نفسها نتيجة الصراعات الداخلية فتطلب الحماية من حماة الدول والشعوب (متمثلاً في الغرب) يصبح الاحتلال برغبة من الشعوب نفسها التي ترفض حكوماتها نتيجة فعل المنظمات الحقوقية بأهل البلاد والاحساس المتنامي بالظلم والاضطهاد وخاصة بالنسبة للأقليات والنساء.

وما أذكره ليس بخاف على أحد، فما نراه بطول العالم الإسلامي وعرضه يبين ذلك، السودان وصراعه بين الشمال والجنوب، نيجيريا والصراع بين المسلمين والنصارى، المغرب وموريتانيا والصراع على الصحراء المغربية، الصومال ومحاولة تفتيتها، اليمن والسعي إلى تقسيمها، العراق واحتلالها وما يحدث فيها، أفغانستان وفرض السيطرة عليها بحجة حرية الشعب الأفغاني والقضاء على طالبان المتشددة، كلام لا يقنع إلا من جهل تاريخ الصراع الذي لا ينتهي بين الحق والباطل، بين الإسلام وأعدائه، فهل آن لنا أن نقف وقفة مع أنفسنا لنعرف إلى أين نسير وما نريده لأنفسنا وما يراد بنا، قال تعالى: "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم".

منظمة الأمم المتحدة

هي منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً. تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، تبعاً لمؤتمر دومارتون أوكس

الذي عقد في العاصمة واشنطن، وعضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام كل الدول المحبة للسلام التي تقبل التزامات ميثاق الأمم المتحدة وحكمها، في بداية سبتمبر من سنة 2003 كان هناك 191 دولة كأعضاء في المنظمة.

• كان القرار الأول للاجتماع الأول للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في 24 يناير عام 1946 مؤهلاً لتأسيس لجنة للتعامل مع المشاكل التي ظهرت عقب اختراع الطاقة الذرية. ودعت هذه اللجنة لوضع اقتراحات معينة لإزالة الأسلحة الذرية وكل الأسلحة المتعلقة بالدمار الشامل.

• أدت الأعمال الوحشية والإبادة الجماعية في الحرب العالمية الثانية إلى إجماع عام على أن تعمل الأمم المتحدة ما يوسعها لمنع تلك الأعمال في المستقبل، هذا الهدف أصبح إطاراً قانونياً لاحتواء وحل الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، يلزم ميثاق الأمم المتحدة كل الدول تشجيع "الاحترام العالمي ومراعاة حقوق الإنسان" بالقيام بالأعمال التعاونية لذلك الهدف. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس ملزماً قانونياً، إلا أن الجمعية العامة قد تبنته في سنة 1948 كمييار مشترك لطموح الإنسانية جمعاء.

أنشئت المنظمة عام 1946، وبعد عام من إنشائها كان قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 وبعدها كانت حرب 1948 وإحتلال فلسطين، وتوالت حماية الأمم المتحدة ليس لأعضاء المنظمة بل حماية إسرائيل، ماذا فعلت المنظمة التي أنشئت من أجل سلام العالم خلال فترة إنشائها:

- احتلال فلسطين، العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ثم الإعتداء الصهيوني على مصر وسوريا والأردن عام 1967 واحتلال سيناء والجولان والضفة الغربية.
- عندما انتصرت مصر في رمضان 1393هـ - أكتوبر 1973م، علمت الأمم المتحدة بقيادة سيدة العالم أمريكا أن هناك إرادة عربية تسعى للإنتصار على أعدائها، فأبت إلا تلغي الإرادة وتكبل العرب بإتفاقية السلام التي نزعَت السيادة المصرية على سيناء وتركت الأرض الفلسطينية يعبث بها الكيان الصهيوني كيف يشاء، وأفقدت مصر مكانتها في الأمة العربية.
- لم تكتف أمريكا بهذا السلام الذي أنشأت من أجله منظمة الأمم المتحدة بل استطاعت أن تحتل الخليج العربي وتضع قواعدها العسكرية في كثير من دول الخليج بعد حرب الكويت.
- لم تكن الأرض الأمريكية يوماً أرضاً لحرب، إلا في بيرل هاربر⁽¹⁾، وما وقع في أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلها تستكمل مسيرتها في السلام الذي تدعي أنها ترعاه، مبنى أمريكي يتم اختراقه واحتراقه على الأرض الأمريكية وبطائرات أمريكية، وحتى الآن لم تعرف الجهة التي نفذت تلك العملية، ومع ذلك قررت أمريكا الساعية دائماً للسلام أن تتأمر لكرامتها الجريحة، تتأمر من العالم الإسلامي بأسره، بعد أقل من شهر وقبل انتهاء التحقيقات أو بدأها إن شئت الدقة، تم احتلال أفغانستان.
- لم تكتف أمريكا باحتلال أفغانستان، بل قامت بالإعتداء على العراق عام 2003، البلد العضو في الأمم المتحدة الساعية للسلام بحجة شبهة وجود

¹ ميناء في جزيرة أوهايو وكانت هدفا لليابان بسبب الحصار الذي كانت تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية

أسلحة نووية بالعراق، قامت بتدمير العراق تدميرا شاملا، وبما أنها محبة للسلام قامت بالتدمير فلا بد أن تقوم بإعادة التعمير والتقسيم.

• اعتداءات أمريكا مؤسسة منظمة الأمم المتحدة المحبة للسلام لم تكتف بكل هذا السلام الذي نشرته على الأرض، بل قامت أخيرا بمعاونة حليفتها الرئيسية بالمنطقة بحصار شعب أعزل يبحث عن الحرية، والباحث عن الحرية في نظر الأمم المتحدة إرهابي يجب حصاره وتجويعه ومنع أي إنسان يملك إنسانيته من مساعدة هذا الشعب الأعزل.

هذه هي منظمة الأمم المتحدة الساعية للسلام، فهل وجدنا سلاما ونحن أعضاء بتلك المنظمة؟ هل وجد العالم العربي والإسلامي من حولنا السلام المنشود الذي انضم من أجله إلى الأمم المتحدة؟ هل تقبل مصر بعد الثورة أن تكون عضوا في منظمة لا تحترم العهود والمواثيق التي أنشئت من أجلها.

لابد من إعادة هيكلة لتلك المنظمات الدولية لضمان حماية أعضائها، أو الإنسحاب الفوري منها وإنشاء منظمات عربية إسلامية عالمية قوية تتعهد فيها بحماية كل شعوب الأرض بلا تمييز أو تفرقة بين شعب أو شعب، هذا ما نتمناه من مصر أم الدنيا التي علمت العالم معنى التغيير بثورة سلمية سلمية.

الإسلام دين ودولة

"إن الدين عند الله الإسلام"، فإذا أراد الله سبحانه وتعالى للإسلام أن يكون دين الأرض، فكيف يتم حماية هذا الدين بغير دولة، وإذا كان الله يريد للإسلام دولة فلا بد أن يخرج الدين من مكة إلى المدينة ليتم بناء الدولة التي تحمي هذا الدين، فكيف تم بناء الدولة؟

كانت مكة المكرمة منذ بُعث النبي صلى الله عليه وسلم أرضاً لدين الإسلام حيث نزل الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم، وبدأ دعوته سرا لأنه يعلم أن التغيير يحتاج إلى عقول تفكر وقلوب تبصر الحقائق، فتخير النبي صلى الله عليه وسلم تلك العقول والقلوب التي بها يبدأ نشر الدين، فكانت خديجة وأبوبكر وعثمان وعلي وغيرهم من السابقين إلى الإسلام رضي الله عنهم أجمعين، اجتمعوا بدار الأرقم ليتدارسوا ويتعلموا الدين الذي يبدأ بالتوحيد، لا إله إلا الله.

ليس موسى إله وليس عيسى إله وليس محمد إله، ليس رئيس الجمهورية إله ولا عالم الدين إله ولا وزير الداخلية إله، ليست أمريكا إله ولا حلف الناتو إله ولا الغرب إله، ليست العلمانية إله ولا الليبرالية إله ولا الديمقراطية إله، ليست الدساتير الوضعية إله ولا موثيق حقوق الإنسان إله، وإنما الله إله واحد خلق الخلق وأحسن صورهم وفضلهم على كثير من خلقه، خلق الإنسان وميزه عن الملائكة بالعقل ليكون مخيرا في عبادته لربه، يأتيه طائعا لا مكرها فيتميز عن الملائكة بطاعته لربه طوعا لا كرها، وما أعظمه من إله يخلق الخلق ثم يقول لهم: فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر.

حين يعرف المسلم معنى التوحيد وأن الله وحده هو خالقه ومالك أمره، تهون الدنيا ويملك أمر نفسه، يعرف معنى الحرية، هو عبد لله وحده، حين يعرف المسلم هذا المعنى يتحمل الشدائد من أجل الحرية، من أجل هذا الدين.

وعندما بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهر بالدعوة بدأت المحن تقابل أصحابه، لكنهم كانوا قد تربوا على لا إله إلا الله، صبر المسلمون على الأذى وتحملوه بنفس راضية أملا في هداية الخلق لهذا الدين، وحين

اشتد الأذى بالمسلمين أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى الحبشة، أرض بها ملك لا يظلم عنده أحد، ليست أرضا تفتن المسلم في دينه بل أرضا تساعد على التمسك بهذا الدين.

أسلم عمر وقبلها أسلم حمزة فإذا بدين الإسلام تقوى شوكته بهذين العملاقين، وإذا بالمسلمين يخرجون لأول مرة في صفين على قلة عددهم على رأس الأول حمزة وعلى رأس الآخر عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

هل يكفي هؤلاء لإقامة دولة الإسلام بهم، لا بل يحتاجون إلى آخرين ليقيموا دولة الإسلام، فإذا برسول الله صلى الله عليه وسلم يبحث من جديد عن قلوب وعقول أخرى تصلح لبناء الدولة، عرض نفسه على القبائل، ولم يكل ولم يمل ولم يبأس من نصر الله له، لكنه لم يجد بغيته في مكة والقبائل المحيطة بها، ثم ماذا؟ لن تنتهي دعوة الإسلام حتى يظهره الله.

جاء وفد من المدينة إلى مكة فقابلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا بنصر الله لهذا الدين حيث آمنوا به وعاهدوا رسول الله بدعوة أهلهم بالمدينة إلى الإسلام، وذهبوا إلى المدينة وعادوا بعد عام لتكون بيعة العقبة الأولى بين المسلمين ووفد الأنصار.

بايع الأنصار رسول الله بإقامة دولة الإسلام في المدينة وقبل الأنصار في مقابل الجنة، تلك هي البيعة لإقامة دولة الإسلام، لن نكون على رأس الدولة ولن نتولى الحكم من بعدك يا رسول الله، ولن نطلب وزارة أو إمارة يا رسول الله بل نطلب الجنة وهذا ما عاهد عليه الأنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيعة العقبة الثانية.

وبدأت رحلة بناء الدولة الإسلامية التي أقيمت لحفظ الدين، هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وبدأ تاريخ جديد لدولة الإسلام، المدينة يعيش فيها قبيلتي الأوس والخزرج وهما متنازعتين على الزعامة ويدور بينهما قتال فهل تستقيم أمور الدولة وبين أهلها هذا التنازع؟ يقيم بالمدينة قبائل يهود وهم يؤججون نار الفتنة بين الأوس والخزرج لتربح تجارتهم في السلاح، وآخرون من أهل المدينة يجهزون زعيمهم عبدالله بن أبي ابن سلول ليتولى زعامة المدينة، المهاجرون الذين خرجوا من مكة بدينهم وتركوا أرضهم ومالهم فكيف يستقبلهم أهل المدينة؟ ماذا يفعل رسول الله وأصحابه في تلك الظروف وكيف يمكن بناء الدولة، ما الخطة التي يمكن بها حل تلك المشكلات القائمة وكيف يتم إرضاء تلك الأطراف المتناحرة، على بركة الله نبدأ في تحقيق الهدف وهو بناء دولة الإسلام في المدينة.

الخطوة الأولى في البناء هي إزالة فتيل العداوة بين الأوس والخزرج ليستبدلوا العداوة التي بينهم بأخوة الإسلام، والحمد لله تمت الخطوة الأولى بنجاح (كما نتمنى أن تتم بنجاح بين التيارات الإسلامية الموجودة في مصر الآن).

الخطوة الثانية: المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وهي أخوة لم تعهدها البشرية من قبل، أخوة في الإسلام جعلت المهاجري يقاسم أخاه الأنصاري في ماله وداره وربما أزواجه "ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة"، ما عند الأنصار كان كافياً لهما معاً، (ونحن نشعر بالخطر بعودة مليون مصري من ليبيا وكأن الحياة في مصر ستضيق بهؤلاء الأخوة-لتكن أخوة الإسلام حلاً لهذه المشكلة).

الخطوة الثالثة: إقامة المسجد الذي يضم هؤلاء المسلمين جميعا ويوحد صفوفهم ويحل مشكلاتهم وتُدار شئون الدولة الوليدة من منبره، ويُسمع فيه لرأي الجماعة المسلمة ويسمح بالخلاف والإختلاف في الرأي لنصل إلى أفضل الحلول، وقد وجدنا أيام رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا من الإختلاف في الرأي بين كبار الصحابة، وجدنا ذلك في أسرى بدر، وجدناه في صلاة العصر في بني قريظة، من المسلمين من أخذ بالنص ولم يُصل إلا في بني قريظة مع دخول وقت المغرب، ومنهم من صلى في الطريق خشية أن يفوته العصر وقد فهم من النص سرعة الوصول، وأقر رسول الله صلى الله عليه وسلم الجميع على اجتهادهم (لتكن المساجد المكان الطبيعي لتجميع صفوف المسلمين كما كانت على مر التاريخ الإسلامي).

الخطوة الرابعة: معاهدة بين المسلمين واليهود تنص على حقوق كل منهما وأنهم شركاء في المدينة لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، فكانت أول وثيقة تحدد العلاقة بين المسلمين ويهود المدينة، وفي حالة الغدر ونقض المعاهدة يكون العقاب.

الخطوة الخامسة: العلاقة بين المسلمين وبين المنافقين الذين لا تعرف لهم توجهها، فإن وجدوا قوة في اليهود انضموا إليهم وإن وجدوا قوة في المسلمين انضموا إليهم، لا تعرف لهم لون أو طعم، لكن أنت مطالب في دولة الإسلام أن تتعامل مع هؤلاء لا أن تقصيمهم فيكيدوا لك كيدا، وتعامل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام من المهاجرين والأنصار مع هؤلاء جميعا برحمة وعدل في دولة الإسلام الناشئة التي تخطو خطواتها الأولى في البناء.

بدأت الدولة الوليدة بتحديد أسس العلاقة بين المقيمين والقائمين على الدولة، الأخوة بين المسلمين، والمعاهدة مع الأقلية الغير مسلمة، والتعاملات الإنسانية مع التيارات المختلفة في مجتمع المدينة، وذلك لتأمين الدولة المسلمة من الداخل (هكذا يجب أن نتعامل في مصر الآن مع كل هذه التيارات الإسلامية والعلمانية والنصرانية كما تعامل معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم).

ثم بدأت مرحلة جديدة من البناء وهو تأمين الدولة الإسلامية من خارجها، فكانت موقعة بدر التي انتصر فيها المسلمون بفضل الله ليكون أول انتصار على أعداء الدولة، وجاء يوم الثأر في أحد ليكون اختبار لمدي تماسك الدولة وقدرتها على الصمود أمام الأعداء، إلا أن المسلمين عصوا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرادوا مكسبا قصير الأمد عن مكاسب طويلة الأجل بالشروع في جمع الغنائم قبل أن تستقر أحوال المعركة لصالح المسلمين، فهزموا في أحد ليتعلموا الدرس ولا يستعجلوا الغنائم فهي آتية لا محالة ولكن يبقى الدين هو المسعى الأول الذي يجب أن يحرص عليه المسلمون (فلا يستعجل إخواننا في تحقيق مطالبهم الفئوية في وقت نحتاج فيه جميعا أن نقف صفا واحدا أمام أعداء الأمة).

ثم جاءت غزوة الأحزاب لتكون بداية لتثبيت دعائم الأمة الإسلامية في وجه أعدائها من الخارج حيث يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد النصر وهزيمة الأحزاب: اليوم نغزوهم ولا يغزونا، وبأتي يوم الأحزاب ليعلم رسول الله المؤمنين أن نصر الله أت وأن دين الله سوف يشع نوره في الآفاق وتفتح بلاد الفرس والروم واليمن ليدخلها دين الإسلام ويعم العدل الأرض التي ملئت ظلما وقهرا علي أيدي الطغاة المستبدين.

آن لدولة الإسلام بعد أن أمنت الداخل والخارج أن تمارس حقها في حج البيت الحرام، هذه هي العلاقات الدولية التي لا يجب أن تمنع أحدا من الحج، إلا أن قريشا أبت إلا أن تتجاوز تلك العلاقات وأن تفرض قيودا على الدولة الإسلامية في ممارسة هذا الحق خاصة أنهم ذهبوا لأداء العمرة لا يحملون سلاحا بل يسوقون الهدى أمامهم، وقد أرسلوا رسلهم إلى قريش ليخبروهم أننا آتين إلى مكة لأداء العمرة وأننا لا نفكر في غزوكم أو محاربتكم وقد أرسلوا أكثر من رسول ليؤكدوا لهم هذا المعنى وعندما غاب عثمان بن عفان رضي الله عنه ظن المسلمون أنه أصابه مكروه، وكان قتل الرسل يعني الحرب، وبايعوا النبي تحت الشجرة على الثأر لرسولهم.

ولما علمت قريش نبأ البيعة قرروا عقد صلح بينهم وبين المسلمين، هو صلح الحديبية واشترطوا شروطا رآها المسلمون مجحفة إلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يوحى إليه ولا يبحث عن عمرة تُؤدى بقدر ما يبحث عن أنصار جدد تقوى بهم دولة الإسلام وافق على شروط الصلح وعاد إلى المدينة على أن يعتمر في العام القابل.

عام بأكمله تستطيع دولة الإسلام أن تجد لها أنصارا آخرين خارج المدينة فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الرسائل إلى بلاد الفرس والروم ومصر وغيرها يعلمهم بدين الإسلام الذي أنشئت دولته لحماية هذا الدين، وما كان لهذا الدين أن ينتشر دون إقامة هذه الدولة التي أصبحت لها مكانها بين الدول.

"يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود"، وقد أوفى المسلمون بعهدهم مع قريش إلا أن قريشا لم تف بالعهد واعتدت قبيلة بني بكر المتحالفة مع قريش على خزاعة المتحالفة مع المسلمين، وكان لابد من نصره الحلفاء،

ولم تكن خزاعة مسلمة في ذلك الوقت إلا أنها قبلت التحالف مع المسلمين، وقرر رسول الله صلى الله عليه وسلم قائد الدولة الإسلامية أن ينتصر لخرزاعة، فجهز جيشاً لفتح مكة وقد دخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم منتصراً حربياً، إلا أن نصره الأخلاقي كان أعظم أثراً في قلوب أهل مكة، حيث آمنهم على أنفسهم وقال: من أغلق عليه بابه فهو آمن، ومن دخل المسجد الحرام فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن، أنزل قائد مكة منزلته التي تليق به رغم كفره، آمن المدنيون على حياتهم، لم ينتهك حرمة المسجد الحرام بالقتال فيه ثم أصدر عفواً كاملاً شاملاً لأهل مكة حين سألهم: ما تظنون أني فاعل بكم؟ قالوا: خيراً أخ كريم وابن أخ كريم، فقال صلى الله عليه وسلم: أذهبوا فأنتم الطلقاء.

هل فعلت دولة في هذا العالم مع أعدائها ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ لقد أرسله الله رحمة للعالمين، رحمة تسع المؤمن والكافر، رحمة لو وُزعت على أهل الأرض لوسعتهم.

وجاءت غزوة حنين لتبين للمسلمين ما يسعى إليه رسول الله، انهزم المسلمون في أول الأمر لأنهم ظنوا أن النصر يأتي مع كثرة العدد دون الثقة التامة والإيمان الكامل بأن النصر من عند الله، ولما عاد إلى المسلمين رشدهم عاد إليهم النصر وجاءتهم المغانم الكثيرة، ليوزعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كلها على أهل مكة من الطلقاء ليؤلف قلوبهم لهذا الدين، شعر الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عاد إلى أهله في مكة ونسي الأنصار، ووجدوا في قلوبهم شيئاً فعلم رسول الله بالأمر.

فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه بالذي هو له أهل ثم قال: يا معشر الأنصار

مقالة بلغتني عنكم ؟ ووجدة وجدتموها في أنفسكم ؟ ألم تكونوا ضللا فهداكم الله بي وعالة فأغناكم الله وأعداء فألف بين قلوبكم قالوا: بل الله ورسوله آمن وأفضل، قال: "ألا تجيبوني يا معشر الأنصار؟" قالوا: وبماذا نجيبك يا رسول الله ولله ورسوله المن والفضل؟

قال: "أما والله لو شئتم لقلتم فلصدقتم ولصدقتم أتيتنا مكذبا فصدقناك ومخدولا فنصرناك وطريدا فأويناك وعائلا فواسيناك، أوجدتم في أنفسكم يا معشر الأنصار في لعاعة من الدنيا؟ تألفت قوما ليسلموا؟ ووكلتكم إلى إسلامكم ألا ترضون يا معشر الأنصار أن يذهب الناس بالشاة والبعير و ترجعون برسول الله في رحالكم؟ فوالذي نفس محمد بيده إنه لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار ولو سلك الناس شعبا لسلكت شعب الأنصار اللهم ارحم الأنصار وأبناء الأنصار وأبناء أبناء الأنصار، فبكى القوم حتى أخضلوا لحاهم وقالوا: رضينا برسول الله صلى الله عليه وسلم قسما (فقه السيرة). (يقولون أن من قام بالثورة يجب أن يحكم، ونقول وهل حكم الأنصار دولة الإسلام بعد رسول الله، كانت نصره الدين وحماية الدولة والجنة هي أهدافهم، وكذلك يجب أن نكون نحن، نصر الدين ونحمي الدولة ونرجو رحمة ربنا والجنة).

عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، وظلت المدينة هي أول دولة إسلامية منذ نزل الإسلام على محمد صلى الله عليه وسلم، ربي فيها النبي القادة الذين يتولون أمور الدولة من بعده، علم المسلمون قواعد بناء الدولة، علم المسلمون كيف يتم حماية الدولة من أعدائها في الداخل والخارج علي قواعد سياسية أخلاقية لا تقوم الدولة الإسلامية إلا بها، أما من يدعون أن لعبة السياسة لعبة قذرة، فهذه القذارة لا تليق بالدولة المسلمة، ولذلك نجد الدول التي تقوم على

القدارة السياسية بناءها ضعيف لا تلبث أن تسقط "وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون".

لماذا خاف الروم من دولة الإسلام حين قررت حربها في تبوك؟ لماذا لم يواجه الرومان بجندهم الكثيف المسلمون وقد كانوا أقل عددا وعدة؟ لأنهم يعلمون أنهم على الحق ويدافعون عن حق، ومصرون على الدفاع عن حقهم، وحين يجد أعداء الأمة إصرار صاحب الحق على حقه يخشونه ويهزمون بالرعب، وهذا ما كان بعد أن أعد المسلمون العدة وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم، وجاهد الصديق بكل ماله وترك لأهله الله ورسوله، وجاء عمر بنصف ماله، وقاد ذو النورين عثمان بن عفان تجهيز جيش العسرة الذي كفاه الله شر القتال في تبوك وانهزم الروم بالرعب (ونحن في مصر الآن نحتاج أن نؤمن حدودنا الخارجية شرقا بتحرير فلسطين، وغربا بتحرير ليبيا، وشمالا بأسطول بحري قوي يحمي مياها الإقليمية، وجنوبا بتأمين السودان من مخاطر الدولة الجديدة ومياه البحر الأحمر والخليج العربي الذي يمثل العمق الإستراتيجي للأمن القومي المصري).

لم تبن دولة الإسلام في المدينة بالراحة والدعة والسلامة وحب الدنيا وكراهية الموت، بل بنيت بالعرق والجهد والكفاح والقتال وتحمل الشدائد والصعاب، والجهاد بالنفس والمال، وبطلب الموت في سبيل الله حتى لتجد من فاتته معركة من المعارك ينتظر المعركة القادمة ليكون من المشاركين لينال إحدى الحسنين، النصر أو الشهادة، وتجد الشباب الصغار الذين لا يؤهلهم سنهم وصغر أجسادهم للمشاركة في الحرب للدخول في منافسة بالسيف ليثبتوا أنهم قادرين على المشاركة في الحرب، بتلك الروح الوثابة والقلوب التي تهفو إلى الحرية، والنفوس التي تتوق إلى الشهادة قامت دولة الإسلام.

ثم كانت حجة الوداع التي ألقى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم قواعد جديدة في بناء الأمم المتحضرة، ألقاها الرسول صلى الله عليه وسلم يوم عرفة من جبل الرحمة وقد نزل فيه الوحي مبشراً أنه "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً"، الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أوصيكم عباد الله بتقوى الله وأحثكم على طاعته وأستفتح بالذي هو خير، أما بعد أيها الناس اسمعوا مني أبين لكم فإني لا أدري لعلى لا ألقاكم بعد عامي هذا في موقعي هذا، أيها الناس إن دماءكم وأعراضكم حرام عليكم إلى أن تلقوا ربكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا - ألا هل بلغت اللهم فاشهد، فمن كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها (قواعد إنسانية)، وإن ربا الجاهلية موضوع ولكن لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وقضى الله أنه لا ربا (قواعد اقتصادية). وإن أول ربا أبداً به عمي العباس بن عبد المطلب، وإن دماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم نبداً به دم عامر بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وإن مآثر الجاهلية موضوعة غير السدانة والسقاية والعمد قود وشبه العمد ما قتل بالعصا والحجر وفيه مائة بغير، فمن زاد فهو من أهل الجاهلية - ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

أما بعد أيها الناس إن الشيطان قد يئس أن يعبد في أرضكم هذه، ولكنه قد رضي أن يطاع فيما سوى ذلك مما تحرقون من أعمالكم فاحذروه على دينكم، أيها الناس إنما النسئ زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا

يحلونه عاماً ويحرمونه عاماً ليوطئوا عدة ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله ويحرموا ما أحل الله، وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق الله السماوات والأرض، منها أربعة حرم ثلاثة متواليات وواحد فرد: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان - ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

أما بعد أيها الناس إن لنسائكم عليكم حقاً ولكم عليهن حق، لكم أن لا يواطئن فرشهم غيركم، ولا يدخلن أحداً تکرهونه بيوتكم إلا بإذنكم ولا يأتين بفاحشة، فإن فعلن فإن الله قد أذن لكم أن تعضوهن وتجرهن في المضاجع وتضربوهن ضرباً غير مبرح، فإن انتهين وأطعنكم فعليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، واستوصوا بالنساء خيراً، فإنهن عندكم عوان لا يملكن لأنفسهن شيئاً، وإنكم إنما أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله فاتقوا الله في النساء واستوصوا بهن خيراً - ألا هل بلغت....اللهم فاشهد (حقوق المرأة).

أيها الناس إنما المؤمنون إخوة ولا يحل لامرئ مال لأخيه إلا عن طيب نفيس منه - ألا هل بلغت اللهم فاشهد، فلا ترجعن بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض، فإنني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا بعده: كتاب الله وسنة نبيه، ألا هل بلغت ... اللهم فاشهد

أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد كلكم لآدم وآدم من تراب أكرمكم عند الله اتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى - ألا هل بلغت....اللهم فاشهد قالوا نعم - قال فليبلغ الشاهد الغائب (المساواة في الحقوق).

أيها الناس إن الله قد قسم لكل وارث نصيبه من الميراث ولا يجوز لو ارث وصية، ولا يجوز وصية في أكثر من ثلث، والولد للفراش وللعاهر الحجر. من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل، والسلام عليكم.

ليعلم أهل الأرض جميعاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحارب يوماً طمعاً في دنيا أو مُلكٍ يصيبه، إنما كانت حربه على عدو اعتدى بغير حق وصد عن دين الله ومنع العباد من حريتهم في الاختيار، حارب ليحافظ على الدولة الإسلامية التي تقوم بحماية الدين، والقائلين بأنه لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين أو فصل الدين عن الدولة واهمون، فلا تقوم دولة إلا بالدين.

ما الذي أقام دولة الكيان الصهيوني؟ أليس اعتقادهم بأن دينهم هو الذي يحرضهم على إقامة هذه الدولة؟ ما الذي دعى أوروبا إلى الحروب الصليبية واحتلال بلاد المسلمين بما فيهم القدس الشريف؟ ألم يحركهم دينهم؟ لماذا يعتدي الغرب على بلاد المسلمين؟ أليست هي حرباً على الدين نفسه، لماذا يساندون الأقلية النصرانية في جنوب السودان لإقامة دولتهم ولا يساندون الأقلية المسلمة في فرنسا أو أمريكا لإقامة دولة مسلمة هناك؟ لماذا يرفضون انضمام تركيا المسلمة إلى الاتحاد الأوروبي ويفرضون دولة الكيان الصهيوني للإنضمام إلى دول الشرق الأوسط المسلمة والتطبيع معهم؟ أليس كل ذلك محاربة للدين الإسلامي بتقويض دولته، فإذا ما سقطت الدولة الإسلامية ضعف الدين في النفوس، وهذا لا يريدُه الله لدين الإسلام الذي وعدنا ربنا بظهوره على الدين كله ولو كره الكافرون.

فيا أمة الإسلام يا خير أمة أخرجت للناس، أقيموا دولة الإسلام حفاظاً على هذا الدين، ليس بحثاً عن قيادة أو زعامة إنما بحثاً عن مسلمين جدد ينعمون بهذا الدين، وبحثاً عن عدل يقام على هذه الأرض يبحث عنه المسلمون وغير المسلمين، وبحثاً عن مكارم الأخلاق التي بعث بها النبي محمد صلى الله عليه وسلم بعد أن امتلأت الأرض بممارسات غير أخلاقية، وبحثاً عن مغزى لهذه الحياة "وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون"، يعبدون الله طواعية، لا إكراه في الدين، وبحثاً عن جنة أبدا تجري من تحتها الأنهار، نسأل الله أن يرزقنا وإياكم الجنة وأن ترافق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في الفردوس الأعلى، ونسأل الله العزة للإسلام والمسلمين

هل الإسلام جريمة يعاقب عليها القانون الدولي؟

يمثل المسلمون اليوم ربع سكان العالم، ونسبة المسلمين في مصر 95% من إجمالي عدد السكان، فإذا كان الغرب يدين بغير الإسلام ويعتبر المسلمون أقلية بالنسبة لسكان العالم، فكيف يتعامل الغرب مع الأقلية المسلمة التي تمثل الربع؟

احتلت أوروبا أغلب الدول العربية والإسلامية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم يكن لأمرها موضع قدم لها في تلك المنطقة، إلا من بعض المنظمات التنصيرية، فقد كانت دولة ناشئة إلى أن خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية بعد أن حسمت الحرب بتجربة سلاحها النووي بضرب جزيرة هيروشيما وناجازاكي والتي أدت إلى تدمير المدينتين اليابانيتين، وبعد تلك الضربة قررت أن ترث العالم الإسلامي وتستبدل هيمنة أوروبا بالهيمنة الأمريكية في المنطقة، وقد أيدت زرع الكيان الصهيوني

في المنطقة ليكون يدها التي تبطش بها، وكان ما كان من حروب ضد العالم الإسلامي وإلى الآن.

لم تكتف أمريكا بفلسطين والجولان في سوريا والضفة الغربية في الأردن بل قررت محاصرة العالم الإسلامي من الجهات الأربع، قادتها حرب الخليج الأولى في عام 1990 إلى نشر قواعدها العسكرية في الخليج العربي وبعض دول الخليج بحجة حمايتها من العراق.

أصبحت العراق معزولة سياسيا عن المنطقة العربية بعد اعتدائها على الكويت، ومنهكة إقتصاديا نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، كما أصبحت مصر معزولة من قبل بموجب اتفاقية السلام عام 1979 والتي وقعتها منفردة مع الكيان الصهيوني وبمباركة أو بإكراه من أمريكا للرئيس المصري أنور السادات، ما هي المغامرة القادمة لسيدة العالم أمريكا في العالم الإسلامي؟

بعد احتلال الإتحاد السوفيتي لأفغانستان اضطرت أمريكا أن تمد الأفغان بالسلاح في حربهم ضد روسيا لأنها هي التي تنافسها في قيادة العالم، كما تجمع المجاهدون من كل البلاد العربية والإسلامية لمعاونة إخوانهم من المجاهدين الأفغان لطرد المحتل الروسي من الأرض المسلمة طبقا للبيان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عام 1981، والذي ينص على أن أمة الإسلام أمة واحدة، وبعد سنوات استطاع الأفغان بفضل الله أن ينتصروا على الإتحاد السوفيتي والذي سقط سقوطا مروعا بعد حربه ضد أفغانستان.

سقط العدو الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت أمريكا سيدة العالم، ولا بد لها من عدو فكيف لها أن تسوق ترسانتها الحربية وتجربة اختراعها العسكرية بدون عدو، العراق فُصل عن جسد الأمة بعد حرب الخليج والخليج محاصر بالقواعد الأمريكية،

أفغانستان منهكة اقتصاديا وهناك صراعات داخلية على الحكم وقد انتصرت على روسيا، فإذا حققت أمريكا نصرا في أفغانستان فقد أكدت أنها تفوقت على الاتحاد السوفيتي حتى بعد سقوطه، هذا هو النصر السهل الذي تبحث عنه أمريكا، هي دائما تحارب في الوقت الضائع وخارج الأرض الأمريكية ولا تحارب منفردة بل بتحالفات دولية غالبا أوروبية.

ولكن ما الحجة التي تقدمها للعالم لاحتلال أفغانستان، حادث 11 سبتمبر عام 2001 كان الذريعة لغزو أفغانستان بحجة القضاء على المتسبب في هذا الحادث، وبعد أقل من شهر وفي 7 أكتوبر 2001 تم احتلال أفغانستان، لم تنتظر التحقيقات التي تبين أسباب الحادث والمنفذين له، لم تعلن نتائج التحقيقات على العالم بل أعلنت وفور وقوع الحادث أن قائد تنظيم القاعدة في أفغانستان أسامة بن لادن هو من تسبب في هذا الحادث.

مبنى أمريكي يُدمر، ثلاثة آلاف يُقتلوا، وشخص مطلوب القبض عليه، ذريعة لأمريكا لاحتلال دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة علينا ومن أرض دولة أخرى مستقلة هي باكستان وبتهديد من أمريكا بتدمير السلاح النووي الباكستاني، هذه هي تعاملات الغرب مع الأقلية المسلمة في العالم، مبنى يدمر يقابله في العرف الأمريكي أرض دولة إسلامية تدمر، ثلاثة آلاف أمريكي يُقتلوا يقابله في العدل الأمريكي شعب بكامله يُقتل، وكل ذلك على مرأى ومسمع ومعونة من العالم المتحضر.

لم تكتف أمريكا بأفغانستان، فالعراق أولى لأنها تمثل تهديدا حقيقيا للأمن القومي العربي، أسامة لا يقيم في العراق فلا بد من اختراع آخر للمسلمين حتى تحتل

العراق، يوجد شبهة سلاح نووي في العراق إذن لابد من دكها وكان احتلال أمريكا للعراق عام 2003.

هل رأينا العدل الأمريكي والغربي مع قضايانا؟ هل رأينا كيف يحترم العالم الغربي وعلى رأسه أمريكا حقوق الإنسان المسلم؟ لقد دفنت أسامة بن لادن في البحر طبقا للشريعة الإسلامية، فهي تعلم إذن أن هناك دين يسمى الإسلام وبشر يصل تعدادهم إلى 1,6 مليار يدينون بالإسلام ويسمون مسلمين، ويعلمون أن هؤلاء المسلمين لهم شريعتهم التي تحكمهم تسمى الشريعة الإسلامية، فإين مشكلة المسلمين حين يطلبون تطبيق هذه الشريعة في بلادهم؟.

والآن نحن في مصر الثورة، نسبة الأقلية النصرانية 5%، الكنائس تملأ المدن المصرية ولا حرج فلا إكراه في الدين، رجال الأعمال النصارى يملكون نصف اقتصاد مصر ولا حرج، الكنائس مفتوحة 24 ساعة ولا حرج لكم دينكم ولي دين، وفي المقابل، مساجد مصر ضاقت بالمسلمين، تغلق المساجد بعد الصلاة مباشرة، تبعية المساجد لوزارة الأوقاف التي تتبع الدولة والتي تلزم الخطباء بمحتوى الخطبة التي تقال على المنابر، مراقبة الجهات الدولية لحقوق الإنسان للخطاب الديني المتشدد.

هؤلاء سلفيون متشددون يجب إقصاؤهم من إعتلاء المنابر والعمل السياسي، وهؤلاء إخوان مسلمون يعملون بالسياسة يجب إقصاؤهم لأنه يجب فصل الدين عن السياسة، وهؤلاء أنصار السنة أنشطتهم دعوية، وهؤلاء أعضاء الجمعيات الشرعية التي تتولى شئون المساجد والأيتام والأرامل فلا يصلحون للسياسة، وهؤلاء نصارى لا يجب أن نسمح لهم بالعمل السياسي لأننا لا

نريد دولة دينية، وهؤلاء ينتمون لأحزاب كرتونية فشلت في العمل السياسي طوال الثلاثة عقود السابقة.

أما هؤلاء العلمانيين فهم أساتذة العمل السياسي على مستوى العالم ويؤيدون دولة مدنية علمانية، عليها في هذه الحالة أن تأتي بشعب آخر غير الشعب المصري لتكوين دولتهم المنتظرة، لأنني لا أظن أن المسلمين السلفيين المتشددين والإخوان المسلمين الجماعة التي كانت محظورة ولا المسلمين أنصار السنة ولا المسلمين التابعين للجمعية الشرعية، ولا المسلمين الذين ينتمون إلى الإسلام دون التقيد بجماعة بعينها، ولا المتدينين من النصارى يقبلوا جميعاً أن يفرضوا في دينهم وشريعته حتى تتحقق لهم الدولة المدنية التي يريدونها العلمانيون. الدولة الإسلامية المدنية التي تُحكم بشريعة الإسلام، والتي يُحكم فيها الأقلية النصرانية بمبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين عاهد اليهود: لهم ما لنا وعليهم ما علينا، ويحكمون بشريعتهم في أمورهم الخاصة، هي الدولة التي يريدونها المصريون.

من حق المسلمين أن يُحكموا بشريعتهم بعد أن ضاقت شريعة غيرهم بهم، من حق المسلمين أن يعودوا إلى شريعتهم بعد أن وجدوا في تاريخهم أن هذه الشريعة هي التي حفظت دينهم وديارهم وأعراضهم كما حفظت دين وديار وعرض الأقليات التي كانت تقيم بينهم، فلنعد إلى التاريخ لنرى عدل الإسلام في تعامله مع المسلمين وغير المسلمين حين طبقوا ما جاء بكتاب الله وسنة رسوله، " ولا يجرمنكم شنآن قومٍ على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى "، " لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَيُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (8) إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا

عَلَيَّ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمُ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ
الظَّالِمُونَ (9): الممتحنة.

ومن المفارقات العجيبة أن تجد هذه الطبقة من
العلمانيين التي تحذر المجتمع من تسلط الإسلاميين
وتشددهم تمارس الدعاية الإقصائية للآخر ولا تقبل
بوجوده في الساحة السياسية مستخدمة غطاء مدينة
الدولة، وهل مدينة الدولة تعني إقصاء الإسلام عن مناحي
الحياة واستبداله بالعلمانية في مجتمع تأسست نهضته
الحديثة على أسس ومبادئ الإسلام، ولماذا يفرض أتباع
الاتجاه العلماني مبادئهم وأفكارهم على المجتمع كله
وكانهم أوصياء عليه، ويرسخوا شعار: لا دين في السياسة
ولا سياسة في الدين، وكيف لأحد أن يصدق هذا الشعار
الذي يتناقض مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة
فالقرآن به مئات الآيات التي تحدد ملامح سياسات الحكم
في الأمة المسلمة مثل الحدود والمواريث ومبادئ الجهاد
ونظم الاقتصاد والتربية والاجتماع وغير ذلك، كما أن دولة
الإسلام التي أسسها النبي السياسة جزء لا ينقطع عن
الدين الإسلامي.

كانت الثورة المصرية بابا واسعا للحرية، كثير من
المصريين عبر من خلال هذا الباب إلى آفاق لم يتوقع أن
يصل إليها في هذا الوقت القصير، خرج الجميع يعبر عن
رأيه وتوجهه وتحديثوا جميعا في قضايا شائكة لم
يستطيعوا التحدث فيها خلال عدة عقود.

من الممكن أن تكون الحركة الإسلامية هي القوة
السياسية الأولى على الساحة بعد الثورات العربية،
فهناك العديد من الباحثين السياسيين الذين اكتسبوا
ملكات التفكير الاستراتيجي بفعل دراستهم للسياسة
والتاريخ، مما أكسبهم وعيًا تاريخيًا واستراتيجيًا عميقًا،
ومن شاور الرجال شاركهم عقولهم

أهم ما يشغلنا الآن هو استقرار الأوضاع العامّة في الدولة في اتجاه يرسخ الحريات العامة والخاصة، وضمن إجراء انتخابات حرّة ونزيهة يُسمح فيها للجميع بالمشاركة لتأتي بنوَاب الشعب ومن سيتولون صياغة الدستور الجديد وتحديد شكل النظام السياسي القادم لأن هناك قوى سياسيّة محلية وإقليميّة ودوليّة منافسة ومعادية قد تدفع لإتجاه الديكتاتورية بهدف إبعاد الإسلاميين عن الحكم.

لابد من إدارة حوار مفتوح مع القوى الكبرى على المستويين الإقليمي والدولي لتحقيق قدر من الفهم المتبادل بيننا وبينهم، وكذلك لإقناعهم بأن وجود الحركة الإسلاميّة على رأس الحكم لن يؤدي لحدوث أي عدوان على الحقوق المشروعة لهذه القوى، بل قد توجد مساحاتٌ مشتركة يمكن التعاون من خلالها.

فقد مررنا بتجربة الحكم الاشتراكي في عهد عبد الناصر وكذلك الحكم الرأسمالي في عصر السادات، وعائشنا نظام الحكم الإشتراكي الرأسمالي في عصر مبارك وها نحن في مؤخرة الأمم على المستوى العلمي والعسكري والاقتصادي والسياسي، فلماذا نحكم على أصحاب الإصلاح من منظور إسلامي بالفشل المسبق؟ ومن المستفيد من هذا الإقصاء؟ ومن الخاسر.

إن الخاسر الحقيقي في استبعاد الإسلام من الحياة والسياسة هو كل العالم بأسره؛ لأنه سوف يحرم من تطبيق العدالة الاجتماعية وحرية الإعتقاد وكرامة الإنسان والأمن النفسي والسلام الإجتماعي الذي يتصف به المجتمع الذي يحكمه الإسلام، فالتاريخ أثبت أن أفضل منهج للإصلاح والنهضة هو المنهج المرتكز على قيم الإسلام كما أثبت ذلك الواقع الحالي فإذا نظرت للتجربة

التركية والماليزية يتبين لك قدرة المنهج الإسلامي على الإصلاح والتغيير.

الفتنة الطائفية

ظهرت الفتنة الطائفية بوصول البابا شنودة لكرسي البابوية، لأنه معروف بتطرفه منذ شبابه، حيث سعى لإنشاء تنظيم مسيحي سري يسمى الأمة القبطية، وكان من أهدافه إنشاء دولة مسيحية في مصر، وسعى منذ توليه البابوية إلى تحقيق هذا الحلم، حيث قام بتسييس الكنيسة، وهو ما يتنافى مع مبادئ المسيحية، وكذلك قام بتنظيم أقباط المهجر ليصيروا عنصر هجوم على الدولة المسلمة والإسلام من خارج مصر.

ومع تولي حسني مبارك حكم مصر بدأ يعطي امتيازات كبيرة للنصارى، مما أعطاهم قوةً وجرأة، وكان دافعه في ذلك مقاومة الإسلاميين وإضعافهم من ناحية، ومن ناحية أخرى رضوخًا وخضوعًا للغرب الذي يستخدم ورقة الأقليات في مصر للتحكم في قراراتها السيادية.

وقد أعطى مبارك النصارى والكنيسة حصانة ضد النقد في الإعلام، وحصانة ضد التفتيش رغم ما حدث من مواقف تظهر بشكل واضح تخزين السلاح في الكنائس؛ مما رفع من طموحات ومطالب النصارى والكنيسة حتى صاروا يطمعون في تولي مسيحي رئاسة الجمهورية، وأصبحوا يخرجون بالسلاح يقطعون الطرقات، ويحطمون السيارات، ويتظاهرون في الإعلام بأنهم يمثلون أضعاف نسبتهم الحقيقية في المجتمع؛ فيدعون أنهم 15 مليونًا، أو 18 مليونًا، أو 25% رغم أن نسبتهم لا تزيد على 5% من الشعب، وحتى هذه النسبة لا تؤثر في تعاملنا معهم؛

لأن الإسلام أمرنا بحسن التعامل معهم بصرف النظر عن تعدادهم⁽¹⁾.

جاءت الثورة المصرية كالكارثة على الكنيسة والنصارى؛ وذلك لأن الحرية التي أتت بها الثورة جعلت من الممكن جدًّا تولي الإسلاميين الحكم، وهذا سيحرم النصارى من الامتيازات غير المستحقة التي حصلوا عليها في ظل حكم مبارك؛ لذا منعت الكنيسة المسيحيين من المشاركة في الثورة؛ فلما نجحت الثورة كان الحل لديهم هو إثارة أحداث الفتنة الطائفية في صول وإمابة وغيرها.

إن الكيان الصهيوني منذ نشأته ومعه الغرب يضعون الخطط لتقسيم العالم الإسلامي، وأن النصارى والكنيسة في مصر تريد الاستفادة من هذه المخططات بتكوين دولة مسيحية، ومن هذه الجهات أيضًا الإعلام الفاسد الذي تعوّد أن يُظهر النصارى كمظلومين و مضطهدين، وأن يجعل المسلمين ظالمين ومتجبرين؛ لذا فهم يغطون على الحقائق التي تذكر أن الذين أشعلوا الفتنة في إمبابة هم النصارى، وأنهم هم الذين بدعوا بإطلاق النار من الأسلحة الآلية المجهزة سابقًا.

هناك سيدة اسمها "كاميليا شحاتة" تحتجزها الكنيسة بغير وجه حق، والسبب أنها أسلمت، هذا الموقف مستفز للأغلبية المسلمة، وفي دولة القانون لا يمكن لأزمة مثل هذه أن تحدث لأن القانون فوق الجميع، وأما في دولة اللاقانون فإن الأقليات لا تجرؤ على استفزاز الأغلبية بهذا الشكل لأن الخلافات هناك تُحل بالمجازر والدماء، يجب أن نسجل أن المسلمين في مصر يقدمون نموذجًا فائقًا لضبط النفس والحرص على الوطن.

¹ د. راغب السرجاني: الفتنة الطائفية في مصر www.islamstory.com

لا يمكن لأحد أن يتصور أن تنتهي يومًا ما أخبار الراغبين في دخول الإسلام أو حتى المرتدين عنه، وهو ما يستوجب إيجاد صيغ قانونية فاصلة وحلول قاطعة للتعامل مع هؤلاء بعيدًا عن المسكنات، وجلسات الصلح، وتطبيب الخواطر.

إذ لم يعد مقبولاً اختطاف النساء أو اللجوء لقتلهن وذبح أبنائهن، ولا أن تتحول الكنائس والأديرة إلى معتقلات تدار بعيدًا عن سلطة الدولة، ولا أن يطبق القساوسة ما يرونه عدلاً بأيديهم، ينبغي أن نضع حلولاً دائمة لمسلسل المشكلات التي تنشأ بين المسلمين والنصارى وألا نترك الأمور لتزداد سوءاً، حتى تعيش البلاد في أمان وتنجز الثورة ما قامت من أجله، النقاط التي يمكن أن تزكي نار الفتنة بين المسلمين والنصارى منها انتشار كتب تسيء إلى الطرفين، واستخدام الإعلام بطريقة خاطئة، وقضايا الأسلمة أو التنصير، من يرفض حل القضية من الطرفين بعد الجلوس إلى مائدة الحوار فعليه أن يتنحى من مكان الصدارة حفاظاً على أمن الوطن.

هذه الأحداث تمت إدارتها حين رأى أعداء الأمة قوة الإسلاميين التي ظهرت بعد سقوط النظام، إذ بهم يستيقظون فيجدوا الإخوان المسلمين وقد قويت شوكتهم وتخلصوا من بطش النظام البائد ولم يعودوا يلقبون بالمحظورة، ولهم خبرة سياسية طويلة اكتسبوها من محاولات قهرهم عبر السنين وتنظيمهم المتقن الذي زاده القمع صلابة وحثراً، بالإضافة إلى قبولهم الواسع لدى عموم الشعب المصري المتدين، وقدرتهم على حشد الجماهير ووجودهم في كل بقعة من بقاع الوطن.

كان هذا هو الكابوس الأول الذي استيقظ غير الإسلاميين على أثره ولكن ما زادهم قلقاً وحفزهم للقيام

بهذه الحملة هو دخول السلفيين إلى اللعبة السياسية أخيرًا، وما جعل الأمر يبدو شديد الخطورة بالنسبة لهم هو المحاولات الظاهرة للتقارب بين السلفيين والإخوان.

على الإسلاميين عمومًا استغلال هذه القوة في هذا الوقت استغلالاً صحيحًا، فإذا تخيلنا تجمع أعداد الإخوان مع أعداد السلفيين على رأي سياسي واحد يحركهم إيمانهم بالله والعمل لدينه، ولكل منهم طريقته في التواصل مع الناس مع وجود خبرة سياسية لدى الإخوان، حينها سيصبح الإسلاميون القوة التي لا تقهر.

لابد من تشكيل مجلس للإسلاميين تجتمع فيه جميع الفصائل الإسلامية فيجلس أعضاء مكتب الإرشاد مع كبار علماء السلفيين مع أنصار السنة مع الجمعية الشرعية مع التبليغ والدعوة، وتتضافر جهودهم للإجتماع على رأي سياسي واحد يلتزمون به ويحشدون الناس من أجله لمواجهة باقي القوى السياسية المضادة.

نحن نريد خلافة إسلامية تعم بلادنا مرة أخرى، ونبذل جهودنا في سبيل الله للوصول إلى دولة الخلافة الإسلامية، نعم نريد دولة إسلامية وليقل من شاء ما شاء، فلن تكون مصر في يوم من الأيام دولة علمانية أو دولة لا دينية، ولسنا نخاف من أحد حتى نخاف من إعلان موقفنا، ولسنا على الباطل لنبرر موقفنا، بل نحن على الحق الذي سينتصر بإذن الله في النهاية، فمن لا يعتز بدينه لا يؤتمن على الوطن (لماذا يقبل العالم الاتحاد الأوروبي ولا يعترض عليه ويرى في إحياء دولة الخلافة الإسلامية جريمة يعاقب عليها القانون الدولي).

السلفيون ليسوا هم الصهاينة ، والوطن ليس هو الكنيسة ، والدولة ليست هي المشائخ والقساوسة ، والقانون ليس هو جلسات المصاطب في استديوهات

التليفزيون، لابد أن نكون قادرين على تفعيل مرجعية الوطن والدولة وسيادة القانون.

- ضرورة سن قانون يمنع إزدراء الأديان، فلا يحق لأحد الهجوم على الحجاب أو على النقاب لأننا لا نمنع الراهبات في إرتداء ما يرغبن، فبأي حق نسمع أصواتا نصرانية تنتقد الحجاب وتسخر منه، بل وحتى الأصوات المسلمة لا يحق لها ذلك.
- لابد من رفع الحصانة الغير مبررة للكنيسة المصرية وأنها لم تعد دولة أقوى من الدولة، ونرفض الدولة الدينية التي تعني سطوة الكنيسة ورجال الدين، ونطالب بدولة ذات مرجعية إسلامية.
- لابد أن تفتح المساجد طوال الوقت وليست في أوقات الصلاة فقط، أسوة بالكنائس.
- لابد من تفتيش الكنائس والأديرة وخضوعها للدولة، كما يحدث مع المساجد، ولابد من إختيار شيخ الأزهر والمفتي من خلال العلماء.
- يجب محاكمة المعتصمين أمام السفارة الأمريكية، فمصر ليست محمية أمريكية والمصريين النصارى أغلى من أن يكونوا رعايا لدولة أخرى، كما يجب محاكمة المتطاولين على المسلمين والمحرضين على الفتنة ومن يطالب بحماية دولية للنصارى.

الوحدة الوطنية إلزام وطني للمسلمين والنصارى بلا من أو تعال، إذا كانت المكاسب تستند إلي ضغوط خارجية فسوف تكون قصيرة العمر وليست في صالح النصارى علي المدى البعيد فالضمانة الحقيقية للعلاقات الداخلية بين المصريين بعضهم البعض وبينهم وبين الدولة هي تماسك الجماعة الوطنية واللجوء إليها في الأزمات

وتلك هي التوازنات الصحيحة التي يقوم عليها وطن في
حجم مصر.

شعب مصر يريد دولة ذات مرجعية إسلامية وإذا
اعترضت أمريكا فلسنا نطلب تحكيم الشريعة الإسلامية
على الأمريكيين ولا على المسلمين المقيمين في أمريكا،
بل نطلبها للمصريين المسلمين في مصر العروبة
والإسلام.

الفصل الرابع: ماذا أفعل لو كنت رئيسا لمصر؟

تميزت مصر بموقعها الجغرافي والتاريخي، ومن هذه النظرة يلقي المصريون إلى رئيسهم القادم المسؤولية التاريخية المستقبلية لهذا البلد العظيم، أن نعيد لمصر تميزها وتاريخها الذي سلب منها، وتعود من جديد أم الدنيا.

على المستوى الدولي، يجب أن تعيد مصر علاقتها المتوازنة مع كل الدول والمنظمات الدولية، وهذا الخلل في التوازنات الدولية بين الغرب والعالم الإسلامي يجب أن يعالج من خلال مسؤولية مصر بحكم موقعها وتاريخها. حق الفيتو ليس من القانون الدولي بل يخترق القانون الدولي ويجعل الدول القوية تتلذذ أو تعتدي على الدول الضعيفة، أو من قامت بإضعافها بالسيطرة على قراراتها واقتصادها، كما رأينا في الاحتلال الأمريكي لأفغانستان والعراق. فإذا كانت أمريكا قوية فهي سارقة للأوطان، ولا بد من التمسك بالحقوق والإصرار على إرجاعها، وهذه مسؤولية مصر بالتعاون مع المجتمع الدولي.

على المستوى الإقليمي، يجب أن تعلم مصر رئيسا وشعبا أن مصر قلب الأمة العربية والإسلامية، وليست معاهدة مع عدو مغتصب يجعلها تنسى أمنها القومي وعمقها الإستراتيجي مع جيرانها من العرب والأفارقة، فالأمن القومي المصري يمتد من تركيا شرقا إلى وسط أفريقيا جنوبا، ومن الخليج العربي شرقا إلى جبل طارق غربا، وأي إخلال بالتوازن في هذه المنطقة فهو يؤثر تأثيرا مباشرا على الأمن القومي المصري، وما حدث من

محاولة تقسيم العراق، وتقسيم السودان وغيره ليس ببعيد.

وهذا التوازن الإقليمي والدولي لن يتأتى إلا بتوازن وتقوية الجبهة الداخلية لمصر، وشعب مصر هو الركيزة الرئيسية التي تستند إليه الرئاسة لتحقيق هذا. ويتم تقوية الجبهة الداخلية بعدة إصلاحات تتم على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي.

على المستوى الداخلي

المرجعية لأحكام الإسلام

من أهم ما يميز تلك الثورات العربية هو ظهور الحركات الإسلامية على الساحة، وقد غاب الإسلام عنا كثيرا وانتظرنا عودته كما لو كنا من قبل لم نكن مسلمين. "قل لا تمنوا علي إسلامكم بل الله يمن عليكم أن هداكم للإيمان"

ما هذا التخوف من التيارات الإسلامية؟ هل نحن غير مسلمين أم أننا مسلمون لا نعرف عن الإسلام شيئا إلا أن فيه حد قطع اليد للساقي والساوقة، والناظر في كتاب الله سبحانه وتعالى يجد أن آيات القرآن 6300 آية، وذكرت الحدود في حوالي عشرة آيات أو أكثر قليلا، فأين باقي آيات القرآن، هل حفظ الله سبحانه وتعالى القرآن ليضمن تنفيذ الحدود أم أنه جاء لينظم حياة الفرد والمجتمع بل ينظم حياة العالم بكامله في ظل الآية الكريمة "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

يقول الشيخ الغزالي رحمه الله: إن الحكومة في الإسلام ليست معنية برفع مستوى المعيشة، وتوفير السلع والخدمات والمرافق؛ لتكون الحياة رطبة حسنة فحسب، وإنما يمتد واجبها إلى أن ترقى بالإنسان روحًا

وجسدًا، وتضمن له مستقبل الدنيا وسعادة الآخرة، ولا تجد ذلك إلا في الإسلام، وهذا شرف لم تنله سوى حكومات الدولة الإسلامية بمعناها الصحيح.

الأستاذ الدكتور وديع فرج أستاذ القانون المدني ووكيل كلية الحقوق بجامعة القاهرة في الخمسينيات من القرن الماضي، والمحامي أمام محكمة النقض، وأحد الأسماء اللامعة في القانون المصري، وهو من القلائل الذين تمكنوا من التعمق في دراسة الشريعة الإسلامية، جهر بحبه وإعجابه بالشريعة الإسلامية في كل مناسبة، وعرف عنه ذلك بين زملائه وتلامذته.

حضر اجتماعًا عامًا نظمته طلبة الإخوان المسلمين ليحاضر فيه الإمام الشهيد حسن البنا، وعقب انتهاء المحاضرة وجه إلى الإمام البنا قوله: "لئن كنت فضيلتك تتعصب للإسلام تعصبًا دينيًا فإني أتعصب للإسلام تعصبًا علميًا".

وقال أيضًا مخاطبًا الحضور: خير لهذا الشباب الفتى المتوثب الذي يفيض قوة وحيوية أن يسارع بالإنضمام إلى هيئة الإخوان المسلمين من أن يفني وقته وشبابه في شوارع فؤاد وعماد الدين.

وحيا الدكتور وديع مندوب الإخوان بهتاف الإخوان الله أكبر ولله الحمد، مرددًا ذلك بقوله: لا تعجب لترديدي هذا الهتاف فإني أومن بأن هذا هتاف كل شخص يؤمن بدين سماوي، ولقد أجرت معه جريدة "الإخوان المسلمون" في عام 1954م في عددها الأول السنة الأولى حوارًا حول الشريعة الإسلامية جاء فيه الحديث التالي⁽¹⁾:

¹ www.ikhwanonline.com

اشتهرتم بين تلامذتكم بإعجابكم بالشرعية الإسلامية وتقديركم لها، وظهر هذا واضحًا في محاضراتكم، فهل تستطيعون أن تعطونا صورة عن مميزات الشرعية الإسلامية التي كانت سببًا في إعجابكم بها؟

قبل أن أجيب على أي سؤال أحب أن أجيب بصراحة إني لا أجامل الإخوان المسلمين ولا أجامل المسلمين، وإنما أنا صادق في كل كلمة أقولها وأومن بكل لفظ أنطق به، بل إن كل منصف متعمق في دراسة الشرعية الإسلامية يشاركني في هذا.

لقد أقيت محاضرة في الخرطوم عام 1945م عن فضل الشرعية الإسلامية وتفوقها على مختلف الشرائع الأخرى، وتناولت في هذه المحاضرة تحرر الشرعية الإسلامية من الشكليات التي تنوء بها الشرائع الأخرى وكيف أن الشرعية الإسلامية جعلت الصدق وحسن النية أساس المعاملات.

وكل من درس الشرعية الإسلامية وتعمق في دراستها لا بد أن يحترمها ويؤمن بصلاحياتها ومجاراتها لكل عصر، وأن أساس الفكرة الخاطئة عن الشرعية الإسلامية عند بعض الناس هو جهلهم بقدرها وأصولها، وأستطيع أن أجزم بأن السياسة الشرعية من أخصب المصادر التي تمدنا بالتشريعات، والقوانين اللازمة لنا.

ثم إن من يفسر أسس هذه الشرعية طبقًا لأصول الثقة لا يمكن أن تقف أمامه عقبة ما ولا يدخله أي شك في أن الشرعية الإسلامية أنفع وأجدي لنا من أي شرعية أخرى، وإذا كانت الشرعية الإسلامية - كما يقول المعارضون - قد حرمت بعض التصرفات، فإنها لم تحرم إلا ما يلحق بالناس الضرر.

والواقع أن الواحد منا يشعر بشدة حاجته إلى دراسة شريعة بلاده عندما يكون بالخارج، ولقد لمست هذا الوضع بنفسى، ولأضرب مثلاً صادفنى وأنا فى باريس، فقد جمعتنى ندوة مع بعض الأساتذة والطلبة والطالبات من مختلف الدول، وكنا نتكلم عن حقوق المرأة المتزوجة، وتكلم كل من فى الندوة عن حقوق المرأة من وجهة نظر شريعة بلاده، ولما كنت الشرقى الوحيد فى هذه الندوة، فقد طلب منى الأستاذ المشرف على هذه الندوة أن أدلى أنا الآخر بدلوى، فما إن نهضت للكلام حتى ابتدرتنى فتاة دميمة بقولها: يقينى أن هذا سيكون رأيه بشعاً، فشعرت أن صفة قوية ومهانة بالغة قد وجهت إلى الشريعة الإسلامية فى شخصى. ولكننى تمالكت نفسى وأخذت أتكلم عن فضل الشريعة الإسلامية، وأسهب فى سبقتها كل الشرائع فى هذا المضمار ومدى كفالتها خير كفالة للمرأة المتزوجة، وما إن انتهيت من كلامى بين إعجاب الجميع ودهشتهم، فهم يجهلون كل شيء عن شريعتنا الغراء حتى وجه الأستاذ قوله إلى هذه الفتاة قائلاً: ما عليك إلا أن تذهبي إلى مصر إن أردت الحصول على مثل هذه الحقوق.

شعرت بالفخار والزهو ولا عجب فى ذلك؛ لأنى كمصري أعتبر الشريعة الإسلامية شريعة لى، لأن المسلمين يمثلون أكثر من تسعين فى المائة من مجموع المصريين فأى إهانة تلحق بالشريعة الإسلامية فإنما هى إهانة موجهة إلى مباشرة.

وهكذا يجب أن يكون كل مصري مهما اختلفت ديانتة على بينة من أمر هذه الشريعة وأحكامها.

لماذا يرد المسلمون فى مصر على استحياء على من يريد تحويل مصر إلى دولة لا دينية، بحيث يشطب من الدستور أن الإسلام هو دين الدولة الرسمى، وأن مبادئ

الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع إلى درجة أن بعضهم استنكر أن يكون دين الدولة هو الإسلام قائلاً بغباء : كيف تكون وزارة الصحة إسلامية؟.

وعندما يطرح العلمانيون هذه الأفكار الرافضة للهوية الإسلامية يستشهدون بالغرب العلماني، العالم المتحضر، العالم الديموقراطي، العالم الأول بزعمهم، تعالي ننظر إلى أعلام الدول في العالم كله، ستجده رمزاً يعكس هوية الدولة، هناك أكثر من خمس وعشرين دولة حول العالم، كثير منها دول أوروبية رسمت الصليب في علمها ليدل على الهوية الدينية لهذا البلد، منها إنجلترا، فنلندا، السويد، سويسرا، أيسلندا، استراليا، الدنمارك، وغيرها كثير من الدول رسم الصليب في علمها، للدلالة على أن دين هذه الدولة هو النصرانية، حتى الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين، وهي الدولة الوحيدة التي تمثل اليهود، رسموا في علمهم ما يعكس هويتهم الدينية، ولم يستنكر العالم ذلك.

فإذا ما فكرنا في إقامة دولة الإسلام في مصر وهي دولة مسلمة منذ أربعة عشر قرناً ورسمنا العلم المصري ليبين الهوية الإسلامية للدولة المصرية اعتبره العلمانيون نوعاً من التطرف والرجعية والطائفية، بينما يقبل هؤلاء العلمانيون أن يرسم الصليب في أعلام كثير من الدول التي يعتبرونها متقدمة.

لم يكتف الأورويون بإتخاذ الصليب شعاراً لهم في علم دولتهم الرسمي بل رسموا الصليب في شعار وأعلام أنديةهم الرياضية، بل لقد ارتدى لاعبو نادي انترميلان الإيطالي ملابس المباراة وقد رسم عليها صليب عندما لعبوا أمام ناد تركي قبل أربع سنوات، وقد قام محام تركي برفع قضية على هذا النادي لأنه لبس شعاراً يدل على (الحروب الصليبية) كما ورد في الأنباء.

لماذا يستنكر العلمانيون في مصر أن نرفع شعار: دولة بمرجععية إسلامية، ويفتخرون أن الثورة لم يكن فيها شعار ديني، فضلا على اعتراضهم على المادة الثانية من الدستور المصري.

على الإسلاميين أن يبادروا إلى إجماع العلمانيين بما يفعله الأوروبيون الذين يعتبرونهم قدوة لهم، فملاحدة أوروبا، والشواذ فيها، يفخرون بصلبانهم حتى في المجال الرياضي والفني والإقتصادي فضلا عن السياسي، فكيف نخشى نحن من رفع راية التوحيد.

مصر مسلمة، مصر شامة في أرض الإسلام إن اعتر أهلها بدينهم، قال عنها عمرو بن العاص رضي الله عنه: ولاية مصر تعدل الخلافة، وبإذن الله، صفحة مظلمة من التاريخ ستطوى، وستفتح صفحة يشع منها النور.

الإصلاح السياسي

فصل السلطات: القضائية والتشريعية والتنفيذية

وزير العدل ليس من الهيئة القضائية فهو من أفراد السلطة التنفيذية وهو غير مستقل لخضوعه لرئاسة الوزراء ولمجلس الوزراء وهو يشغل وظيفة سياسية مما يمتنع على القضاة الاشتغال بها مهما بقوا قضاة عاملين وهو لا يتمتع بضمانة من ضمانات الاستقلال في قراراته وليس من حصانة له من عدم العزل حيث ينص الدستور على أن القضاة غير قابلين للعزل، وإفراغ العمل القضائي من محتواه هو مسلك سياسي ربما ينتفع به على المدى القصير ولكنه يهدم الكثير من نظام الحكم ذاته مشبها ذلك بتاجر يسيء استغلال الاسم التجاري بوضعه بضاعة فاسدة.

السلطة التنفيذية في مصر تنشيء حزبا تخوض به الانتخابات التي تشرف عليها وتسيرها السلطة التنفيذية بأدواتها الأمنية والإقتصادية والإعلامية ومن هنا تنشأ المؤسستان التشريعتان وهما مجلسا الشعب والشورى "عن طريق حزب الحكومة بما يضمن سيطرتها عليهما."

قال البشري: إن المحكمة الدستورية حكمت بعدم شرعية المجالس النيابية في مصر لأربعة إنتخابات في أعوام 1984 و 1987 و 1990 و 1995 وترتب على ذلك بطلان تشكيل المجالس النيابية على مدى 16 عاما متصلة بين عامي 1984 و 2000 كانت مصر خلالها خارج إطار الشرعية الدستورية، كان نظام مبارك يتغنى بالشرعية الدستورية خلال أيام الثورة المصرية في 25 يناير 2011، متعللا أنه لا يمكن تعديل الدستور إلا بوجود مبارك في السلطة ولن يتم ذلك في وقت لا يقل عن ستة أشهر، وهي المدة الباقية له في فترته الرئاسية الأخيرة، وقد حكم مصر 16 عاماً متصلة خارج إطار الشرعية الدستورية.

تسعى السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل منذ الأربعينيات للإحاطة بالهيئات القضائية والهيمنة عليها وكان نادي القضاة هو المؤسسة التي تمثل قطبا يجذب أعضاءه استقلالا عن وزارة العدل والوزير الذي يشغل منصبا سياسيا حزبيا ويمثل السلطة التنفيذية، وقرارات نادي القضاة بوجوب الاشراف الكامل والحقيقي على الانتخابات لا يعتبر اشتغالا بالسياسة، واذا اعتبرت هذه المطالب اشتغالا بالسياسة فلا بد من اعتبار عملية الإشراف على الإنتخابات التي أوجبتها عليهم المادة 88 من الدستور إشتغالا بالسياسة لأن هذا الإشراف هو أصل المطالبة.

ويرى القاضي المفكر طارق البشري صونا لإستقلال القضاء ألا يعين قاض بوظيفة أخرى إلا بعد تركه القضاء بثلاث سنوات وألا يتقرر لقاض معاش إستثنائي عند تركه القضاء إلا بعد عرض الأمر على جهات القضاء لوضع الضوابط المناسبة، ويضيف أن نظم الحكم عندما تكون قوية وتستند إلى شرعية فإنها تتعامل بثقة وشجاعة لكنها حين تفقد القوة "تكون على درجة عظيمة من الإحتياج لأن تستر سياساتها وممارساتها وأفعالها" ، وأشار إلى أن تمسك القضاء بإستقلالهم هو رفض لإستغلال ظاهر حيادهم الوظيفي لتحقيق أهداف منحازة للقابضين على نظام الحكم.

إنتخابات حرة نزيهة

كل من يمارس سلطة عامة إنما يستمد شرعية ممارسته لها من تفويض له واختيار له من الجماعة السياسية، والوضعيون المحدثون يتكلمون عن النيابة عن الشعب حتى إن كانوا نازيين أو فاشيين، والفقه الإسلامي يصدر عن البيعة من الأمة والنيابة عنها في إطار الشريعة الإسلامية وبشرط حراسة الدين والدنيا⁽¹⁾

وهذا التمثيل يجب أن يتحقق بانتخاب نزيه واختيار حر، وهو يفقد شرعيته إذا كان مزوراً أو كان صادراً عن إكراه، كما يفقد شرعيته إن تجاوزت الممارسة شروط الولاية أو النيابة؛ لأنه ما من نيابة إلا وهي محدودة لا تقبل التجاوز، ومقيدة لا تقبل الإطلاق، ومشروطة لا تقبل الانفلات من شرطها، وإذا لم تتحقق إرادة التمثيل أو النيابة ينكسر وعاء الشرعية في ممارسة السلطة

¹ المستشار: طارق البشري، ورقة مقدمة إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الحوار القومي الإسلامي الذي عقد في بيروت يومي 1 و 2 ديسمبر 2004(بتصرف)

العامة، وتصبح عدواتًا بحثًا من فرد أو أفراد أو جماعة محددة بعينها.

وانفراد جهاز واحد بممارسة السلطة يجعله مهيمناً عليها، ولذلك يجب أن يصدر القرار وتمارس السلطة عبر هيئات ومؤسسات يشارك بعضها ويراقب بعضها ويكمل بعضها بعضًا، بشرط أن تكون هناك استقلالية بين هذه الهيئات لتحقيق التوازن المطلوب، ويجب أيضا أن يكون هناك مبدأ جماعية القرار، فلا يصدر أي قرار من فرد واحد، أو أفراد محدودين إنما يصدر من جماعة متوازنة بغير هيمنة فردية لأحدهم أو لبعضهم على الآخرين.

ومن المبادئ الهامة أيضا تحديد فترة زمنية لتولي الوظائف والمناصب العامة، وتداول هذه الوظائف من أفراد ومجموعات متعددة ومتوالية، وهذا التداول يميز العمل العام عن القائم به، ولكي لا يتشخص العمل العام ويفقد موضوعيته وعموميته.

ولم يُعد أحد يطالب بالانتخابات ولا بالبيعة ولا بالاختيار، إنما يطالب في كل ذلك أن يكون: نزيهاً وتطوعياً وحرّاً وصحيحاً، لنتمكن من مواجهة أخطار الخارج التي لا تقتصر على مسائل الغزو والاحتلال فقط، إنما تشمل ضغوط الخارج الاقتصادية والسياسية التي تهدد الإرادة الوطنية لبلادنا، وكذلك ما تغلغت به المصالح الأجنبية في النسيج السياسي الاجتماعي المصري، بما يعوق المصلحة الوطنية في إرادة سياسية واضحة ويعوق فاعلية العمل الوطني.

عندما نتكلم عن ثوابت الدين إنما نصدر عن المرجعية الدينية وأصولها، والمرجعية الدينية تلزم المتدين، واختياره لتدينه يلزمه إرادياً بحراسة ثوابت ما يتدين به، ولا تقوم لديه مشكلة في احتكامه إلى ثوابت ما يريد أن يحفظه، كما لا تقوم مشكلة لدى من يتحاور معه

من المتدينين؛ وذلك لاستقرار توافقهما على الاحتكام إلى ما يتوافقون على حفظه من ثوابت وأصول ومرجعيات.

وتقوم المشكلة عندما لا يكون الطرف الآخر في الحوار متديناً، ويكون صادراً عن مرجعية وضعية يريد لها السيادة، هنا يدور الجدل على محورين متوازيين لا يلتقيان، ولا يستطيع المتدين أن يلزم غير المتدين بموجبات التدين، ولا يستطيع أن يلزمه بحاكمية لا يقبلها غير المتدينين ولا يقبلون حكمها، ولعل البعض منهم يجتهد في سعيه إلى تنحيها.

وما دام الوضع الاجتماعي المشترك والعيش المشترك يفرض علينا أن نتحاور ونتجادل ونضم جهودنا إلى بعضها البعض لنواجه ما نواجه من مخاطر، فعلى أن نسعى إلى استخراج معايير للاحتكام تمكن من المجادلة بالتي هي أحسن، وهناك ثلاثة ضوابط للمجادلة:

الأول: إن ثمة ما يميز الحق عن الحرية، والحرية هي بتعبيرات الفقه الإسلامي "رخصة" أي هي إتاحة وهي إمكانية، وإن مطالعة بيانات حقوق الإنسان العالمية توضح هذا الأمر؛ لأن الحق هو ما ثبت ووجب وصار معيماً ومحددًا أو قابلاً للتعيين أو التحديد، بينما الحرية هي إتاحة عامة وإباحة عامة، وهي مكفولة للشخص بنص موثوق حقوق الإنسان، ولكنها في استخدام المرء لها إنما يتعين ألا يخل استخدامها "الحر"، "بحقوق" الآخرين، فحريتي تقف عند أعتاب حق غيري، وحرיתי في الحركة والتنقل تقف عند حدود ملك غيري، أرضاً كان أو سكناً؛ ولذلك كانت حرية التعبير وما يتعين أن يتمتع به الإنسان من حرية التعبير والتفكير والرأي، اعتناقاً وتلقيًا وإذاعة حسبما تنص المادة 18 من بيان حقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948) هذه الحرية إنما يضبطها ويحددها ما

أوردته المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة عن الأمم المتحدة في 1976، عندما نصت في المادة 17 على عدم جواز التدخل التعسفي في خصوصيات أحد أو المساس بشرفه وسمعته، وعندما نصت في المادة 20 على منع أية دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، ومن هنا يظهر الضابط الواجب الالتزام به في ممارسة حرية التعبير وهو ألا يسيء إلى ذوي الأديان والعقائد.

الثاني: إن الحريات أمر مكفول للشخص أو للفرد، وهذان اللفطان هما ما استخدم في كل إعلانات حقوق الإنسان والإتفاقيات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والمقرر المعترف به أنه إذا تعارض حق الفرد مع حق الجماعة، وجب بذل الجهود للتوفيق بينهما، فإن لم يكن التوفيق، وفيما لم يمكن فيه التوفيق، يجب تقديم حق الجماعة، ويصير حق الجماعة أولى بالمرعاة من حقوق الفرد، وهذا المعيار ثابت في الفقه الإسلامي الذي يجعل حق الجماعة من حقوق الله سبحانه، إعلاء لهذا الحق وتعظيمًا (لأن الله مستغن عن الناس وجماعاتهم)، وحتى لا يصادر أحد من الطغاة حق الجماعة فيدعي لنفسه القوامة عليها. وفي الفكر الوضعي أخضعت الفقرة 3 من المادة 18 من المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1976) أخضعت حرية الفرد في التعبير عن ديانته ومعتقداته "للقيد المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق أو حقوق الآخرين وحررياتهم الأساسية"، وكذلك ضببطت المادة 19 من المعاهدة ذاتها حرية التعبير باحترام حقوق الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن الوطني والنظام العام والصحة العامة والأخلاق.

الثالث: حرية التعبير تتعلق بأمر بشري، وأمور البشر نسبية، وهي دائماً محدودة بقيود تتعلق بحقوق الغير وحررياتهم، والأمور البشرية تحتمل الزيادة والنقصان وترد عليها احتمالات التجزؤ، ونحن إذا راجعنا أي دستور من الدساتير، نلاحظ أن الحقوق العامة والرخص يرد عليها الإقرار الدستوري لها مضبوطة بضوابط التنسيق والتنظيم، أما الثوابت الدينية فهي مطلقة سواء في الإسلام أو في المسيحية أو في غيرها، والمطلق لا يحتمل النقص ولا الزيادة، ولا ترد عليه تجزئة ولا تبويض، وهو لو انحرح لا يبقى منه شيء؛ لذلك نهينا عن أن نؤمن ببعض الكتاب ونكفر ببعضه، ولا يمكن أن يوجد معيار يمكن به استبعاد بعض آيات القرآن واستبقاء الباقي منها؛ ولذلك فإن حقوق البشر وحررياتهم -وهي نسبية- ينبغي أن تقف عند حدود المطلق من ثوابت الدين، والنسبي إذا نقص يستمر الباقي موجوداً بينما المطلق لو نقص لا يبقى منه باق.

الإصلاح الإقتصادي

وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني

نشر الباحث الجزائري بشير المصيطفي، دراسة في صحيفة "الشروق" الجزائرية رسمت بعضاً من معالم واقع التطبيع الاقتصادي والتجاري بين العالم العربي والإسلامي وبين إسرائيل، ففي العام 2008م، بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ومصر نحو 292 مليون دولار، بزيادة قدرها 18% عن العام 2007م، بينما لم تتجاوز التجارة البينية بين الجزائر وليبيا على سبيل المثال 40 مليون دولار العام 2009م. وبالمناسبة، لا تتعدى نسبة التبادل التجاري بين الدول العربية نسبة الثمانية بالمائة من إجمالي التجارة العربية بحسب "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008"، بينما يُشكل التبادل

التَّجَارِيَّ 25% من تجارة إسرائيل الخارجية، وهي نسبة تجعل العرب ثاني شريك تجاري لإسرائيل بعد الولايات المتحدة

وهناك عجز تجاري بين الجانبين لصالح إسرائيل، بنحو 28 مليون دولار؛ حيث بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية لمصر حوالي 160 مليون دولار في مقابل 132 مليونًا صادراتٍ مصريةٍ لإسرائيل، وتستورد مصر 200 مُنتج من إسرائيل، بواسطة عدد من المصدِّرين الاسرائيليين، وعددهم 321 مُصدِّر يعملون في السوق المصري. وتُساهم 575 شركة من الجانبين، في دعم التجارة البينية بين مصر وإسرائيل، من بينها 300 شركة مصرية، من بينها شركات تُساهم في إمداد إسرائيل بحديد التسليح والأسمنت اللزيمين لبناء المستوطنات والجدار العنصري في الضفة الغربية، فيما تُصدِّر إسرائيل إلى مصر بعض المنتجات الزراعيَّة والأسمدة والمواد الطبيَّة والأجهزة الصنَّاعيَّة، في مقابل النفط والغاز والسكر والمنسوجات. كما أن هناك وجهًا آخر لدعم الشركات المصرية لإسرائيل، بعيدًا عن التطبيع؛ حيث تساهم بعض الشركات المصرية في عمليات بناء الجدار الفولاذي على الحدود المصرية مع قطاع غزة، ومن بينها شركة "حديد عز" التي يملكها المهندس أحمد عز أمين التنظيم في الحزب الوطني الحاكم في مصر، وشركة "المقاولين العرب- عثمان أحمد عثمان وشركاه"، وشركة "أوراسكوم للمقاولات"، إحدى شركات "مجموعة شركات ساويرس مصر"، والتي تتبع رجلي الأعمال أنسي وناصف ساويرس. وكذلك هناك "الشركة العربية السويسرية الهندسيَّة لتجارة الأسمنت"، وشركة "سيمكس- أسمنت أسيوط"، وشركة "العبور للصناعات المعدنية"، والتي تورِّد الصَّاج المضلع والمجلفن على البارد و مواسير "بولي إثيلين" و"بي. في. سي"، لحساب

مشروع الجدار الفولاذي، وهي ملك محمد ثابت شقيق حرم الرئيس المصري، وهي تورد وتربطها شراكة مع بعض الشركات الإسرائيلية، من بينها شركة "كنعان". كما تقوم "شركة حاويات مصر" بتوريد البيوت الجاهزة للمهندسين والعمال للإقامة بها، و"شركة لمعي فهمي عبد الشهيد للتجارة والنقل" بشبرا، والتي تقوم بتأجير الأوناش الكبيرة الحجم الغير موجودة في القطاع العام، وتوريد الدربوكسات والسلك الواير وسيارات نقل الخرسانة وخلاطات الضغط إلى موقع المشروع. بالإضافة إلى ذلك، تقوم "شركة سيكا مصر للمواد العازلة" بتوريد ألواح العزل على البارد لعزل المياه الجوفية عن الجدار، بينما تقوم "شركة الوفاء العالمية" للمواد العازلة، وهي المستورد الوحيد لمادة "Knight punt"، والتي تُخلط مع الأسمنت حتى يصبح كالفلواز وغير قابل للتفجير أو الحفر فيه، فيما تقوم "شركة أكرو مصر للشدات والسقالات المعدنية"، ومصنع "داي شين" للعوازل الفوم، بتوريد منتجاتهما لموقع بناء الجدار، الذي تشارك شركت أمريكية في دعمه، مثل "شركة ماكدونالدز مصر"، التي تقوم بتوريد الوجبات الجاهزة لمهندسي الموقع، وشركة مياه أكوافينا المعدنية التابعة لشركة "بيبيسي كولا" الأمريكية. وفيما يخص الأردن، ثاني بلد عربي يُقيم علاقات طبيعية مع إسرائيل، فبحسب بيانات رسمية صدرت عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، في أبريل 2010م، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين في العام الماضي نحو 231 مليون دولار، مسجلاً تراجعاً بمقدار حوالي 19,5% عن مستوياته التي تحققت في العام 2008م، بإجمالي 342 مليون دولار، وقالت الدائرة إن قيمة الواردات الأردنية من إسرائيل في العام 2009م، بلغت 131 مليون دولار، فيما بلغ حجم الصادرات الأردنية لإسرائيل 100 مليون دولار، بفائض 31 مليون دولار لصالح إسرائيل

وبخلاف مصر والأردن، يحتل العراق موقعًا متقدمًا في التجارة الخارجية لإسرائيل بنسبة 43% من إجمالي المبادلات الإسرائيلية-العربية، ولكن ذلك يتم من خلال استبدال علامات بلد المنشأ على المنتجات الإسرائيلية؛ حيث يتم تصدير هذه السلع أولاً إلى قبرص أو وجهة أخرى مماثلة؛ حيث يتم استبدال علامات المنشأ عليها، ثم يتم إعادة تصديرها إلى العراق

وبحسب تقرير لمعهد التصدير الإسرائيلي، فإن هذه الطريقة تتبعها إسرائيل أيضًا لإدخال منتجاتها إلى الدول الثلاث التي لا تزال تتبنى سياسة المقاطعة الكاملة لإسرائيل، وهي: إيران وسوريا ولبنان، حيث تصل هذا البضائع بواسطة طرف ثالث وهي لا تحمل هوية الصنع الإسرائيلية أو عبارة "صنع في إسرائيل"

أما بقية الدول العربية والإسلامية فتمارس الشراكة التجارية مع إسرائيل من بوابة الشركات الأجنبية ومكاتب الاستثمار المنتشرة في الوطن العربي أو عن طريق إعادة التصدير والاستيراد من دول أخرى، أو بالتحايل على شهادات المنشأ. وفي هذا الإطار، أصدرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إحصائية في العام 2009م الماضي، بعض الإحصائيات العامة حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بينها وبين الدول العربية والإسلامية في العام 2008م، وللأشهر العشرة الأولى من العام 2009م، وكانت كالتالي:

- أولاً: تصدر إسرائيل منتجاتها مباشرة إلى 16 دولة عربية وإسلامية، بقيمة 2,1 مليار دولار، وهي: مصر، الأردن، المغرب، تونس، موريتانيا، الكويت، لبنان، سوريا، العراق، عمان، السعودية، قطر، البحرين، تركيا، ماليزيا، إندونيسيا.

• ثانيًا: تستورد إسرائيل مُنتجاتٍ من 9 دولٍ عربيَّةٍ وإسلاميَّةٍ، بقيمة 3,24 مليار دولارٍ في العام 2008م، ولكنها تراجمت في الأشهر العشرة الأولى من العام 2009م، إلى مستوى 1,18 مليار دولار، بسبب الحرب على غزّة، وهذه الدَّول هي: مصر، الأردن، المغرب، تركيا، ماليزيا، إندونيسيا، وفي ذات الفترة، الأشهر العشرة الأولى من العام 2009م، بلغ حجم الواردات الإسرائيليَّة من الدَّول السَّنة نحو 1,36 مليار دولار.

• ثالثًا: الشَّرِيكُ التَّجَارِيُّ الأوَّلُ لإسرائيل من الدول العربيَّة والإسلاميَّة، هو تركيا؛ حيث تبيَّن إحصائيَّات الأشهر العشرة الأولى من العام 2009م، أن صادرات تركيا إلى إسرائيل بلغت 1.14 مليار دولار، وبلغت وارداتها من إسرائيل 878,2 مليون دولار، وكان من بين أهم أوجه التَّطبيع التُّركيِّ- الإسرائيليِّ، التَّعاون العسكريُّ وكذلك في المجال المائي؛ حيث أنت تركيا تُصدِّر مياه الفرات إلى إسرائيل من خلال مشروع سدِّ الأناضول الكبير، إلا أنَّ هَدْيَيْنِ الجانِبَيْنِ تراجمتا بعد تولي حزب العدالة والتَّنمية ذي التَّوجُّه الإسلاميِّ للحكم في تركيا.

بكلِّ تأكيدٍ، فإنَّ الحكومات العربيَّة قبل الثورات انعدم الأمل فيها لوقف التَّطبيع، وبَقِيَ الأمل في جهتيَّين رسميتيَّين في العالم العربيِّ والإسلاميِّ :

الأولى: هي جامعة الدَّول العربيَّة؛ حيث يجب على أمانة الجامعة تفعيل عمل مكتب المقاطعة، والإعلان عن الدَّول والشَّرِكَات المُطَبَّعة؛ حيث لا يزال خيار المقاطعة هو الخيار الرِّسميُّ للجامعة،

أمَّا الطرف الثَّاني فهو حكومة تركيا الإسلاميَّة؛ حيث يجب عليها استكمال ما بدأت في صدِّ تحجيم علاقات

تركيا مع إسرائيل، على النحو الفج الذي سارت عليه حكومات حزب الشعب الجمهوري التركي العلماني السابقة.

المهمة الأكبر إذن على عاتق الشعوب.. على أئمة المساجد في التعريف بالمخالفة الشرعية الواقعة في التطبيع مع إسرائيل.. على الصحفيين والإعلاميين في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الحكومات والشركات التي تدعم إسرائيل وأنها العسكرية المجرمة.. على المثقفين في تنوير الناس بأن كل دولار يدفعونه لإسرائيل يخدم ألتها العسكرية ومشروعاتها الاستيطانية ويدعم إجرامها ضد الفلسطينيين.. على مؤسسات المجتمع المدني في فضح هذه الحكومات والشركات، وفي استمرار الدعوة إلى مقاطعة إسرائيل.. على الشعوب في التحرك للضغط على حكوماتها في الشارع وفي النقابات والأحزاب وغيرها من منافذ العمل الشعبي العام، من أجل وقف التطبيع.

وبدون ذلك الجهد الشعبي، وبدون مواجهة قطار التطبيع الجامح، وإتفاقيات التسوية الباطلة التي فكت زمامه، فإننا سوف نفاجم بعد أشهر قليلة أو سنوات قادمة، بأن حديد العرب ودولارات العرب قد أصبحت عبارة عن مكونات في دبابه إسرائيلية وطائرة إسرائيلية تقتل شعوبنا داخل حدودنا هذه المرة.

تنمية سيناء

شبه جزيرة سيناء مساحتها 6 % من مساحة مصر، ونحو 3 أمثال مساحة الدلتا، وسواحلها 30 % من سواحل مصر، وأقل عزلة من باقي صحارينا، احتضنت القبائل السيناوية أثناء الاعتداء، ودمجتهم في الكيان المصري ضد العدو، ومع ذلك لا يوجد تخطيط قومي واع

في مصر يدمج أهل سيناء في الوطن، ويدخل سيناء كلها في دائرة الحيوية والبقاء، بل هناك عدم اكتراث وتراخ في تنمية سيناء، وكأن هناك خطوطاً حمراء تمنع تعميمها، على الرغم من أنها موقع أمن قومي مباشر، وتم عزل سيناء عن مصر مما جعلها أشد خطراً على أمن مصر من ذي قبل.

وقد اهتمت الدولة بتنمية الساحل الشمالي والغربي الذي كلف الدولة مليارات الجنيهات في المرافق، دون جدوى اقتصادية فضلاً عن مشروعات أخرى كلفت الدولة الكثير دون فائدة نتيجة فشل التخطيط والدراسة، إن الدراسات موجودة لا تخفى على أحد، ولكن لدينا شعب لا يقرأ وحكومة لا تتحرك بطريقة علمية ومخلصة؛ لأنها لم تهتم بما كتبه العالم الكبير د. جمال حمدان في كتابه "شخصية مصر" في فصل سيناء، ونحن لدينا قوة عاملة نستطيع غرس نية خالصة فيها بتنفيذ إرادة الله في إعمار الأرض، ولدينا شعب لديه روح أكتوبر ومعنوياتها وسيتحرك إلى سيناء مادام وجد همة ودفعة إلى ذلك، ونحتاج إلى إرادة واعية مخلصة، ومدير جريء وحاسم ومؤتمن وبتق الله، والمال سيأتي ولو بالجهود الذاتية (www.ikhwanonline.com/Article.asp?ArtID=48095&SecID=270).

لا بد من تعميم سيناء بأسرع ما يمكن؛ من أجل الدفاع عنها، والتعمير لا يتأتى إلا بامتلاك المواطنين للأرض واتباع الأسلوب الذي يتبعه الصهاينة في بناء مستوطناتهم؛ بمعنى مشاركة الدولة بالتخطيط، وترك المواطنين للبناء والتعمير والاستثمار، بعد أن يشعروا بأن هناك أمناً مستقبلياً لهم واستقراراً جديداً لهم في هذه المنطقة.

قرأت تحقيقاً في جريدة الأهرام المصرية الصادرة بتاريخ 22 جمادى الأولى 1432هـ - الموافق 25 أبريل

2011، قام بهذا التحقيق وجيه الصقار بعنوان قناة بركة موازية لقناة السويس يقول فيه:

أعلنت إسرائيل من قبل اعتزامها إقامة مجري ملاحى مواز لقناة السويس يستوعب الحركة الملاحية القادمة من البحرين الأحمر والمتوسط، بإمكانات تتناسب وأحجام السفن العملاقة لبدأ من خليج العقبة إلى البحر الميت ثم البحر المتوسط، وحصلت على بعض التأييد العالمى، إلا أنه ثبت اقتصادياً استحالة تنفيذ هذا المشروع حالياً، وهذا ما يلفت الإنتباه إلى الأخطار التى تتعرض لها مصادر الموارد الإقتصادية المصرية والتى ظهرت أخيراً فى اعتزام إثيوبيا بناء سد يستوعب نصيب مصر من المياه وحقوقها التاريخية والدولية فى النهر، ويجعلنا نطرح فكرة راودت خبراء مصر لمدة طويلة فى إمكانية إقامة قناة موازية مصرية بركة فى سيناء.

الدكتور مهندس رزق طه شبانة أستاذ الدراسات المعدنية بمعهد التبين القومى يرى أن الظروف الحالية تستوجب التحرك لملء الفراغ الذى تركته قناة السويس نتيجة وجود حاويات عملاقة لا تتحملها القناة، وبالتالى تدور حول رأس الرجاء الصالح، فى الوقت الذى يرى فيه كثير من الخبراء أن هذه القناة غير مستغلة الاستغلال الأمثل، ولا تفيد من إمكانات موقعها الإستفادة الكاملة شأنها شأن الممرات البحرية والقنوات المائية الواصلة بين البحار فى شرق وغرب الكرة الأرضية، هذا علاوة على أنها لا تخدم سيناء أو تعميرها بدرجة كانت متوقعة، فلم تجتذب العمالة أو التكاثر السكانى لملء الفراغ بسيناء لإعطاء بعد أمنى وإجتماعى وإقتصادى.

وقال إن تعمير سيناء لابد أن يكون له مرتكز أساسى بإنشاء مشروع قناة بركة موازية لقناة السويس، لإقامة تعمير حقيقى بسيناء ويحمى القناة البحرية فى الوقت

نفسه وخليج السويس، فضلا عن حماية الملاحة البحرية المارة بالقناة، ويصبح هذا المشروع البري مرتكزا لحركة المصريين إلي كل أنحاء سيناء لإستغلال ثرواتها الغالية والنفيسة والمهدرة حاليا بفعل فاعل، أو للإهمال ولدفع الشرور التي قد تأتينا من هذه الناحية والتي عانينا منها طوال التاريخ.

وأضاف أن مشروع قناة السويس البري بسيناء مشروع مواز، والذي يفترض أن يكون موازيا للقناة البحرية، ويجب أن يكون بادئا من ميناء رأس مسلة على خليج السويس في سيناء والذي يجب معه أن يتم تعميق الميناء وتجهيزه ليصبح ميناء عالميا يستقبل السفن العملاقة والتي لا تستطيع المرور في قناة السويس، وليمتد هذا الطريق البري حتي ميناء شرق التفريعة بشرق بورسعيد ويمتد بنحو 120—150 كيلومترا بجوار الطريق المرصوف على مسافة تبلغ نحو 30 كيلومترا أو أكثر بشرق القناة، وأن يعتمد هذا الخط البري في نقل الحاويات والبضائع من الجنوب إلي الشمال بين الميناءين على خليج السويس وشرق التفريعة ذهابا وعودة، مما يدفع السفن الضخمة التي لا تمر بالقناة لاستخدام هذا الخط، وهذا يسمح بإعادة ثلث التجارة العالمية التي كانت تمر بمصر من قبل باستخدام هذا الخط، وسوف تزداد مع مرور السنين دون أن تستوعبها قناة السويس، نتيجة اتجاه الدول لاستخدام أجيال السفن العملاقة، عالية الحمولة والغطاس، والتي تضطر لتكلفة مضاعفة باستخدام رأس الرجاء الصالح.

وقال: إن العامل الأكثر فعالية أيضا للقناة البرية يكون في إنشاء ومد خطوط أنابيب لنقل البترول من الخليج العربي عبر الميناء المزمع إقامته على خليج السويس وحتى ميناء شرق التفريعة والتمتجه إلي البحر المتوسط ومنه إلي أوروبا.. وهنا نجد أن مصر أصبحت

محورا للتجارة العالمية التي انسحبت منها لسنين طويلة، خاصة أن إسرائيل تدرس حاليا إنشاء خط بترولي من إيلات إلى أسدود علي البحر المتوسط لتسحب تجارة البترول العالمية من قناة السويس.

ويطالب الدكتور رزق شبانة بضرورة إدخال الميكنة الزراعية بالمنطقة لتوفير احتياجاتها من الغذاء بكل أنواعه وباستخدام الري بالتنقيط والرش، والتركيز علي نشر زراعات النخيل والزيتون والقنبيط ومختلف الخضراوات والفاكهة والمحاصيل المناسبة للمنطقة، مثل الشعير والذرة، بما يوفر احتياجات سكان مصر، والتركيز أيضا علي استغلال ثروات سيناء المعدنية من الأحجار الكريمة والرمال والفحم والمنجنيز وغيرها، ومما يزيد الدخل القومي لمصر ويربط سيناء بمصر بعيدا عن الأطماع.

أما الدكتور جمال زهران، أستاذ العلوم السياسية بجامعة قناة السويس، فيؤكد أن قناة السويس كانت هدفا لمدة طويلة أمام إسرائيل منذ حروب 1956 و 1967 و1973 التي انتهت بإعادة افتتاحها فيما بعد النصر، كما أنه كانت هناك خطتان لإقامة قناة بحرية من إيلات علي خليج العقبة إلي البحر الميت إلي البحر المتوسط متوازية مع قناة السويس، إلا أن الدراسات أكدت صعوبة التنفيذ وسط أرض صعبة.

والقناة الأخرى تكون برية لخدمة السفن من ميناء إيلات علي خليج العقبة بنقل البضائع بالكونتيرات إلي البحر المتوسط، علي اعتبار أنها أقل تكلفة مما تحصله قناة السويس، وهذا يكشف عن أن مصر قصرت كثيرا في تنمية القناة، مع أن هناك مشروعا قوميا للنهوض بها وتطويرها حتي عام 2017، ولم يتم أي شيء من هذا التطوير، ومن ذلك دعم القناة من حيث الإمكانيات

والغاطس، بما يتيح استيعاب مستويات جديدة من السفن العالمية، وهذا مقدر له أن يكون عائده ثلاثة أضعاف الدخل الحالي والذي بلغ أربعة مليارات دولار، أي أن رعاية القناة ومشروعاته يمكن أن تمثل عائدا مضاعفا، أو عن طريق المواجهة الحقيقية بمشروع بديل تحقق مكاسب من تنمية سيناء اقتصاديا وبشريا، مما يستوجب دراسة إمكانات إقامة مشروعات موازية مع قناة السويس، حيث إن التكلفة ستكون زائدة في حال إقامة قناة السويس برية.. وينعكس ذلك علي إقبال السفن العالمية علي مثل هذه الخدمة، ويمكن للبدال الموازي جذب مجتمعات جديدة وسكان للمشروعات الخدمية وتشغيل الشباب.

وأضاف أن مشروعات تنمية سيناء بأنواعها أفضل كثيرا وأكثر ضمانا من مشروعات توشكي التي تكلف فيها الفدان الواحد مائة ألف جنيه لإصلاحه وزراعته، وهو رقم خيالي بكل المقاييس، وبينما مشروع كوبري السلام علي القناة والذي تكلف نحو مليار جنيه لم يحقق الاستفادة الحقيقية من إقامته.

لا للقروض

المال الغربي كله قائم على الربا الذي حرمه الله سبحانه وتعالى تحريما قاطعا، والربا لا يقتصر على المال بل يمتد إلى ربا التجارة والصناعة، وقد عرف الربا في مجتمعنا الإسلامي إلا أنه ظهر بوجهه القبيح عند اتصالنا بالغرب ووفود الغربيين إلى بلادنا أيام الحملة الفرنسية، ودائما يدخل المرابي في أعقاب المحتل، لأن الاحتلال في ذاته ربا فاحش.

والاستدانة في صميمها تسول لكنه مشروط بالإلتزام بالسداد بعد أجل معلوم، وفي كتاب جون مارلو

"تاريخ النهب الإستعماري لمصر- 1798" والذي ترجمه الدكتور عبدالعظيم رمضان يقول فيه عن الوالي محمد سعيد باشا (1854-1863): إن سعيدا هذا أحاط به المرابون النصابون الأجانب وزينوا له عقد قرض كبير، يغطي منه ديونه الصغيرة الكثيرة ويتبقى منه فائض يمكنه من تمويل مشروعات إصلاحية تعود عليه بالخير، وسترى أن الباشا انخدع بهذا الكلام وعقد القرض دون أن تكون به حاجة حقيقية إليه، فإن إيرادات مصر كانت بخير وكانت كافية لو دبرت بعقل وحكمة، ولكن الشياطين ما زالوا به حتى وقع في الحفرة، وما دام قد وقع فيها فإن الدائنين حرصوا بعد ذلك على ألا يخرج منها أبدا، والذي وقع في الحقيقة لم يكن محمد سعيد بل مصر كلها، وقعت في أيدي زبانية الربا الذين ساقوها إلى الإحتلال والذل⁽¹⁾، وقد اقترضنا المال من المرابين لنعطيهم إياه ويبقى القرض في أعناقنا قيد ذل، وسبحانه عز من قائل في سورة البقرة: "يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم، وهذا هو الربا قد انمحق محقا وبقي الذل والعار والدين.

البنوك تسيطر تماما على المال في أمريكا، واليهود يسيطرون على البنوك الأمريكية، واليهود يرون أن دولة فلسطين المحتلة هي رمز قوتهم وهي دولتهم التي لا يشعرون أنهم اغتصبوها من أهلها، وفي الحقيقة أن القضية الفلسطينية لن تحل إلا إذا انهار البنيان المالي والإجتماعي والسياسي للولايات المتحدة كلها، فما دامت هناك ولايات متحدة فهناك كيان صهيوني محتل للأرض الفلسطينية.

وقد وجه اليهود أبناءهم لدراسة القانون والإقتصاد لأن المرابي يعتمد على المحامي، وأخذ اليهود أماكنهم

¹ د. حسين مؤنس: الربا وخراب الدنيا ص 38 (1406 هـ - 1986م)

في القضاء وأنشأوا المكاتب القانونية ورأس المال اليهودي وراء ذلك كله، وكاتب اليوميات الأمريكي الشهير دولتر ليبمان قدم نصيحة لقراءه خلاصتها أن رئيس الولايات المتحدة نفسه لو دخل في نزاع قانوني حول ألف دولار مع مكتب محاماة يهودي لخسر الرئاسة⁽¹⁾.

إذا استطعنا أن نستخدم ثروتنا استخداما عريبا لتخلصنا من الإحتلال، فنحن نملك البترول في دول الخليج والموارد البشرية في مصر والأرض الزراعية الشاسعة في السودان، ونستطيع أن نقيم صناعات وزراعات عربية قوية تستطيع المنافسة في السوق العالمية وبذلك نتخلص من التهديد الرأسمالي الغربي الربوي، لكننا صدرنا البترول والقطن والغاز الطبيعي وغيره لأمريكا والكيان الصهيوني وحصلنا منهم على دولارات أودعناها في مصارفهم التي يسيطر عليها اليهود.

لقد فقدنا توازننا في هذا العالم الربوي ولم يعد لنا نجاة إلا إذا تخلصنا منه ودخلنا في نظام تعاملي غير ربوي لكي ننقذ أموالنا ونستعيد توازننا، وخاصة أننا رأينا الأزمة المالية التي يمر بها العالم نتيجة تعامله الربوي مما جعله يوقن أن النظام الإسلامي الذي يحرم الربا هو النظام الأمثل لحل الأزمة المالية العالمية.

اليوم وبعد الثورة المصرية التي حررت المصري من الطغاة والفاستدين ورجال أمن دولة إسرائيل، علينا أن نحرر اقتصادنا المصري من التعاملات الربوية التي توشك أن تعيد إلينا الخراب بنص الآية الكريمة: "بَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ" (278) فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ"

¹ د. حسين مؤنس: الربا وخراب الدنيا ص 65 (1406 هـ - 1986م)

279):البقرة، علينا أن نثق في رحمة الله أولا وأخيرا فهو سبحانه وتعالى القائل: "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (96):الأعراف، ثم بجهودنا الذاتية واستشعار كل مصري أن مصر عادت إليه ويجب أن يشارك في نهضتها وتنميتها بالمساهمة بماله ووقته وجهده يمكننا أن نصنع الكثير خاصة أن إمكانياتنا متوفرة والحمد لله وتحتاج فقط أن نعمل عقولنا نحن المصريين لا أن نستورد عقولا لا تهمها مصر من قريب أو بعيد، كما أننا لسنا في حاجة إلى قروض تزيد مآسينا لأجيال قادمة لما لها من فوائد وشروط تكبل إرادتنا السياسية والإقتصادية والإجتماعية أيضا وتفقدنا حريتنا وحرية قراراتنا المصيرية.

كما أننا لسنا في حاجة إلى مساعدات خارجية تشتت علينا شروطا توقعنا في الاحتلال عن بعد من تلك الدول المانحة خاصة أنها توجه سياستنا الإقتصادية فيما لا يفيد إلا قلة قليلة تعمل حسب أجندتها الخاصة بها كما رأينا من فرنسا التي اشترطت أن يكون التمويل والمساعدات المالية في مقابل العمل ضد التيار الإسلامي في مصر وضد حركة المقاومة في فلسطين، والعمل لصالح الكيان الصهيوني.

الإصلاح الإجتماعي

محاربة الجهل

لماذا ينتشر الجهل بين الناس؟ وبالأخص في عالمنا العربي والإسلامي؟ الإجابة في مقولة عظيمة يستخدمها الطغاة والأعداء ويعرفونها ويتدربون على استخدامها تقول: (إذا أردتم استعباد قوم فاستجهلوهم)، فعلى سبيل المثال لو فحصت الأميين في العالم فستجد أعلى نسبة

في العالم توجد في المنطقة العربية والإسلامية (ثلث سكان دولة كبيرة كمصر على سبيل المثال أمياً) مع أن أول ما نزل من القرآن هي كلمة: اقرأ، والقراءة هنا في صورة الأمر وليس للهواية، وعلى الرغم من ذلك فإن المسلمين لا يقرءون ولا يلتزمون بتعليمات دينهم الحنيف.

ولا شك أن الدول المتقدمة في عالمنا أدركت قيمة العلم والتعلم وأنه الطريق الوحيد في سبيل النهضة فهذه أمريكا على سبيل المثال أعطت في التسعينات 12 مليون مهاجر تأشيرة هجرة إليها بالإضافة إلى الإغراءات المادية والجنسية الأمريكية في سبيل استقطاب عقول العالم إليها..

للجهل ضريبة فادحة يؤديها الأفراد وتؤديها الجماعات وتؤديها الشعوب، الرئيس التونسي المخلوع قال لشعبه بعد 23 عامًا من الحكم إني فهمتكم، وقال: كانت تأتي إليّ تقارير خاطئة، فكان عاقبة جهله بأمور وشئون شعبه أن أصبح بعد الملك طريدًا وحيدًا، وحسني مبارك ليس ببعيد عن هذا المثال الواضح في الجهل السياسي بأمور واحتياجات شعبه، فلقي مصيرًا أسوأ بكثير من الرئيس التونسي..

أما على مستوى الشعوب: الفراعنة المصريون لم يكونوا جهلاء بل صنعوا حضارة علمت العالم بأسره، وما زالت آثارهم باقية إلى الآن تشهد على ذلك، لكنهم في نفس الوقت رضوا بالاستخفاف من قبل حكامهم، قال الله سبحانه وتعالى: فَاسْتَحَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ * فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ * فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَافًا وَمَثَلًا لِلآخِرِينَ (الزخرف: 54-65)، فعلى الرغم من أنهم أهل حضارة إلا أنهم لم يعرفوا لماذا خلقوا؟ والمسلمون لما

انشغلوا بأنفسهم ونسوا أهدافهم ضاعت حضارتهم وأصبحوا على موائد اللئام، وليس أدل على ذلك من الوضع الذي نحن فيه الآن من التخلف والاستعباد والقهر.

والشعوب العربية لما عاشت عقودًا طويلة من الاستبداد والطغيان من قبل حكامها، فلما قامت بثوراتها مستعينة بربها أدركت مدى جهلها بقدراتها، ومدى الضعف الذي عليه حكامها.

إن ضريبة الجهل التي ندفعها أفدح بكثير في ثمنها من ضريبة العلم والتعلم والمعرفة وحمل الرسالة في الحياة، فالأمة التي تأبى أن تدفع الثمن في سبيل نهضتها وعزتها والتماس طريقها تدفع أضعاف هذا الثمن مرات عديدة كضريبة لجهلها وتخلفها عن ركب الحضارة.

فالجهل في أي مجال من مجالات الحياة يدفع ثمنًا له المجتمع بأسره، فكيف لنا أن نحلم بنهضة بلادنا ونحن على هذه الحالة؟ كذلك الجهل بالمخاطر والآثار الصحية لمختلف الأمراض يجعل المجتمع يدفع ثمنًا باهظًا من دخله على العلاج، يضاف إلى ذلك ما تحدثه تلك الأمراض من تعاسة لأصحابها، فمصر يوجد بها أعلى نسبة إصابة بأمراض الكبد في العالم.

أما الجهل السياسي فهو يؤدي إلى هلاك الأمم، فعندما يتم انتخاب الأفراد على أساس قرابة أو قبيلة أو ديانة أو مقابل حفنة قليلة من الأموال أو على أساس بعض الشعارات الزائفة دون برامج أو خطط واضحة بالتأكيد سوف تنتج حكومة فاشلة متخبطة في قراراتها وتصرفاتها وتنتج نوابًا من أمثال نواب الدم الفاسد ونواب القمار ونواب العلاج على نفقة الدولة ونواب الأراضي ونواب يحلفون بالطلاق في المجلس، فكيف لنا أن نحلم بنهضة هذا البلد.

يجب أن نبدأ بخطوات طموحة ووثابة في سبيل التخلص من الجهل ولنبدأ بمحو الأمية في بلادنا كأبسط أنواع الجهل مع نشر ثقافة العلم بين الناس وإبراز قيمته ونشر ثقافة الحقوق التي للأفراد والواجبات التي عليهم حتى نقول إننا بدأنا أن نمشي على الطريق الصحيح.

فالثمن الذي سوف يدفعه المجتمع في سبيل نشر العلم والمعرفة بين أبنائه لا يقارن بالثمن الذي يدفعه عندما يعيش في تخلف وتنتشر فيه الخرافات، فدول ككوبا وكولومبيا وحتى فلسطين تجاوزت أبسط أنواع الجهل وهو الأمية ووصلت نسبة المتعلمين بها فوق 97% والمسئولية هنا لا تقع على عاتق الحكومات وحدها، لكن مسئولية الأفراد والجماعات والجمعيات والأحزاب وكافة مؤسسات المجتمع التي يجب أن تعمل بجد في سبيل رفعة أوطانها دون شعارات زائفة أو ادعاء لوطنية وقومية غير فاعلة.

رفض الإتفاقيات الدولية المخالفة للشريعة الإسلامية

في 18 ديسمبر 1979 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women تتألف من ثلاثين مادة تتعلق بالمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، في جميع الميادين المدنية والسياسية والثقافية، وهي بمثابة قانون دولي.. فالدول المصدّقة على الإتفاقية ملزمة قانونيًا بتنفيذ بنودها.. و ملزمة بتعديل قوانينها وتشريعاتها على كافة المستويات للتوافق مع إتفاقية سيداو.

وَقَّع على هذه الإتفاقية إلى الآن 170 دولة.. رفضت أميركا وسويسرا التوقيع على هذه الإتفاقية لأنها تتعارض

مع الدستور ولا تتناسب مع مجتمعاتهم، فإذا كانت الإتفاقية لا تتناسب مع مجتمعات هذه الدول المنحلة فهل تناسب مجتمعاتنا الإسلامية.

صدّق لبنان على الإتفاقية في 26/7/1996 وتحفظ على بعض البنود التي تشكّل اعتداء على سيادة الدولة وتتعارض مع قيم المجتمع، والمواد المتحفظ عليها هي (2) و (9) و (15) و (16) و (29)

كما تحفظت مصر أيضا حين وقّعت على الإتفاقية عام 1980 على أربعة مواد، المادة (2) والمادة (9) فقرة 2 والمادة (16) والمادة (29) فقرة 2..

تتعلق المادة (16) من الإتفاقية بقوانين الزواج والأسرة، هذه المادة الخاصة بالأسرة تُعدّ من أخطر مواد الإتفاقية على الإطلاق؛ حيث تضمّ كل ما يمس الأسرة كمؤسسة، ونظام قيم، ونمط حياة، وتعمل على فرض نمط الحياة الغربي، وتتجاهل معتقدات شعوب العالم، وقيمهم الإيمانية والأخلاقية، وتطالب المادة بتحقيق التساوي التام بين الرجل والمرأة في كل من الأدوار والتشريعات داخل الأسرة، من خلال ما تنص عليه بنودها.

إتفاقية سيداو تؤثر بالسلب على استقرار الأسرة المسلمة، خاصة فيما يخص قانون الرؤية والوصاية التعليمية والعقاب البدني للطفل ورفع سن الزواج، وأحقية المرأة في نسب طفلها مجهول النسب إليها، الأمر الذي يؤثر على المجتمع الإسلامي.

مواد هذه الإتفاقية ليست نابعة من الشريعة الإسلامية وإنما مرجعيتها الإتفاقيات والقوانين الدولية، على سبيل المثال جعل الولاية التعليمية للمرأة، هذا الأمر يخالف الشريعة التي تؤكد على أن القوامة للرجل وليس المرأة كما ينص القانون.

أيضا تجريم العقاب البدني للأطفال، فالإسلام يحث على التقويم بهدف الإصلاح لقوله صلي الله عليه وسلم "مروا أبناءكم بالصلاة لسبع واضربوهم لعشر"، لذا فيجوز للأبوين تأديب أولادهما بشرط أن لا يصل الأمر لإلحاق عاهة بالطفل أو ضربه ضربا مبرحا.

كذلك قانون رفع سن الزواج من 16 إلى 18 سنة، ذلك يتعارض مع الشريعة التي تؤيد التبكير بالزواج لمنع الانحرافات، كما أن امتداد سن الطفولة إلى ثمانية عشر عاما يتعارض مع القاعدة الشرعية بأن البلوغ هو سن التكليف.

كما لا يجوز تحت أي ظرف من الظروف نسب الطفل لأمه لقوله تعالى "ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ" (5): الأحزاب، كما لا يجوز تجريم أو تحريم أمر أصله مباح شرعًا، حيث أجمعت الأدلة الفقهية والطبية على حتمية ختان الذكور فقط بينما اختلف الفقهاء في ختان الإناث ولم يجمعوا على استحبابه ولكنهم اختلفوا بين كونه واجبا أو مستحبا أو مكرمة.

يريدون تحطيم البنيان الأساسي للمجتمع لفرض النموذج الإجماعي الغربي على العالم، ويستهدفون المرأة بالذات لأنها عماد الأسرة، فإن استطاعوا إغواءها بهذه الدساتير الباطلة وجعلها في مواجهة دائمة مع زوجها كأنها في حرب وليست في أسرة دعائمها المودة والرحمة والسكينة، فحينها ينجحون في تحقيق مخططاتهم والتي من أبرزها تحديد النسل.. حيث تربط إتفاقية التمييز ربطاً كاملاً بين زيادة السكان وبين الفقر واستحالة التنمية، وبين أيديهم أبواق تردد أفكارهم، منظمات في المجتمع المدني خاوية الفكر مبهورة بالغرب وكل ما فيه من مضار ومساوئ، وجتدوا لذلك: المال والسلطة والإعلام.

إذا كان الغرب يتميّز بمواثيقه الأسرية هذه فلماذا نجد أسرهم مفككة؟ وعلاقتهم الأسرية معدومة؟ ونسب الطلاق والعنف عندهم عالية، وكيف نستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، هل نترك شرع ربنا لنحتكم إلى شرع الأمم المتحدة؟، لا نريد شرعا يخالف شرع الله الحكيم العليم بما يصلحنا ويصلح أسرنا ومجتمعاتنا، وإذا كانت هناك بعض الممارسات الخاطئة من البعض فليصلح نفسه بدلا من إصلاح القوانين الإلهية والتي نزلت من فوق سبع سموات من لدن حكيم خبير.

على المستوى الإقليمي

عندما تحدث جيمي كارتر في الكنيست الإسرائيلي في مارس 1979 أعلن قائلا: إسرائيل والولايات المتحدة تكونتا بالرواد الأوائل، بلادي أيضا وطن من المهاجرين واللاجئين الذين تكونوا من شعوب من العديد من الدول، إننا نتقاسم إرث الإنجيل، ثم قال: إقامة دولة إسرائيل هي تحقيق للنبوذة الدينية، وإسرائيل بما تفعله تذكر أمريكا بشبابها القديم.

كل العالم تحرك سياساته العقيدة الدينية، إلا العالم الإسلامي يريدون له أن يتحرك تبعا لعقيدهم الإستعمارية، بحجة أنه لن يصل إلى التقدم والرقي إلا باتباعنا لأخلاقهم، وسرنا على الطريق وكانت النتيجة ما نراه من فقر ومرض وبطالة وسيطرة على الإرادة السياسية والشعبية لبلادنا.

كتب مارتن لوثر في عام 1544م يقول: من ذلك الذي يمنع اليهود من العودة إلى أرض جوديا (فلسطين)، لا أحد، إننا سنوفر لهم كل ما يحتاجون إليه في سفرهم وذلك ببساطة لكي نتخلص منهم، فهم بالنسبة لنا حمل

ثقيل، هم كارثة وجودنا، ولوثر هذا هو أصل الصهيونية المسيحية.

أمريكا واللوبي الصهيوني اجتماعا على وحدة الهدف: الصراع ضد الإسلام الذي يعد العقبة الكبرى لتحقيق الهيمنة العالمية الصهيونية الأمريكية، يقول تيودور هرتزل مؤسس الصهيونية: لقد أنشأنا في فلسطين حصنا حديثا للحضارة الغربية ضد همجية الشرق، وستكون الحرب القادمة بين الحضارة اليهودية-المسيحية والإسلام⁽¹⁾.

وذكرت الصحفية بار يوسف في صحيفة معاريف 2 سبتمبر 1994م: قال أحد الخامات اليهود: لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة لا نشعر أننا نعيش في الشتات فلم يعد في الولايات المتحدة حكومة من غير اليهود (الجويم)، ولكنها إدارة يشارك فيها اليهود في عملية اتخاذ القرارات فيها على جميع المستويات، من بين أعضاء مجلس الأمن القومي الاثنى عشر يوجد سبعة يهود أعطاهم كلينتون مسئوليات خاصة: أحدهم مسئولا عن ملفات الشرق الأوسط، وآخر مسئول عن ملفات أفريقيا⁽²⁾ - ما رأيناه في أفريقيا من النزاعات القائمة بين المسلمين والنصارى في نيجيريا وغيرها من الدول الأفريقية بالإضافة إلى الأزمة الكبرى التي حدثت في السودان بتقسيمها، وما يحدث في منطقتنا العربية التي سلمت قيادها للولايات المتحدة نرى كيف تغلغت الصهيونية في تلك المناطق التي تمثل عمقا استراتيجيا لمصر التي يجب أن تنتبه حكومة وشعبا في الفترة القادمة وتحاول السيطرة على تلك الأوضاع التي أوشكت أن تطالها بما يحاوله اللوبي المسيحي في

¹ كيف صنعنا القرن العشرين: روجيه جارودي - ترجمة ليلي حافظ- ص 20 (1420هـ - 2000م)

² كيف صنعنا القرن العشرين: روجيه جارودي - ترجمة ليلي حافظ- ص 28 (1420هـ - 2000م)

أمريكا (أقباط المهجر) والذي يود أن يرى سودانا أخرى في مصر وليبيا واليمن ونيجيريا وغيرها.

كل الدساتير العربية تبين أن أي دولة عربية جزء من الأمة العربية، وهذا لا يؤكد هوية شعبها فقط بل يؤكد التزامها بالدفاع عما تنتمي إليه بنص دستورها، وليست الحدود الإقليمية هي آخر واجبات الحراسة الملقاة على عاتق الدولة.

الأمن القومي العربي

إذا كان عالما العربي قبل ثورات الشعوب العربية يؤثر الأمن الوطني على الأمن القومي العربي حيث لم يتم تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك وبعد الغزو العراقي للكويت فشلت الجامعة العربية في حل الأزمة ولجأت لهيئات دولية أخرى وبرز الخلل في النظام الإقليمي العربي، الأمر الذي أثار الوسواس حول انهيار النظام الإقليمي العربي وانهيار الأمن القومي العربي، فبرز الأمن الوطني والذي يعني أن لكل دولة خصوصياتها الوطنية وحساباتها الداخلية وأيضاً الخارجية في علاقاتها الدولية والثنائية ولذا تبرر الكويت أن أمنها الوطني استدعى تدخل قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة سواء لتحريرها أو كمبرر لمساندة الغزو الأمريكي للعراق باعتبار أن العراق أصبح يمثل المصدر الأول للتهديد لدول الخليج الأخرى، وأعطى الفرصة للولايات المتحدة الحليف الإستراتيجي للكيان الصهيوني بأن تكون اللاعب الأوحيد في المنطقة ووقعت الكارثة وكان الغزو الأمريكي للعراق وسقوط بغداد في مارس 2003 وأصبحت وبحق (فلسطين ثانية).

ومن أبرز نتائج الإحتلال الأمريكي للعراق أنه أحدث فراغاً استراتيجياً وأصبح الأمن القومي العربي عارياً في

الجناح الشرقى (أمن الخليج) وهذا يمثل بالفعل انتصاراً استراتيجياً لإسرائيل المصدر الرئيسي الأول لتهديد الأمن القومي العربي سواء في تحطيم القوة العسكرية الثانية في النظام الإقليمي العربي أو بتواجد القواعد العسكرية الأمريكية بمنطقة الخليج بالإضافة الى دور الموساد الإسرائيلي وأساليبه في تنفيذ المخططات الإسرائيلية وفي تحقيق الحلم الصهيوني.

الشرق الأوسط ليس مصطلحا جغرافيا بل مصطلحا سياسيا يشمل دولا غير عربية ويستبعد بلدانا عربية أخرى، وهذا المصطلح يجزئ الوطن العربي ولا يعامله كوحدة واحدة متميزة متجانسة في الدين واللغة والثقافة، بل يضم دولا أخرى مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وإيران وأفغانستان وباكستان ويستبعد بلدانا عربية مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا والسودان مما يعطي انطباعا أن هذه المنطقة غير متجانسة، وقد أطلق هذا المصطلح لرفض حركة الوحدة العربية وتبرير وجود عقبات لتحقيقها.

يقع الوطن العربي في أجزاء من أفريقيا وآسيا: في الشرق الأوسط- البحر الأحمر- الخليج العربي- المحيط الهندي، وهي تشمل مناطق تقوم فيها أقطار الجامعة العربية، هكذا يحتل الوطن العربي المنطقة من المحيط الأطلسي غربا إلى الخليج العربي شرقا ومن سوريا والعراق شمالا إلى الصومال وجيبوتي واليمن وعمان في الجنوب، والتعبير الإقليمي الشرق الأوسط الذي يشمل بلدانا عربية وغير عربية ويستبعد بعض البلدان العربية ليس تعبيراً ملائماً عن منطقة الوطن العربي، إنما مع استبعاد الدول غير العربية نستطيع أن ندخل الشرق الأوسط داخل المنطقة العربية⁽¹⁾.

¹ د. عبدالله عبدالمحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي - الطبعة الثالثة ص: 303 (1988)

البحر الأحمر والملاحة الإسرائيلية

في مشروع تقسيم فلسطين لم يعط الكيان الصهيوني منفذاً على البحر الأحمر في الخريطة التي صدر بها قرار الأمم المتحدة، وظلت الأردن هي الدولة الوحيدة التي تطل على البحر الأحمر من العقبة التي انتزعها الإنجليز من السعودية عام 1925 وضموها إلى الأردن وميناء صغير اسمه أم الرشراش، وقد تصدت بريطانيا لأية محاولة إسرائيلية للإقتراب من العقبة التي كانت مع عدن مفاتيح السيطرة البريطانية على البحر الأحمر، ولكن تحت الضغوط الصهيونية احتل الكيان الصهيوني أم الرشراش في 10 مارس 1949.

أصبح الكيان الصهيوني بعد مصر الدولة الثانية التي تطل على البحرين الأحمر والمتوسط، وكانت الخطوة التالية هي بناء ميناء وخط أنابيب ينقل النفط من إيلات على البحر الأحمر إلى أسدود على البحر المتوسط منافسا لقناة السويس وخط التابلاين الذي ينقل النفط السعودي، وخط الأي بي سي الذي ينقل النفط العراقي، كما يربط الميناء الجديد أفريقيا بآسيا، وكانت مصر قد منعت الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس منذ لحظة تقسيم فلسطين في 15 مايو 1948.

أما خليج العقبة الذي تقع إيلات على رأسه فإن طوله مائة ميل وأوسع مناطقه 17 ميلا ومدخله تسعة أميال تسده جزيرتان تيران وصنافير وهما سعوديتان، جزيرة تيران تقسمه إلى فتحة سعودية مليئة بالصخور وفتحة مصرية عرضها أربعة أميال بها ممران، والممر الوحيد الصالح للملاحة هو الممر المصري القريب من شرم الشيخ ورأس نصراني.

ولما كان الممر في المياه الإقليمية المصرية فكان من الطبيعي أن تفكر الحكومة المصرية في إغلاق فتحة الخليج من الجنوب مما يفقد إيلات مبررات وجودها فلا يستفيد الكيان الصهيوني من موقعه على البحرين، وفي 21 ديسمبر 1950 أغلقت الحكومة المصرية المضيق في وجه الملاحة الإسرائيلية⁽¹⁾.

في أول مايو 1951 أطلقت البحرية المصرية النار على سفينة بريطانية حاولت اختراق الحصار واعتقلتها 24 ساعة واستمر الحال على ذلك في حكومة الثورة، وفي سبتمبر 1951 حاول الصهاينة تحدي الحصار فأرسلت السفينة بات جليم فصادرتها السلطات المصرية واعتقل بحارتها، وفي سبتمبر 1955 منعت مصر الطيران فوق الخليج وتوقفت رحلات شركات العال.

يقول عبدالعظيم رمضان عن موشي ديان قوله: كانت هذه المضائق هي الهدف الرئيسي للمعركة، ولو توقفت المعارك وفي يدنا شبه جزيرة سيناء دون شرم الشيخ إذن لظل الحصار قائما على الملاحة الإسرائيلية وذلك يعني أننا خسرنا المعركة.

ويقول عبدالعظيم رمضان أيضا عن تطورات فتح الخليج: احتل الكيان الصهيوني شرم الشيخ يوم 5 نوفمبر 1956، وبعد الإتفاق المصري- الأمريكي وانسحاب الكيان الصهيوني من شرم الشيخ في مارس 1957 أرسلت أمريكا في 6 أبريل 1957 سفينة أمريكية تحمل نفطا إيرانيا للكيان ومرت في خليج العقبة واكتفت مصر بالاحتجاج، وكان ذلك أول اقتحام للخليج منذ أغلقته الحكومة المصرية عام 1950.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 585 (1408هـ - 1988م)

الحكومة المصرية قبل الثورة أغلقت الخليج في وجه الملاحة الإسرائيلية، وحكومة بعد الثورة فتحتة، لم تكن تسمح بمرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس أثناء وجود القاعدة البريطانية على الأرض المصرية، يقول عبدالعظيم رمضان⁽¹⁾: مرور الملاحة الإسرائيلية في مضيق تيران يعد أضخم مكسب حصل عليه الصهاينة منذ احتلال أم الرشراش في مارس 1949، وهو أخطر تطورات الصراع العربي الصهيوني وترتب على ذلك النتائج التالية:

- تحول ميناء إيلات إلى ميناء عالمي وأصبح بديلا عن قناة السويس
- أنشأ الكيان الصهيوني مطارا عسكريا شمال إيلات يصلح لهبوط الطائرات النفاثة، كما أنشأ طريقا برياً بين حيفا وإيلات يبلغ طوله 467 كيلومتر أطلق عليه الصهاينة قناة السويس البرية.
- تم استقطاب حركة الملاحة من ميناء العقبة الأردني وبلغ حجم السفن التي تصل إلى ميناء إيلات سبع سفن مقابل سفينة واحدة إلى ميناء العقبة.
- تسرب النفوذ الصهيوني إلى أفريقيا وتنوع نشاطه في الميادين الاقتصادية والثقافية والعسكرية فنافست الصناعة العربية.
- نزع سلاح غزة ومنع الجيش المصري من دخولها، قالت جولدا مائير: زال رعب الفدائيين، تقرر الملاحه في مضيق تيران، قوات الطوارئ تحركت إلى قطاع غزة وشرم الشيخ وكسبنا نصرا عسكريا جعل

¹ عبدالعظيم رمضان: المواجهة المصرية-الإسرائيلية في البحر الأحمر (1982)

التاريخ العسكري يثبت مرة أخرى قدرتنا على حمل السلاح للدفاع عن أنفسنا⁽¹⁾.

هكذا فهم الكيان الصهيوني قيمة البحر الأحمر منذ قرار التقسيم وذلك للسيطرة على الملاحة وضرب اقتصاد الدول العربية في مقتل بعمل طريق مواز لقناة السويس، وضرب ميناء العقبة الأردني والتوغل في سواحل أفريقيا، وغيره من الضرر المباشر على الأمن القومي العربي.

البحر الأحمر والأمن القومي المصري

يمثل البحر الأحمر قناة الوصل بين البحار المفتوحة في المحيطين الهندي والأطلسي عبر البحر المتوسط وقناة السويس، فضلاً عن تحكمه في مخارج ومداخل كل من البحر المتوسط والمحيط العربي فأى تحرك عبر أى منهما يجب أن يمر بالبحر الأحمر وتتضح هذه الأهمية فيما يتعلق بنقل البترول بأنايب من وإلى الخليج العربي فإذا كان حل أزمة الطاقة من ناحية كمية الإنتاج مفتاحه في الخليج العربي فإن حلها من ناحية النقل يعتمد على البحر الأحمر.

البحر الأحمر هو مفتاح الأمن العربي ولا بد من وجود إرادة عربية استراتيجية موحدة لتأمين سيطرة استراتيجية قوية عليه⁽²⁾، وعندما قصف الكيان الصهيوني المنشآت البحرية لمصر في سفاجة والغردقة وغيرهما من الأهداف فيما وراء الأقصر على البحر الأحمر خلال حرب الاستنزاف (1968-1969)، نقلت مصر جزءاً من قوتها الجوية إلى وادي سيدنا شمال الخرطوم وإلى قواعد جوية سودانية أخرى، كما نقلت وحدات بحرية

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 589 (1408هـ - 1988م)

² محمود عزمي: السيطرة على البحر الأحمر ضرورة استراتيجية، شئون فلسطينية العدد 66: ص 109 (1977)

مؤقتا إلى موانئ السودان واليمن، كذلك خلال حرب 1973 أظهرت البحرية العربية مدى الأهمية الإستراتيجية الكبيرة للبحر الأحمر بالنسبة للأمن العربي، وخصوصا في الصراع العربي الصهيوني.

ولكي يتوفر الأمن في البحر الأحمر لابد من إتخاذ عدة خطوات ضرورية من قبل الدول العربية منها: مقاومة التدخل الأجنبي في المنطقة، التعاون والتنسيق في السياسات بين الدول العربية ذاتها وبينها وبين الدول غير العربية، والتعاون الإقليمي هو الطريق الوحيد لإبعاد التدخل الأجنبي والتنافس على البحر الأحمر⁽¹⁾.

ويظهر التاريخ أن الإعتماد على دول أجنبية كان نذيرا بإنهيار العرب، كما أنه لا يستطيع بلد عربي أن يحقق الأمن الإستراتيجي للبحر الأحمر بمفرده كما يقول الأستاذ أمين هويدي الخبير في الأمن القومي العربي، ويقول محمد عبدالغني الجمصي وزير الحربية المصري الأسبق مؤكدا أن إحراز أمن البحر الأحمر هدف لا يمكن فصله عن هدف تحقيق الأمن القومي للأمة العربية⁽²⁾.

الأمن لا يعني المعدات العسكرية فقط، ولا القوة العسكرية وحدها توفر الأمن، فالأمن هو التنمية والتعاون بين الدول الإقليمية لتحقيق هذه التنمية، سواء على مستوى الدول الإقليمية المطللة على البحر الأحمر أو البحر المتوسط، فبدون التنمية والتعاون بين تلك الدول لن يتحقق الأمن.

يبلغ عدد سكان الدول العربية المطللة على البحر الأحمر 100 مليون نسمة كما أن الساحل الغربي له وبالبحر طوله 2200 كم يوجد منها 400 فقط لدول غير

¹ د. عبدالله عبدالمحسن السلطان: البحر الأحمر والصراع العربي

الإسرائيلي - الطبعة الثالثة ص: 295 (1988)

² أمن البحر الأحمر قضية كل العرب - ص 2 (1978)

عربية أما باقى السواحل فهي عربية، فضلاً عن الساحل الشرقى كله، كما أن أغلب الحمولات البحرية التى تمر فى البحر الأحمر حمولات عربية وهذا يضفى أهمية خاصة على أمن هذه الدول العربية المطلة عليه.

يطل على كل من شاطئى البحر الأحمر دولتان من أكبر الدول العربية هما السعودية فى الشاطئ الشرقى ومصر فى الشاطئ الغربى وهى مركز الثقل الأول فى الوطن العربى وطول سواحل كل من الدولتين المطلة على البحر الأحمر يجعل منه منطقة حساسة لأمن كليهما خاصة فيما يتعلق بإمكانية السيطرة على منابع النيل من خلال التوغل غرباً على شاطئى البحر وبالتالى يهدد الأمن المصرى فى الصميم.

نشطت الدبلوماسية الإسرائيلية حرباً وسلاماً بالصراع والتعاون لتؤكد الأهمية الكبرى التى يحتلها البحر الأحمر بالنسبة لها وتحتل إسرائيل مركزاً رئيسياً فى الصراع فى البحر الأحمر وفى ضوء ذلك لابد من تزايد وعى دول المنطقة بأهداف الكيان الصهيونى وإحداث سيادة عربية أفريقية مشتركة على البحر الأحمر والالتزام بسياسة حسن الجوار العربى الأفريقى.

وقد أشار بعض العسكريين والمفكرين السياسيين إلى ضرورة إنشاء قيادة عسكرية بحرية موحدة ممثلة فيها دول البحر الأحمر تشمل أسطولاً كبيراً به عدد من القطع البحرية تمكنها من السيطرة على مياه البحر الأحمر وبما يمنع اختراق الكيان الصهيونى للجسد العربى ولو من الجانب الإفريقى.

وإذا كانت المعركة الحالية هى معركة البترول فإن الحرب القادمة هى حرب المياه، ولذا سعى الكيان الصهيونى إلى إقامة علاقات خاصة مع دول الجوار الجغرافى العربى المركزية والتى تؤثر بصفة رئيسية

على الأمن المائي العربى من خلال إثارة الوقيعة بينها وبين الدول العربية بحجة عدم العدالة فى توزيع المياه بين الجانبين العربى وهذه الدول، بالإضافة إلى المحاولات الإسرائيلية فى الحصول على المياه من دول الجوار غير العربية فكان التحالف الإستراتيجى التركى الإسرائيلى 1996 والذى لايزال يثير تساؤلات عديدة، وهناك خلافات تركية مع بعض الدول العربية المحددة ومنها مشاكل نهري دجلة والفرات مع سوريا والعراق، وأياً كان الأمر لنفى تركيا لهذا التحالف واعتباره نوعاً من التعاون، إلا أنه يعتبر تهديداً للأمن الإقليمي باعتبار أن إسرائيل هى المصدر الرئيسى للتهديد للأمن القومى العربى والحليف الأول للولايات المتحدة.

ويستغل الكيان الصهيونى نتائج عدم الاستقرار السياسى والمصالح المتضاربة فى حوض النيل وإثارة أثيوبيا ودق إسفين معها ومع الدول العربية فى حوض النيل ولاسيما مصر بإثارة إنشاء مشروعات على النيل وبحجة ضعف حصة أثيوبيا مع أنها نافورة المياه فى أفريقيا بدون نهر النيل، ولكنها تسعى لتوسيع مفهوم الأمن القومى الأثيوبى بورقة نهر النيل ولذا يشهد التعاون العسكرى الإسرائيلى الأثيوبى ذروته من خلال إسناد أثيوبيا للكيان وبصفة عامة مهمة تدريب وتطوير القوات المسلحة الأثيوبية منذ عام 1996.

ويعد الوجود العسكرى الإسرائيلى فى أثيوبيا تهديداً مباشراً للأمن القومى العربى ولصالح الأمن الإسرائيلى إلا أن مصر والسودان تحتفظان حالياً بعلاقات قوية مع دول حوض النيل وأياً كان الأمر فإن اسرائيل فى هذه المنطقة الحساسة خطر حاضر ومؤثر على الأمن القومى العربى، والنيل بالنسبة لمصر شريان الحياة وأى مساس أو تلاعب فى مياه النيل يعنى الحرب مباشرة

باعتبار أن ذلك ضرب للأمن القومي المصري وتهديد مباشر من أى مصدر خارجى.

وإذا كان مفهوم الأمن الجماعى العربى قد ولد فى ظروف عصيبة وضاغطة نشأت إثر الهزيمة فى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 فإن الأمة العربية تمر الآن بظروف أصعب وأقسى بعد احتلال العراق وما يحدث فى فلسطين بالإضافة إلى انفصال الجنوب فى السودان، فمن الضرورى سرعة العمل على رد الاعتبار للأمن القومى العربى من الناحية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وأيضاً العسكرية.

هناك من يدعو إلى ضرورة إجراء استفتاء شعبي من أجل وحدة بين مصر وشمال السودان، بحيث تكون البداية عبارة عن اتحاد كونفيدرالى كخطوة مرحليّة نحو الوحدة الشاملة، محدّرين من خطوة الإنتظار حتى يصل الخطر إلى مصر عبر المطالبات بإقامة دولة للنوبيين وأخرى للأقباط، وهو ما يتمّ التخطيط له حالياً. فهل تشهد الأيام المقبلة خطوات فى اتجاه الوحدة بين شمال السودان ومصر حتى ولو على مستوى المواقف السياسيّة والتحرّكات الدبلوماسية، أم يقف كلا الطرفين منفرداً فى مواجهة المخططات الصهيونىة التي تهدف إلى التّيل من مصر والسودان وتتخذ من الدولة الوليدة فى الجنوب السودانى مقرّاً له.

إن العلاقة بين الأمن المصرى والأمن العربى علاقة تفاعل وتنسيق مشترك ولم يحدث تصادم بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى العربى، والأمن المصرى وحمايته أو حماية مصالح الأمن القومى المصرى ولو بإستخدام القوة المسلحة هو العنصر الرئيسى الأول والذي يعد له ألف حساب لحماية الأمن القومى العربى من أى تهديد من مصادر خارجية.

يجب على صانع القرار تقوية الصلات والإرتباطات الدولية مع دول ومنظمات ترتبط أهدافها ومصالحها وقوة تأثيرها مع مصر وتطوير قواتها المسلحة بأحدث وسائل التكنولوجيا العسكرية، باعتبارها ركيزة إستراتيجية للردع وأداة مواجهة أخطر التهديدات الإستراتيجية لمصر وأصعبها ، وهى معادلة القدرة النووية الإسرائيلية أو تحييدها - وأن تأثيرات تطوير القدرات الصاروخية والفضائية لإسرائيل على الأمن القومى العربى واضحة تماماً، وتتطلب أن تُبنى سياسة مصر العسكرية على قدرات الردع مع بداية القرن الحادى والعشرين فالقوات المسلحة هى صمام أمان الأمن القومى وحشد الجهود العربية العسكرية المنسقة فى مواجهة الخطر الصهيونى والذى سيستمر دوماً المصدر الرئيسى الأول لتهديد الأمن القومى العربى.

فإذا كانت اسرئيل تريد السلام مع العرب فلماذا الإتفاقيات العسكرية مع تركيا؟ بل وصل الأمر بها إلى التعاون العسكرى مع الصين والهند، مع تطوير إمكانياتها العسكرية وتطوير الدول العربية، وهيكله الجيوش الأفريقية بتسليح إسرائيلى حتى يتسنى لها التدخل، ولما كانت اسرئيل تتبنى دائماً استراتيجيه هجومية لما يسمى بحماية مصالحها الحيوية ولذا فإن الصراع العربى الإسرائيلى صراع وجود وليس صراع حدود، ولذا تولى مصر أهمية قصوى للحفاظ على الحد الأدنى لحماية الأمن القومى العربى وتسعى جاهدة إلى وجود أرضية مشتركة لتفعيل مؤسسات جامعة الدول العربية، ودورها باعتبار أن مصر هى الدولة القائد فى المنطقة العربية وتسعى إلى توثيق علاقاتها مع الدول العربية ولاسيما الدول التى تمثل العمق الإستراتيجى للأمن القومى المصرى كالسودان، وتسعى إلى إحياء التكامل المصرى السودانى ليعود إلى الحياة من جديد وحفاظاً على مياه

النيل الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة لمصر تربة وماء وأي مساس به يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري.

إن التحالف الإستراتيجي الأمريكي الصهيوني وتطابق مصالحهما في أفريقيا هو أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي ويقوم هذا التحالف على أسس متينة ويعيش الكيان الصهيوني وسط بيئة لازالت تقاوم وجوده فهو محاط بحصار عربي سياسي واقتصادي وبجانب هذه العزلة يشعر الكيان الصهيوني أن الدول النامية لم تقبله كدولة آسيوية أو أفريقية لتزايد عدوانه على الشعب الفلسطيني ومعاداته للشرعية الدولية.

إن أهمية القارة الأفريقية أمنياً وسياسياً واقتصادياً بدأت بالنسبة للكيان الصهيوني من منطلق البحث عن المكاسب السياسية أمام ظروفه وعزله ولضمان توكيد الأمن والوجود الإسرائيلي كان لابد له من سياسة خاصة تجاه أفريقيا وفق مخطط بارع مستفيد من أوضاع وظروف القارة، وإذا كان الأمن الإسرائيلي هو المحور الرئيسي لسياستها الخارجية فإن الهدف الإقتصادي لا يقل أهمية.

هناك أوراق يمكن أن تستخدم في الضغط على النظام الإثيوبي، لا تشمل شن حملة عسكرية على إثيوبيا، وتتمثل في مد النفوذ المصري حول وداخل إثيوبيا ذاتها عن طريق الصومال، العدو التقليدي لإثيوبيا، وهي الدولة التي تعتبر إثيوبيا استقرارها يعني إحياء قضية الأوجادين، وهو الإقليم الصومالي الكبير الذي تحتله إثيوبيا، ويضم أهم ثرواتها النفطية والحيوانية والزراعية، هذا البلد العربي تعني عودة الأمل إليه تراجعاً استراتيجياً كبيراً في الدور الوظيفي لإثيوبيا في القرن الإفريقي،

وانحساراً للكيان الصهيوني على البحر الأحمر وأعلى النيل.

ستقع إثيوبيا تحت ضغط هائل إذا ما نجحت مصر في العمل على إستقرار الصومال، وستندفع باتجاه ترضية القاهرة في حال زادت تطلعات الصوماليين في عودة هذا الإقليم العربي المحتل إلى السيادة الصومالية، وسيتسلل إليها الخوف سريعاً إذا ما استشعرت أن استقرارها الداخلي هش، مبني على تسلط قبيلة التيجراي (نحو 2 مليون نسمة) على حكم الشعب الإثيوبي (60% مسلمون، والباقي ما بين مسيحيين ووثنيين) والبالغ تعدادها نحو 80 مليون نسمة، وقد تكون الثورات العربية ملهمة للأكثرية المقهورة في إثيوبيا لطلب الحرية والمساواة بقبيلة التيجراي التي تتركز في يديها السلطة والمال حالياً.

إن التحرك المصري في الصومال لابد أن يأخذ بإعتباره ضرورة تفعيل دور الشخصيات القادرة على إقناع الفرقاء في الصومال، ومعظمهم من ذوي الخلفيات الدينية، من خلال مبادرة شعبية، ووفود مدعومة بقرار مصري واضح يضع أمنها القومي فوق كل اعتبار.

يذكر الصوماليون جيداً أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر عندما تباطأت إيطاليا عن استيراد الموز الصومالي للضغط على مقديشو، سرعان ما أعلن أن مصر ستستورد المحصول كله؛ فتراجعت إيطاليا، أما الإثيوبيون فيتذكرون جيداً يوم دعا الرئيس الراحل السادات خبراءه العسكريين لوضع خطة طوارئ عام 1979م عندما أعلنت إثيوبيا عن نواياها بإقامة سد لري 90 ألف فدان في حوض النيل الأزرق، وهدد بتدمير هذا السد، ضماناً لأمن مصر القومي في العمق الأفريقي.

وفي ظل الكيانات الكبيرة والقوية الموجودة في العالم، والتي تسعى للسيطرة على الكيانات الصغيرة، لا بد للدول العربية أن تتكامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا، لأن الحدود والتجزئة التي خلفتها الحقبة الإستعمارية لا بد أن تزول لكي يحل محلها تكامل عربي يؤدي إلى تحقيق الأمن والنهوض بالأمة.

الأمان في العمق الفلسطيني

كانت فلسطين ولا تزال بؤرة الصراع بين الدول العربية والإسلامية من جهة وبين الغرب من جهة أخرى، وذلك منذ عام 1948 وإلى يومنا هذا شئنا أم أبينا، ولن يجدي أية دولة عربية أن تظن نفسها بعيدا عن هذا الصراع، كما لا يجدي معها أن تركز إلى معاهدة صلح أو إتفاقية أبرمت، فما زال الكيان الصهيوني يحتل الجولان في سوريا ومزارع شبعا في لبنان والضفة الغربية من الأردن، وفلسطين بكاملها، ومصر ورغم إتفاقية عام 1979 لا تستطيع أن تمد حمايتها العسكرية بإرادة مطلقة في سيناء وهذا وجه احتلال لا زال قائما، ونحن نحترم الإتفاقية وندور في فلکها وكأنها صنم يعبد ونخشى غضبه.

ومما يروج له أن مصر لا تستطيع أن تقطع علاقتها بإسرائيل لأن ذلك يعني إلغاء معاهدة السلام ووضع مصر في حالة حرب، والناس من خوف الحرب في حرب⁽¹⁾، تستطيع مصر أن تقطع علاقتها بأية دولة وتغلق سفارة أية دولة وتقطع علاقتها الدبلوماسية بأية دولة إلا دولة إسرائيل: أليس هذا قيدا على استقلال مصر واستقلال إرادتها السياسية؟

¹ المستشار طارق البشري: العرب في مواجهة العدوان - ص 57 (1423هـ - 2002م)

إننا مسئولون أخلاقيا عما يحدث في فلسطين لأننا من هُزمتنا في حرب 1967 وقد احتل الصهاينة الضفة وغزة في 1967، وقد عادت إلينا سيناء منزوعة السلاح بموجب إتفاقية السلام ولا نستطيع أن نطرد السفير الإسرائيلي مهما فعلت حكومته في فلسطين، ويقولون لنا عليكم باحترام الشرعية الدولية التي تمثلها أمريكا، فكيف نستخدم الخصم كحكم؟.

عندما تعصف الريح ويشور الموج فالأمان في العمق،
ومنذ أحداث سبتمبر 2001 بدأت الرعود الأمريكية:

- في 7 أكتوبر عام 2001 بدأ ضرب أفغانستان
- في 28 مارس عام 2002 تصاعد الإجتياح الصهيوني الأمريكي لمدن فلسطين بالضفة الغربية، واشتد الموج
- وابتلع العراق في عام 2003

ومع هذا الموج الهادر إتجه العرب إلى الشاطئ هربا من الموج فتكسرت ضلوعهم على الشاطئ، ومن يقف أولا في هذه اللحظات من الصراع يكون هو الهالك والمهزوم، وحين نبادر بقبول إلقاء السلاح في الصراع العربي/ الصهيوني تدور علينا الدوائر، والقائل إن السلام هو الإختيار الإستراتيجي لا يدعو إلا إلى الاستسلام.

كان التباين الكبير بين الحكومة والشعب في عهد النظام السابق قبل ثورة 25 يناير 2011 يهدد أمن الدولة، أما الآن وبعد الثورة يجب أن يختفي هذا التباين حتى نستطيع أن نحافظ على الأمن الداخلي والخارجي للدولة، فكفالة الأمن القومي أهم من الخبز والماء، وخاصة أن هذا الأمن مهدد بكيان صهيوني معتصب للأرض الفلسطينية ومهددا لكل دول الجوار.

عندما تركزت القوات الإنجليزية في منطقة قناة السويس عام 1947 لم يشعر مصري واحد أن استقلالا تحقق، وفي عام 1951 ألغت حكومة الوفد معاهدة الدفاع المشترك بين مصر وبريطانيا، صارت القاعدة العسكرية البريطانية في مصر والقوات المسلحة البريطانية في وضع غير مشروع، وصارت مكافحة هذا الوجود العسكري الأجنبي مكافحة مشروعة، وتكونت فرق الفدائيين للكفاح المسلح داخل حرم جامعة القاهرة، وكانت المظاهرات تملأ مدينة القاهرة والإسكندرية والأقاليم يوميا، إن الشرعية هي إبنة الإقرار والتقبل الشعبي⁽¹⁾.

حطمت إسرائيل المفاعل النووي العراقي لأنه يهددها، وتنظر بريية إلى المفاعل الباكستاني وتسليح إيران، وفلسطين محتلة، والجولان في سوريا محتلة، ومصر عادت لها سيناء منزوعة السلاح وبها قوات دولية لا تستطيع القوات المسلحة أن تحميها إلا من غرب قناة السويس.

ومن يذهب من المصريين إلى سيناء لعمل أو سياحة لا يتمتع بحماية القوات المسلحة، ولا يطمئن على نفسه من عدوان إسرائيلي عسكري يأتيه في طابا أو نويبع أو شرم الشيخ من على بعد خطوات من المياه الإقليمية المصرية في خليج العقبة، ويمكن اختطاف أو اغتيال أي شخص في سواحل خليج العقبة بأسهل مما يحدث في لبنان وتونس، وجيش الكيان الصهيوني المحتل على بعد بضعة عشر كيلو مترا، وجيش مصر على بعد مائة كيلو مترا، والجزيرة العربية ومنطقة الخليج بها دولنا العربية التي تعتمد في كل دخلها على البترول ووسط أبارها

¹ المستشار طارق البشري: العرب في مواجهة العدوان (1423هـ - 2002م)

وحوافها وفي المياه القريبة قواعد عسكرية أمريكية برية وبحرية.

نسمع عن يدعو لفتح الحدود مع فلسطين المحتلة لوصول الفدائيين العرب وكأن الحدود عليها أسوار تفتح بقرار سياسي، ونسمع من يدعو لفتح باب الجهاد، وكان الجهاد يحتاج إلى إذن من الدولة، وهذان الأمران إذا إستجابت لهما الحكومات العربية فهذا يعني حرب نظامية مع الكيان الصهيوني، وهذا غير مفيد لأن من يريد الجهاد لا يحتاج إلى إذن ومن يريد أن ينضم إلى الفدائيين مضحياً بنفسه لا يخشى إعتقال الشرطة له، والاحتلال الصهيوأمريكي هو الذي أسقط مفهوم الشرعية الدولية فلم يعد هناك بد من مواجهته بصدور عارية وبروح الشهادة، وصارت الدنيا تواجه بالآخرة⁽¹⁾.

فتحت مصر معبر رفح، وعندما اعترض الكيان الصهيوني ردت بأن معبر رفح شأن مصري فلسطيني، هذه هي الديمقراطية حيث يفرض الشعب إرادته، بقدر ما يشكل فتح معبر رفح قراراً مهماً للغاية لانتهاء الحصار المفروض على غزة منذ مجيء حماس إلى السلطة عام 2007، فإنه يمثل تغييراً استراتيجياً في قوة مصر وسيادتها.

أعلن الكيان الصهيوني أنه سيطلق حملة في الولايات المتحدة وأوروبا لممارسة الضغط على مصر، لكنه يتصرف بالطريقة الخطأ في الوقت الخطأ، فلا تملك حكومة مصر في عصر الديمقراطية أن تسلك مساراً مخالفاً للإرادة الشعبية.

مصر بعد ثورة 25 يناير تفتح كتاباً جديداً للعلاقات الدولية يعيد لها هيبتها العربية والأفريقية والدولية، لا نريد

¹ - المستشار طارق البشري: العرب في مواجهة العدوان (1423هـ - 2002م)

حرباً و سنلتزم باتفاقياتنا الدولية بعد إعادة النظر فيها وتعديلها بما يناسب المجتمع المصري المسلم، وستتحول من الدولة التابعة إلى الدولة المستقلة صاحبة السيادة التي لا تقبل أي تدخل خارجي في شئونها، فلا أمريكا ولا أوروبا يستطيعان أن يغيرا بعد الآن من سياسة مصر التي ترسمها الضغوط الشعبية.

الجامعة العربية

في تقرير صادر عن مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط المنعقد في اسطنبول في الفترة من 14 إلى 21 فبراير عام 1952 (قبل انقلاب يوليو) جاء الآتي⁽¹⁾:

- الجامعة العربية ليست أكثر من أداة تستخدمها مصر وشتى الدول العربية لأهدافهم
- مصر تريد فرض هيمنتها على العالم العربي وكسب التأييد لسياستها أمام السياسة الأمريكية.
- وأصبح أمام أمريكا الخيارات الآتية للتعامل مع الجامعة العربية:
 - التعامل مع الجامعة العربية ببرود على الصعيد الرسمي وغير الرسمي وتشجيع الدول الأخرى على التعامل بنفس الأسلوب.
 - إقناع مصر بأن الجامعة العربية ليست لها أهمية بالنسبة لها لأنها قوة دولية أساسية وتعزيز هذا المسعى بعرض مساعدات إقتصادية وعسكرية بخلاف دول المنطقة، التأكيد على أن مصر دولة متقدمة عن البلاد العربية الأخرى وهذا يؤدي إلى النزاع داخل المنظمة.

¹ محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص: 51 (1408هـ - 1988م)

• تشجيع الجامعة العربية على التركيز على النشاط العلمي والثقافي والفني

لقد أنشئت الجامعة العربية لمواجهة الخطر الصهيوني، فهل كان المطلوب من الجامعة العربية أن تنفذ سياسة وأهداف أمريكا والصهاينة في المنطقة العربية خاصة أن صوت عبدالرحمن عزام كان الصوت المدوي ضد الإحتلال وكان هو أبو العروبة والوحيد الذي كان الملوك العرب يرفضون الجلوس قبل أن يجلس، وكانت إزاحته مطلباً أمريكياً لأنه هو الذي نظم وقاد دخول الجامعة حرب فلسطين، ورفض الصلح أو الإعتراف بالكيان الصهيوني، واعتبر الأمريكان وجوده عقبة في طريق مخططهم لإنهاء الحرب بين العرب والصهاينة.

أصبح من الضروري بعد الثورات العربية أن يعاد النظر في مهام الجامعة العربية وتكون بحق منظمة ذات تأثير فعال في كل القضايا التي تخص العالم العربي سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأن يتم تفعيل اتفاقية الدفاع المشترك لحماية أية دولة عربية من أي اعتداء خارجي، وأن يكون لها دور فعال في تحرير فلسطين والعراق وسلامة أراضي السودان بعد الانفصال، وعدم السماح لأية قوة دولية بتقسيم أي دولة إلى دويلات كما حدث في السودان ويحاولونه في اليمن والعراق والصومال، كما يجب أن يكون هناك تكاملاً اقتصادياً وسوقاً عربية مشتركة تحقق التبادل التجاري بين الدول العربية حتى لا تصاب الصناعات العربية بالركود نتيجة الاتفاقيات الدولية.

على المستوى الدولي

لم تكن هناك علاقة بين مصر وأمريكا قبل الحرب العالمية الثانية إلا من بعض الأنشطة التبشيرية في منتصف القرن التاسع عشر وتوج بإنشاء الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كانت خصومتنا التاريخية مع الإنجليز، وبعد الحرب العالمية الثانية أخذت أمريكا تبحث لها عن دور لها في المنطقة العربية لتستبدل الهيمنة الإبريطانية بالهيمنة الأمريكية، فقامت أمريكا بالآتي:

- أيدت هجرة اليهود إلى فلسطين عان 1946م.
- دعمت وقامت بتمويل تلك الهجرات من خلال قرارات الأمم المتحدة (التي أصدرت ميثاق حقوق الإنسان في عام 1948م الذي ينص على حق الشعوب في الحرية وتقرير المصير، وبعدها تم احتلال فلسطين- هذه هي قرارات الأمم المتحدة التي تخدر الشعوب التي لديها قابلية للإستعمار كما قال المفكر الجزائري مالك بن نبي)
- أيدت مشروع تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب عام 1947م
- إعترفت بإسرائيل في 15 مايو 1948

وكلما أبدينا الرضا والرغبة في السلام كلما زادت سطوة العدو وزدنا هوانا عليه، فكانت حرب الخليج هي البروفة الأولى التي تعلن خطر الحرب بين دول العالم، أمريكا تدعي أنها تحمي القانون الدولي، ولم يعد من الممكن إقناع أحد غير السذج الذين خدعتهم وسائل الإعلام بأن تلك الحرب لم تكن للبتروال الذي يمثل كل تنمية في الغرب، وتم الإعتراف بالهدف الحقيقي وهو تدمير قوة العراق، الدولة الوحيدة في دول العالم الثالث التي قد تملك الوسيلة لمنع الغرب وإسرائيل من تحقيق

الهيمنة على المنطقة العربية، لقد كانت حرب استعمارية حقيقية⁽¹⁾.

كتب الزعيم البرازيلي لولا قائلا: الحرب العالمية الثالثة بدأت بالفعل، إنها حرب صامتة ولكنها ليست أقل رعبا، فبدلا من موت الجنود يموت الأطفال جوعا، وبدلا من ملايين المصابين هناك ملايين العاطلين، وبدلا من تدمير الجسور تغلق المدارس والمستشفيات والمصانع، إنها الحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد دول القارة الجنوبية ودول العالم الثالث.

تكشف إحصاءات الشرطة الأمريكية في نيويورك أن كل ثلاث ساعات هناك سيدة تغتصب، وكل ساعتين رجل يقتل، وكل ثلاثين ثانية هجوم ينفذ، ونسبة انتحار وإدمان المراهقين في أمريكا أكبر نسبة في العالم⁽²⁾، هذه الثقافة الغير إنسانية تصدر إلى العالم كله من خلال الأفلام الأمريكية، والقوانين الأمريكية التي تصنع في منظمة الأمم المتحدة، ليتم تصديرها إلى العالم الإسلامي بصفة خاصة، بحجة الحرية والديمقراطية، والسياسة الإستعمارية هي أن تفعل ما يفعله الآخرون.

وجاء حادث 11 سبتمبر عام 2001 ليمثل صفة على وجه أمريكا التي ظلت تنقل معاركها خارج الأرض الأمريكية، ولكن هذا الحدث الذي لا يعرف مرتكبيه حتى الآن، أتى بأمريكا إلى الأرض بعد أن ظنت أنها تعيش في السماء وأصبح داخل أمريكا أرضا للمعركة، وقبل التحقيق في سبب الحادث ومعرفة مرتكبيه، نسبت السياسة الأمريكية المتغطرسة مرتكبي الحادث إلى كل المسلمين، بل نسب إلى الإسلام نفسه وهو منه براء.

¹ روجيه جارودي: كيف صنعنا القرن العشرين - ترجمة ليلي حافظ-ص 28 (1420هـ - 2000م)

² روجيه جارودي: كيف صنعنا القرن العشرين - ترجمة ليلي حافظ-ص 28 (1420هـ - 2000م)

وبعد الحادث بأيام قليلة، قامت أمريكا في السابع من أكتوبر عام 2001 باحتلال أفغانستان بلا أي مبرر للعدوان إلا للدفاع عن الأمن الداخلي لأمريكا باعتبار أنها سيدة العالم، وعن طريق إعلامهم الخبيث أقنعت العالم أن الأمن الداخلي لأمريكا تجري صيانتة في أفغانستان عبر المحيطات والصحاري والجبال، وصارت الكرة الأرضية كلها ضامنة للأمن الداخلي الأمريكي⁽¹⁾.

والأهداف التي تطمح لها الولايات المتحدة وضعت قبل أحداث 11 سبتمبر، أن تنشئ لها قواعد في وسط آسيا في أفغانستان جنوب روسيا وغرب الصين وفي وسط المنطقة الملاصقة للهند وباكستان وإيران وجمهوريات آسيا الإسلامية، كما أنشأت لها من قبل موطئ قدم في البلقان في أحداث الصرب، وكما رسخت وجودها في الخليج العربي بعد حرب العراق عام 1991م.

إننا أصبحنا نسير وفق الشرعية الأمريكية، وسقف مطالبنا يهبط ويهبط حتى أصبح الخطر الأكبر على وعينا وإدراكنا، لا يمكن أن نطالب بحقوقنا في إطار الشرعية التي يروجها المعتدون-كما فعل مبارك ونظامه أثناء الثورة المصرية حين ادعوا أن الدستور لا يمكن تعديله إلا بوجود الرئيس نفسه على رأس الدولة، ونسي أن هذا الدستور يعطي الشرعية للشعب الذي يستمد الرئيس ونظامه شرعيته منه - وأهم الواجبات في المرحلة القادمة هي تحرير وعينا وإدراكنا مما يسمى بالشرعية الأمريكية.

إننا نعاني من الضغوط الإقتصادية والسياسية والتغلغل البشري الأجنبي من رجال الأعمال ومنظمات

¹ المستشار طارق البشري: العرب في مواجهة العدوان - ص 57)
(1423هـ - 2002م)

حقوق الإنسان بحجة حماية الأقليات المسيحية التي لم تنعم بالحرية إلا في ظل الإسلام، وإذا أعطوا لأنفسهم الحق بالتدخل في شئوننا الداخلية فلنا نفس الحق بفرض إرادتنا عليهم لحماية الأقليات المسلمة في أوروبا وأمريكا وغيرها، وإلا فالأقليات المسيحية في بلادنا شأن داخلي لا يجب أن يخضع لأي إبتزاز.

أصبحنا تبعا للتاريخ الأمريكي، أما الآن وبعد الثورة المصرية في 25 يناير عام 2011م يجب أن نتمسك باستقلال إدراكنا التاريخي وحقنا في أن يكون لنا تاريخنا وأحداثنا، لا بد لمصر أن تضع تاريخا جديدا فهي صانعة التاريخ كما قال رئيس وزراء إيطاليا بعد الثورة المصرية، هذا التاريخ يجب أن يعيد التوازنات بين العالم العربي والغرب، يجب أن تعرف أمريكا والكيان الصهيوني أن مصر شعبا وحكومة لن تسمح بتهديد أمنها القومي ولن نسمح بسياسة الخنوع والتبعية التي اتبعها النظام السابق، وسنحترم تعهداتنا الدولية بما يكفل لنا الأمن الداخلي والخارجي لكل منطقتنا العربية.

إن الشريعة الإسلامية أسست العلاقات الدولية على مبادئ من أهمها⁽¹⁾:

- كل الناس سواسية في الحقوق الإنسانية بصرف النظر عن الدين وألغت نظرية شعب الله المختار.
- العلاقة بين الدولة الإسلامية وغيرها تقوم على مبدأ العدالة، ففي السلم تحترم كل الحقوق، وفي الحرب لا يجوز التمثيل بالأعداء أو تعذيب أسرى الحرب، ولا يجوز قطع الأشجار أو قتل الحيوان إلا لضرورة، ولا يجوز التعرض لغير المقاتلين من رهبان ونساء وأطفال ومرضى.

¹ عبد الخالق النواوي: العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية (1394هـ - 1974م)

- المعاهدات بين الدولة الإسلامية وغيرها هي عقود ملزمة يجب الوفاء بها.
- لا يجوز إعلان الحرب فجأة قبل توجيه إنذار للعدو.
- لا يجوز أن تنشئ الدولة الإسلامية على أرضها تكتلات عسكرية ضد دولة أخرى.
- إذا استمر الأعداء في تقدمهم ضد الدولة الإسلامية بأفراد من المسلمين فللقائد المسلم أن يطلق النار على الأعداء بما فيهم المسلمين لأن ضرر قتل قلة من المسلمين أهون من هزيمة عامة محتملة.
- السلام هو الأصل في العلاقة بين الدول الإسلامية وغيرها والحرب هي حالة طارئة اقتضتها الضرورة.
- المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وعلى ذلك يمكن لأي مسلم أن يمنح واحدا أو جماعة من الأعداء الأمان ويكون على سائر الجماعة احترام هذا الحق، وعلى الإمام أن يقر ذلك إلا إذا رأى في ذلك ضررا أو خديعة.

ومفتاح السياسة الخارجية للدولة الإسلامية هو التمكين للدعوة من الإنتشار، وهذا يقتضي أمرين: الأول وجود جيش إسلامي قوي منظم في وقت السلم والحرب على السواء، وأن يكون هدف المسلمين في كل وقت هو حماية الدعوة والوقوف في وجه من يتعرض لها، والثاني صد أي عدوان خارجي على حدود الدولة الإسلامية، وقد رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حارب الروم حين استعدوا بجيوشهم للإعتداء على الدولة الإسلامية فخرج إلى تبوك لحربهم.

فإذا كان هناك حرب بين دولة إسلامية وأخرى غير إسلامية فلا معنى للحياد على الإطلاق، يكفي الإعتداء على دولة إسلامية لتتضافر كل القوى الإسلامية لدفعه،

لكن الدول الإسلامية قد تخلت عن مسئولياتها تجاه احتلال أمريكا للعراق وأفغانستان وكان يجب عليها نصره الدولتين المسلمتين.

أما إذا كانت الحرب بين دولتين مسلمتين فالحياد لا يجوز أيضا بل يجب التدخل العسكري ولكن بعد استنفاد جميع الوسائل الممكنة لفض النزاع بالطرق السلمية كالوساطة والتحكيم والقضاء ونحوها (وقد أخطأ العرب عندما استعانوا بعدوهم في حالة اعتداء العراق على الكويت عام 1990، والنتيجة تحررت الكويت من العراق مع بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي حتى الآن، وبعدها تم احتلال العراق في عام 2003).

والآن وبعد الثورات العربية الدائرة على الأرض يجب أن يعيد العالم العربي والإسلامي أولوياته، فلا بد أن يتم تحرير كل الأرض المسلمة المغتصبة بدءا من تحرير فلسطين ثم العراق وأفغانستان وغيرها من بلاد المسلمين بوحدة عربية إسلامية.

وما نراه من تحد صارخ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للمواثيق الدولية دليل على ضعف العالم الإسلامي رغم أن الحق معه ولا بد له من الدفاع عن هذا الحق طبقا للإتفاقيات الدولية الموقع عليها، ومثال لهذا التحدي هو اغتيال أسامة بن لادن على أرض باكستان المسلمة دون الرجوع إلى الدولة وهذا اعتداء واضح على سيادة دولة عضو بالأمم المتحدة.

أمريكا طوال السنوات الماضية جعلت من أسامة بن لادن أسطورة العدو الذي احتفظت به لحشد التأييد الدولي للتصرفات الإجرامية التي ترتكبها في أفغانستان والعراق ولذلك يجب أن تحاكم عليها أمام المحكمة الجنائية الدولية لأن القانون الدولي لا يسمح بإغتيال أو قتل أي شخص، كما يجب أن تلجأ باكستان للأمم

المتحدة وللمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة أمريكا على جريمة انتهاك سيادة هذه الدولة.

تساءل ناعوم تشومسكي البروفيسور الأمريكي وأستاذ اللغويات بعد حادث اغتيال أسامة بن لادن قائلاً: ماذا ستكون ردّة فعلنا نحن الأمريكان إذا ما قامت بعض قوات الكوماندوز العراقية بالإغارة على منزل جورج دبليو بوش واغتياله وألقوا بجثته في المحيط الأطلنطي، وأشار إلى أنه: لا يختلف أحد أن جرائم بوش قد تتجاوز ما قام به ابن لادن، بالإضافة إلى أن بوش ليس مشتبهًا به، بل إنه صاحب القرار بارتكاب أفظع الجرائم الدوليّة سواء في أفغانستان أو العراق التي تختلف عن بقية الجرائم في كونها تحتوي على مجموع الشرّ المتراكم، مئات الآلاف من القتلى، ملايين اللاجئين، تدمير البلاد، والصراع الطائفي المُرّ الذي انتشر الآن في بقية منطقة الشرق الأوسط.

هذه شهادة واحد من اليهود الأمريكان، فهل يقولها استخفافاً بالمسلمين وأنهم لا يستطيعون اتخاذ رد فعل تجاه هذا العدوان أم أنه يحرض مسلمي باكستان والعراق على بعض العمليات الإرهابية ضد المصالح الأمريكية في العالم، أظن أن العالم الإسلامي لديه الكثير من ردود الأفعال الموضوعية تجاه تلك الممارسات الأمريكية، وأهمها عدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بحجة الديمقراطية وحقوق الإنسان التي انتهكتها أمريكا في وضح النهار على مرأى ومسمع من العالم أجمع، وهناك سلاح المقاطعة للبضائع الأمريكية التي يمكن الإستغناء عنها إما بتوفير بديل وإن كان أكثر تكلفة أو أقل جودة أو تصنيع هذا المنتج محلياً، وغير ذلك كثير.

إذا كانت أمريكا تضرب عرض الحائط بالقوانين الدولية مع أنها تلزم الجميع باحترام القانون الدولي فعلى الدول العربية والإسلامية المشتركة في المنظمات الدولية إما أن تنسحب من تلك المنظمات وتنشئ المنظمات الخاصة بها والتي تكون بمثابة قانون دولي إسلامي يحكم الدول الأعضاء ومن أراد أن ينضم إلى هذه المنظمات من غير الدول الإسلامية فلا مانع بشرط الإلتزام بقوانينها المستقاة من الشريعة الإسلامية التي من أهدافها إقامة العدل مع المسلمين وغير المسلمين، قال تعالى: "لا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا إعدلوا هو أقرب للتقوى".

وإما أن تقوم شعوب الدول العربية والإسلامية بثورة سلمية لإسقاط المنظمات الدولية التي لا تحترم فيها أمريكا والغرب تعهداتها وقوانينها المنظمة للعلاقة بين تلك الدول كما حدث في العراق وأفغانستان وباكستان وغيرها، على المجتمع الدولي الآن أن يعترف بحق الشعوب في الحرية والعدل وحقوق الإنسان.

الفصل الخامس: مصر التي أتمناها

رجال أحرار

صلاح الدين الأيوبي

رجل من هؤلاء الأحرار، استطاع بفضل الله أن يصنع من ضعف المسلمين قوة ومن انقسامهم وحدة حتى واجه بهم أوروبا كلها، تمسك بالدين وأقام دولته على أساس من الإسلام متين، صحح عقيدته وقرب منه أهل العلم والدين، كان يحرص على صلاة الجماعة ويكثر من سماع القرآن يبكي من خشية الله، لم يترك صلاة الليل إلا نادراً، كان يقيم الحق لايبالي⁽¹⁾.

بعد وفاة نور الدين محمود، عمل صلاح الدين على تحقيق الوحدة بين مصر والشام؛ لكي يستطيع الانتصار على الصليبيين، وأعلن صلاح الدين الأيوبي نفسه ملكاً على مصر والشام بمباركة الخليفة العباسي سنة ٥٧٠هـ / ١١٧٥م.

وقد اهتم صلاح الدين بالإصلاحات في مصر، فنشطت الحركة العلمية في عصره، وأخرج المخطوطات من الخزائن، وأقام سوقاً في القصر لبيع الكتب، وأنشأ المستشفيات، وبنى القلعة فوق جبل المقطم لتكون حصناً لمصر، وقضى صلاح الدين في مصر حوالي ست سنوات من (٥٧٢-٥٧٧هـ / ١١٧٦-١١٨١م) لترتيب الأوضاع الداخلية في مصر والشام استعداداً للمواجهة مع الصليبيين.

في تلك الأثناء قام الصليبيون بعدة غارات عبر شبه جزيرة سيناء، بل إن قواتهم وصلت حتى بحيرات منطقة

¹ علي الطنطاوي: رجال من التاريخ ص: 191-195 (1411هـ - 1990م)

السويس (البردويل حاليًا)، كما شنوا غارات أخرى على تيماء شبه الجزيرة العربية. وحاول رينالد دي شاتيون أمير الكرك (أرناط) أن يقتحم البحر الأحمر، ويغزو مكة والمدينة، وأن يتحكم في حركة التجارة الدولية المارة بهذا البحر، وهاجم بعض موانئ مصر والحجاز، ولكن الأسطول المصري سحق أسطوله تمامًا.

وتمكن صلاح الدين بجيوشه من إنزال هزيمة ساحقة بقوات الصليبيين في معركة حطين يوم ٢٤ من ربيع الثاني 583هـ/٤ من يوليو ١١٨٧م، وفي هذه المعركة فقدت مملكة بيت المقدس قواتها العسكرية الرئيسية.

ولم تكن حطين مجرد هزيمة عسكرية ثقيلة كالتى حدثت قبل ذلك للصليبيين، وقُتِل فيها بعض أمراءهم، ووقع بعضهم في الأسر، ولكن ما حدث في حطين كان أخطر من ذلك بكثير، فقد تمّ تدمير أكبر جيش صليبي أمكن جمعه منذ قيام الكيان الصليبي، كما وقع ملك بيت المقدس جاي لوزينان في الأسر.

وبعد حطين تمكنت جيوش صلاح الدين من استرداد عكا، وبافا، وبيروت، وجُبَيْل، ثم عسقلان، وعَرَّة. وفي أواخر جُمادى الآخرة سنة ٥٨٣هـ/ سبتمبر ١١٨٧م أتجه صلاح الدين صوب القدس.

وبعد حصار قصير دخل صلاح الدين وقواته المدينة المقدسة في ٢٧ من رجب ٥٨٣هـ/ ٢ من أكتوبر ١١٨٧م بصورة إنسانية تناقض وحشية الصليبيين حين غزوها قبل بضع وثمانين سنة، وأقيمت خطبة الجمعة في المدينة المحرّرة بعد أن ظلت ممنوعة طويلًا.

لم يصدق الصليبيون أنفسهم وهم يرون سماحة القائد صلاح الدين والمسلمين معه؛ ذلك أنه أبى إلا أن يكرم أسرى الصليبيين في كل بلد استولى عليه، فحرّم

على جنوده الاعتداء عليهم وعلى ممتلكاتهم، وسمح لهم بالخروج آمنين سالمين إلى حيث شاءوا من المدن الصليبية الأخرى القريبة. فإذا فرض أموالاً على الأسرى مقابل إطلاق سراحهم، فإنه كان يحرص على إعفاء فقراء الصليبيين من ذلك المال؛ وبذلك استطاع صلاح الدين أن يلقن البرابرة الغربيين درساً في الأخلاق كانوا في أشد الحاجة إليه.

وقد كان صلاح الدين في قمة التسامح مع الأسرى وغيرهم، وكان يعطي الأمان لمن يريده، ويسير رجاله من الشرطة في الشوارع لمنع أي اعتداء على النصارى، وكان من رحمته بأعدائه أن أمر رجاله بالبحث عن ابن امرأة صليبية زعمت أن الجنود خطفوه فأحضره لها.

توفي السلطان صلاح الدين الأيوبي في (27 من صفر 589هـ / 4 من مارس 1193م) بقلعة دمشق بعد أن أصيب بحمى؛ وتنفس الصليبيون الصعداء، وعولوا على قلة خبرة أبنائه من بعده، وانشغل ورثة صلاح الدين بالصراعات الداخلية على الولايات والمدن، وقضوا تسع سنوات في مؤامرات داخلية، حتى وصل الأمر إلى انفصال الشام عن مصر مرةً أخرى في ضربة قاصمة للوحدانية الإسلامية.

الملك الصالح نجم الدين أيوب

أدرك البابا والغرب الأوربي والصليبيون في الشرق أن الاستيلاء على مصر هو الخطوة المنطقية والضرورية لتأمين وجودهم في بلاد الشام، وبات غزو مصر حتمياً لضمان استرداد ما حرّره صلاح الدين من أراضي مملكة بيت المقدس، بل وبيت المقدس ذاته.

تنازل الملك الخانع الكامل الأيوبي عن بيت المقدس للصليبيين دون أية مقاومة، وكلن ذلك صدمة مزللة

للمسلمين، الذين ترجموا على صلاح الدين وحنوده المجاهدين الذين بذلوا أرواحهم من أجل تحريره، حتى قيَّض الله سبحانه وتعالى للأمة السلطان المجاهد نجم الدين أيوب الملقَّب بالملك الصالح، الذي عمل على تحرير المقدسات؛ حتى استطاع بفضل الله أن يحرِّر المسجد الأقصى بمعاونة جنوده في 3 من صفر 642هـ/ 11 من يوليو 1244م؛ ليتحرر المسجد الأقصى نهائيًّا من أيدي الصليبيين، ولم يجرؤ جيش صليبي أن يدخلها مدة سبعة قرون، حتى دخلها الإنجليز خلال الحرب العالمية الأولى عام 1914م.

وقد كان الملك الصالح نجم الدين حاكمًا صالحًا، ومجاهدًا في سبيل الله، يحب العلم، ويقدر العلماء، وهو من استضاف سلطان العلماء [العز بن عبد السلام](#) -رحمه الله- بعد أن ضيق عليه الخائن الصالح إسماعيل سلطان دمشق، وكان نجم الدين يلتزم برأي العز، ولا يخالفه؛ لذا لمَّا أعلمه بوجود حانات للخمر أسرع بإغلاقها، وكان نجم الدين أيوب أفضل حاكم أيوبي بعد صلاح الدين.

بدأت الدول الأوربية في التجهيز لحملة صليبية جديدة، وكانت الاستعدادات تجري لهذه الحملة بالتنسيق بين البابا إنوسنت الرابع ولويس التاسع ملك فرنسا منذ سنة ١٢٤٥م نتيجة سقوط بيت المقدس في أيدي الخوارزمية وخضوعها للصالح أيوب، ولم يكن هدف هذه الحملة استرداد بيت المقدس فقط، وإنما سعت إلى تكوين جلف مغولي- مسيحي بهدف تطويق العالم الإسلامي والقضاء عليه. والواقع أن فكرة الحملة الصليبية بقيادة لويس التاسع جاءت مواكبة لفكرة إقامة جلف مغولي- صليبي ضد المسلمين، ولكن المشروع فشل؛ لأن المغول كانت لهم أحلامهم الخاصة بالسيادة على العالم، على الرغم من كثرة السفارات المتبادلة بين الجانبين.

وفي مايو سنة ١٢٤٩م أقلعت السفن تجاه الشواطئ المصرية. وفي العشرين من شهر صفر سنة ٦٤٧هـ/ ٤ يونيو ١٢٤٩م نزل الصليبيون قبالة دمياط، وأمامهم لويس التاسع يخوض المياه الضحلة، وهو يرفع سيفه ودرعه فوق رأسه. وانسحب الأمير فخر الدين بن شيخ الشيوخ قائد المدافعين عن المدينة بسرعة بعد أن ظن أن سلطانه المريض قد مات، وفي أعقابه فرّ الجنود، وفي أعقاب الجنود والفرسان فرّ السكان المذعورون، وهكذا سقطت دمياط دون قتال، إلا أن الملك الصالح نجم الدين أيوب نقل معسكره إلى مدينة المنصورة التي كانت قد خرجت إلى الوجود قبل ثلاثين سنة فقط، ومن هناك بدأت حرب عصابات شارك فيها المصريون جميعًا، وكثرت أعداد الأسرى الصليبيين الذين تخطفتهم أيادي المجاهدين، وتعددت مواكب الأسرى في شوارع القاهرة، كما أن البحرية المصرية قامت بدورها، ثم جاءت قوات إسلامية أخرى من بلاد الشام لمساندة المصريين.

توفي السلطان الصالح نجم الدين أيوب في يوم الاثنين ١٤ من شعبان سنة ٦٤٧هـ/ ٢٠ من نوفمبر ١٢٤٩م، وأخفت زوجته شجرة الدر نبأ وفاته؛ لكي لا تتأثر معنويات الجيش، وأرسلت في استدعاء ابنه توران شاه من إمارته على حدود العراق، واشتدت المقاومة المصرية ضد القوات الصليبية. وبعد عدّة تطورات كانت القوات الصليبية تتقدم نحو مدينة المنصورة في سرعة، ولكن الأمير بيبرس البندقداري كان قد نظم الدفاع عن المدينة بشكل جيد، وانقشع غبار المعركة عن عدد كبير من قتلى الصليبيين بينهم عدد كبير من النبلاء، ولم ينجح في الهرب سوى عدد قليل من الفرسان هربوا على أقدامهم تجاه النيل ليلقوا حتفهم غرقًا في مياهه، أمّا الجيش الصليبي الرئيسي بقيادة لويس التاسع فكان لا يزال في الطريق دون أن يعلم بما جرى على الطليعة

الصلبية التي اقتحمت المنصورة في ٤ من ذي القعدة ٦٤٧هـ / 8 من فبراير ١٢٥٠م.

وفي المحرم من سنة ٦٤٨هـ / ١٢٥٠م دارت معركة رهيبة قرب فارسكور قضت على الجيش الصليبي، وتم أسر لويس التاسع نفسه في قرية مُنيّة عبد الله شمالي المنصورة، ثم نُقل إلى دار ابن لقمان القاضي بالمنصورة؛ حيث بقي سجينًا فترة من الزمان حتى أُفْرِجَ عنه لقاء فدية كبيرة، ومقابل الجلاء عن دمياط.

القائد المظفر سيف الدين قُطْر

بعد معركة فارسكور قُتِل الملك توران شاه على أيدي المماليك، وبموته انتهت دولة الأيوبيين في مصر، وتولت شجرة الدر الحكم مؤقتًا، ثم تزوجت عز الدين أيبك أحد قادة ممالك الصالح نجم الدين أيوب، وبدا بذلك عصر دولة جديدة في مصر، هي دولة المماليك.

لم تستقر الأوضاع في دولة المماليك إلا بعد تولي الملك المظفر قطز الحكم، وقد جاء توليه في فترة عصيبة، وفاصلة للعالم الإسلامي كله؛ إذ انطلق التتار في هذا الوقت يجتاحون بلدان العالم الإسلامي؛ فأسقطوا الخلافة الإسلامية في بغداد، وانطلقوا يجتاحون الشام، وهناك بدأ التعاون بينهم وبين الصليبيين الذين كانوا يهاجمون العالم الإسلامي منذ عشرات السنين من خلال الحروب الصليبية.

قام قطز بتعبئة الشعب المصري على خير وجه؛ فأثار فيهم روح الجهاد، وعمل على تجميع صفوف المماليك، وتوحيد قوتهم؛ لملاقاة العدو الرهيب، وكانت النتيجة نصرًا عزيزًا من عند الله سبحانه وتعالى في عين جالوت.

الملك الظاهر بيبرس البندقداري

ولي الملك والبلاد مضطربة والأعداء في الداخل والخارج، في الداخل أمراء يتربصون به وبعدون العدة للإنقضاض عليه، وفي الخارج أقوي أعداء الأمة الإسلامية عبر التاريخ كله: التتار والصليبيون.

بدأ بيبرس بهؤلاء الطامعين بالملك، ومد لهم الحبل حتى استضعفوه وطمعوا فيه وأعلنوا الثورة عليه، فضبطهم متلبسين بالجرم وقتل ثورتهم في مهدها، ثم عمل على الإصلاح فقد أبطل المكوس ورفع المظالم وأصلح أسلوب القضاء، وأعاد افتتاح الأزهر وعمل على نشر التعليم، وأحصى الفقراء وضمن لهم ما يعيشون منه، وأصلح الطرق والجسور⁽¹⁾.

ثم التفت إلى الجيش فأعاد تنظيمه وحرّم على الجند النهب وإتلاف المزروعات وأخذهم بالطاعة والتدريب وترك الخمر والفحش، ثم وجه نظره إلى السياسة الخارجية فعقد التحالفات مع الدول المجاورة خشية اتفاقها عليه وتأييد أعداءه، ثم بدأ معاركه لتحرير البلاد العربية من التتار والصليبيين.

أخذ الوجود الصليبي يتلاشى رويدًا رويدًا؛ ففي عهد السلطان الظاهر بيبرس (658-676هـ / 1260-1277م) تم توحيد مصر والشام، وقد اتسمت سياسة هذا السلطان القوي بالشدة والصرامة إزاء الصليبيين.

كان بيبرس مملوكًا للملك الصالح نجم الدين أيوب، ومن قواده البارزين، كما كان له فضل كبير في الانتصار في معركة المنصورة؛ إذ كان يتصف بالشجاعة والقوة والإقدام، وكان قد ترك مصر بعد مقتل فارس الدين

¹ علي الطنطاوي: رجال من التاريخ ص: 200-201 (1411هـ - 1990م)

أقطاي، ولكنه عاد بعد تولي قطز كرسي السلطنة، وعينه قطز قائدًا للجيش في عين جالوت؛ فأبلى أحسن البلاء.

بدأت جهود بيبرس العسكرية ضد الصليبيين منذ سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١م، إذ كان يُغير بقواته عليهم كل عام، ثم دخل في عمليات حربية واسعة ضد إمارات الساحل الصليبية في مطلع سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٥م فاستولى على مدينة قَيْسَارِيَّة، ثم مدينة أَرْسُوف إلى الجنوب منها. وكان يقود جيوشه بنفسه في هذه المعارك.

كانت سياسة بيبرس تقوم على الإفادة من منازعات الصليبيين الداخلية، وبعد مناورة كبيرة قامت بها جيوش هذا السلطان الداهية فوجئ الصليبيون بالقوات المصرية والشامية تحاصر أنطاكية، ثم تستولي عليها سنة ٦٦٦هـ / ١٢٦٨م. واستولى بيبرس على المدينة التي ظلت رهينة الأسر الصليبي على مدى أكثر من مائة وخمسين عامًا. وكان ذلك أكبر انتصار حققه المسلمون على الصليبيين منذ أيام حطين واسترداد بيت المقدس. وكان فرح المسلمين بهذا الفتح عظيمًا.

السلطان المنصور قلاوون

جاءت أنباء سقوط أنطاكية على الصليبيين بمنزلة الكارثة، وانتابهم خوف شديد فسارعوا إلى تقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان، وعندما طلب ملك عكا الصليبي معاهدة هدنة مع بيبرس، لقاء التنازل عن نصف أملاك التاج الصليبي في عكا، وافق السلطان على أساس أن هذه الهدنة تطلق يده في مواجهة القوى الصليبية الأخرى في الشام. وفي سنة ٦٧٠هـ / ١٢٧١م عقد بيبرس هدنة مع بوهيموند السادس أمير طرابلس بسبب قدوم حملة صليبية جديدة إلى عكا تحت قيادة

الأمير إدوارد الإنجليزي، وكانت تلك آخر جهود بيبرس الكبرى ضد الصليبيين.

وتولى الحكم سلطان مملوكي قوي آخر هو السلطان المنصور قلاوون الذي اعتلى عرش السلطنة في مصر سنة ٦٧٨هـ / ١٢٧٩م، وبعد أن وطد دعائم حكمه بدأ في مواصلة جهود بيبرس ضد الصليبيين. وكانت بقايا الوجود الصليبي تتمثل في إمارة طرابلس، وبقايا مملكة بيت المقدس اللاتينية التي اتخذت من عكا عاصمة لها.

وفي سنة ٦٨٤هـ / ١٢٨٥م شنّ الجيش المصري هجومًا ناجحًا على حصن المرقب، وانتزعه من فرسان الإسطبارية. وكانت كل الشواهد تدل على أن نهاية الوجود الصليبي في العالم الإسلامي قد اقتربت. وفي سنة ٦٨٦هـ / ١٢٨٧م أرسل السلطان المنصور قلاوون جيشًا استولى على اللاذقية، آخر ما تبقى من إمارة أنطاكية الصليبية التي حرّرها بيبرس.

وبعد ذلك بستين خرج السلطان بنفسه على رأس جيش ضخم فرض حصارًا على طرابلس مدة شهرين، واستولى عليها في ربيع الأول 688هـ / إبريل سنة ١٢٨٩م، ثم تلتها بيروت وجبله، وانحصر الصليبيون في عكا وصيدا وعثليث.

صلاح الدين بن قلاوون

كان لا بد من تصفية الوجود الصليبي في المشرق الإسلامي بعد أن استمرّ ما يقرب من مائتي عام، وبعد أن وهنت قوته بفعل المقاومة الإسلامية، وجهود الحكام المسلمين المجاهدين، وبالفعل تم تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام في عهد الأشرف صلاح الدين خليل بن قلاوون (689-693هـ / 1290-1293م)، حيث كان بعض أملاك للصليبيين في الشام لا تزال قائمة؛ منها

على سبيل المثال: عكا التي اتجه إليها المنصور بن قلاوون وضرب عليها الحصار، واستطاع فتحها في السابع عشر من جمادى الأولى عام 690هـ/ شهر مايو عام 1291م، وكان هذا بمنزلة الضربة القاضية التي نزلت بالصلبيين في بلاد الشام، إذ لم تقم لهم بعد ذلك قائمة.

أرسل السلطان جيشًا إلى (صُور) بقيادة الأمير سنجر، الذي استطاع أن يدخلها في شهر رجب من سنة دخول (عكا)، ثم ظهر جيش مملوكي بقيادة الأمير الشجاعى أمام (صيدا) الذي استطاع أن يدخلها في 15 من رجب، ثم بعد ذلك فتح (بيروت)، وما لبث السلطان أن فتح (حيفا)، ولم يبقَ إلا موضعان: أنطروس وعتليت، ولكن حامية كلٍّ منهما لم تكن قادرة على الصمود، فجاءت حامية أنطروس في (5 من شعبان/ 3 من أغسطس)، ومن عتليت في (16 من شعبان/ 14 من أغسطس)، ولم يُعدَّ بجوزة الداوية سوى الحصن الواقع في جزيرة أرواد، فظَلُّوا محافظين على موقعهم هذا طيلة اثني عشر عامًا، ولم يغادروا الجزيرة إلا في عام (703هـ/ 1303م).

وظلَّت الجيوش المملوكية بعد طرد الصليبيين، تجوب الساحل من أقصاه إلى أقصاه بضعة أشهر في خطوة وقائية، تدمر فيها كلُّ ما تعتبره صالحًا لنزول الصليبيين إلى البرِّ مرة أخرى، والتحصُّن فيه من جديد⁽¹⁾.

رغم ما حدث في هذه الحروب من مآسٍ داميةٍ وتخریب للبلاد الإسلامية، وفي نفس الوقت خسائر جسيمة للصلبيين إلا أنَّ الصليبيين استطاعوا الاستفادة من هذه الحملات، فالمعروف أن الحروب الصليبية أحدثت هزَّةً عنيفة في الغرب الأوربي ظهرت آثارها بوضوح في النواحي الاجتماعية والسياسية، فأدَّت هذه الحروب إلى

¹ قصة الحروب الصليبية www.islamstory.com

إضعاف النظام الإقطاعي وهو النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي أعطى المجتمع الأوربي الغربي طابعه في ذلك العصر، ويبدو أثر الحروب الصليبية واضحًا كذلك في الميدان الاقتصادي؛ إذ ساعدت تلك الحروب على إحداث تطور ملموس في النظام المالية في غرب أوروبا، هذا إضافةً إلى أن ازدياد النشاط التجاري بين الشرق والغرب على عصر الحروب الصليبية أدَّى إلى نتائج خطيرة في غرب أوروبا؛ منها ازدياد نفوذ المدن وقوتها، واتساع نطاق النشاط المصرفي، وتحسين طرق التجارة، وإنشاء طرق جديدة، ونشاط الطرق البحرية.

التأثير الحضاري

على أن أهم ما تأثر به الغرب الأوربي في عصر الحروب الصليبية كان ميدان الحضارة نتيجةً للاتصال بالحضارة الإسلامية؛ ذلك أن الحروب الصليبية أتاحت فرصة طيبة للاتصال الحضاري بين الغرب الأوربي والشرق الإسلامي في الوقت الذي كان غرب أوروبا ما زال تائهاً في ظلمة العصور الوسطى؛ مما ساعد على انتقال كثير من مظاهر الحضارة الإسلامية إلى غرب أوروبا عن طريق الصليبيين.

والملاحظ أن الصليبيين أقبلوا على الحضارة الإسلامية يرتشفون من مَعِينِهَا الفَيَّاض، فنقلوا إلى بلادهم كثيرًا من مظاهر هذه الحضارة. حقيقةً إنَّ إقامة الصليبيين بالشام كانت قلقة ومهددة دائمةً، مما لم يسمح لهم بدراسة تراث الحضارة الإسلامية في كثير من العلوم، ولكن ذلك لم يَحُلْ دون رؤية الصليبيين أشياء جديدة عملوا على محاكاتها ونقلها إلى بلادهم؛ من ذلك أن الغربيين نقلوا صناعة البارود إلى أوروبا عن المسلمين،

كما عرفوا أشكالاً بدائية من الصواريخ، نقلوها وطوّروها في أوروبا بعد ذلك.

في مجال الصناعة والزراعة

وفي مجال الزراعة والصناعة، شاهد الصليبيون نبات قصب السكر لأول مرة في الشرق، فنقلوه إلى غرب أوروبا. كما حرصوا على تصدير السكر نفسه إلى غرب أوروبا ليحل محل عسل النحل الذي لم تعرف أوروبا وسيلة غيره لتحلية الطعام وعمل الحلوى. ومثل ذلك يقال عن كثير من أنواع النبات والثمار والفواكه التي عرفها الأوربيون عن المسلمين على عصر الحروب الصليبية ونقلوها إلى بلادهم في الغرب؛ مثل السمسم والأرز والليمون والبطيخ والثوم.

كذلك عرف الأوربيون كثيرًا من المصنوعات الإسلامية، وأعجبوا بها ونقلوها إلى بلادهم، وحرصوا على استيرادها بانتظام من المصانع الإسلامية في الشرق، سواء المصنوعات الزجاجية أو الخزفية أو المنسوجات أو الجلود أو الأواني المدنية وغيرها.

الصليبيون الجدد

انتهت الحملات الصليبية على العالم الإسلامي في عام 1303م بعد ما يقرب من مائتي عام قُتل فيها عشرات الآلاف من المسلمين، واستُنزفت قدرات البلاد الإسلامية، ولفتت أنظار الصليبيين إلى أنهم لابد أن يغيروا أسلوبهم في حرب المسلمين، وأن يستبدلوا بالحرب المسلحة الحربَ الفكرية؛ حرب العقول والأفهام، وذلك ما كان بعد ذلك عن طريق الاستشراق والتبشير والمذاهب الفكرية المنحرفة التي زرعوها بين المسلمين.

كما أثبتت الحروب الصليبية -في ذات الوقت- أن رُوح الجهاد ما زالت متقدِّمةً في صدور المسلمين تنتظر من يوجِّهها إلى وجهتها الصحيحة، وقبل ذلك تحتاج من ينفذ عنها الرَّماد لتتحول من جمرةٍ خائبةٍ إلى شعلهٍ دائمةٍ للعِزَّة والنصر.

ونجح الصليبيون الجدد منذ الحملة الفرنسية على مصر في عام 1798 وحتى الآن إلى السيطرة على مصر والعالم العربي والإسلامي ليس بالسلاح ولكن باختراق العقول بأفكارهم المنحرفة والتشكيك في دينهم ونشر الشبهات عن هذا الدين الذي أرسله الله إلى النبي الأمين رحمة للعالمين.

نجح الصليبيون الجدد في تجنيد جيوش من أتباعهم، لكنهم لم يحملوا الصليب شعاراً لهم بل حملوا أفكارهم وشبهاتهم وانتماءهم الشديد للغرب وثقافته وحضارته التي أنبهروا بها وظنوا أن التبعية الكاملة له هو الطريق للتقدم والإزدهار.

كان محمد علي وعائلته من هؤلاء الأتباع، وكان ما كان من تبعية واستدانة وترك مصدر قوة العالم الإسلامي وهو الإسلام نفسه، أدى ذلك إلى احتلال مصر من جديد على يد الإنجليز ولمدة سبعين عاماً، فماذا أفادت التبعية للغرب؟

جاء أحد الأتباع الآخرين بانقلاب يوليو 1952، لتستبدل مصر الاحتلال الإنجليزي باحتلال صهيوني أمريكي، ليس فقط احتلال فكري بل احتلال الأرض العربية والقرار السياسي العربي والمياه العربية، فهل تقدمت مصر خطوة إلى الأمام بتبعية عبدالناصر الكاملة لأمريكا والصهاينة؟

وجاء السادات من بعده، لكنه علم في بداية الأمر أن تثبيت ملكه لن يكون إلا بمساندة شعبية، فكانت حرب رمضان المجيدة عام 1393هـ-أكتوبر 1973م بمساندة الجيش والشعب والقرار السياسي، وبفضل الله أولا وأخيرا انتصر المصريون وبمساندة عربية على العدو المشترك، لكنه ظن أنه هو صاحب هذا النصر ونسي الجيش والشعب والعرب ومن ساندته في الحرب، وتذكر فقط قوة الأمريكان وأنه يجب أن يكون تابعا أمينا حتى لا يسقط عن عرشه، فأخذ قرارا منفردا بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الأمريكية رغم اعتراض الشعب المصري ومعه الشعوب العربية، فهل حافظ السادات على سلطانه بتبعيته للصليبيين الجدد؟ هل حافظ على النصر الذي تحقق للعرب والمسلمين حين ساندوه؟ هل تقدمت مصر خطوة إلى الأمام في تحرير سيناء تحريرا كاملا وأن تكون السيادة الكاملة على أرضها للمصريين؟

وأخيرا جاء التابع الأكبر مبارك لتصل مصر إلى ما وصلت إليه من تبعية كاملة للكيان الصهيوني والأمريكان، وكانت نتيجة تلك التبعية زيادة نسبة الفقر والجهل والمرض والبطالة، بيعت المصانع العملاقة وشركات القطاع العام بأبخس الأثمان، بيعت الأرض المصرية للأجانب، وتم تقسيم السودان، احتلت العراق وحوصرت غزة بحجة مقاومة الإرهاب، وامتلأت السجون المصرية بالمعتقلين السياسيين المعارضين للتبعية، بل كان رمز الأمن في مصر هو رمز للقهر والخوف والطغيان، فهل تقدمت مصر خطوة إلى الأمام بتبعيتها للصهاينة والأمريكان؟ هل شعر المصريون بالعدل والحرية والأمان؟ ظهرت شعارات براءة لمجالس حقوق الإنسان، فضاعت الحقوق وضاع الإنسان.

وكما استطعنا بفضل الله أن نتنصر على الصليبيين
القدامى في الحرب المسلحة سننتصر على الصليبيين
الجدد بإذن الله في الحرب الفكرية لأننا نملك كتاب الله
وسنة نبيه ومن تمسك بهما لن يضل أبدا. "ومن أحسن
قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من
المسلمين"، كانت حطين وعين جالوت معارك كبرى في
تاريخ الحروب العالمية، فتحت أبواب العالم لنور الإسلام،
ومعركة أخرى ستأتي، معركة القدس، وسيقرأ عنها
أبنائنا في كتب التاريخ حين يدرسون قصة طرد اليهود
من فلسطين، وإن الشعب الذي أطاح بالصليبيين لن
يعجزه أن يأتي بمثل صلاح الدين ويطيح برأس صهيون⁽¹⁾.

مصر البطل - من رحم ثورة 25 يناير 2011

أحلم أن أرى مصر أعظم بلاد العالم ولن أتنازل عن
هذا الحلم، ولكي يتحقق الحلم فيجب أن يكون رئيس
مصر القادم شخصية قوية الايمان بالله ذات بناء محكم
متين يصعب اختراقه وتملك قدرة خارقة على اقتحام
القلوب والعقول. يجب أن يملك رئيس مصر القادم رقة
في شدة، ورأفة في قوة، ورحمة في عز، وتواضع في
شموخ، ولطف في متانة، وعقل في قلب، وقلب في
عقل.

ما بين ثورة يوليو 1952 و ثورة 25 يناير 2011
وقعت أخطاء كثيرة ممن باعوا الوطن لبيّنوا مجدا زائفا
على أطلاله، ومصر البطل مطالبا بتصحيح هذه الأخطاء،

¹ علي الطنطاوي: رجال من التاريخ ص:60- الطبعة الثامنة (1411هـ -
1990م)

أخطاء ستون عاما مضت هل يصلحها أربعة أعوام آتية هي فترة الرئاسة لرئيس مصر القادم؟

لا أحلم حين أقول نعم يمكن علاج تلك الأخطاء في هذه الفترة، لأن الأخطاء وقعت من أفراد مستبدين ظنوا أن عقولهم وحدهم هي من تستطيع أن تحكم مصر، أقصد عقولهم وعقول أصدقائهم من أعداء الأمة، أما رئيس مصر القادم فلن يكون طاغية أو مستبدا أو ديكتاتورا، فهناك ملايين السواعد العاملة والعقول المفكرة التي ستساعده في علاج الأخطاء السابقة والنهوض بالأمة لتحقيق الهدف المنشود، عقل واحد مستبد يمكن أن يتسبب في أخطاء كثيرة على مدى أعوام كثيرة، أما العقل الذي يمارس الشورى الملزمة مع شعبه المحب لبلده يستطيع بعقله وعقولهم معه أن يصح تلك الأخطاء في أعوام قليلة بإذن الله، الآن يمكن أن يطير حاكم بثورة شعبية، وسنبني في كل مدينة ميدان تحرير.

رأينا مصر قبل الثورة وكيف كان الاستبداد هو الحاكم لمصر وشعبها، منذ محمد علي وأبنائه، مرورا بعبدالناصر والسادات، وصولا إلى الطاغية الذي أبى إلا أن يسلم مصر جثة هامدة، لا تعلق لها هامة، وأبى الله إلا أن تظل مصر قلب العروبة والإسلام، فإذا انفصل القلب عن الجسد، لا يستطيع القلب أن يحيا وحده، ولا يستطيع الجسد أن يحيا بلا قلب إلا إذا كان هناك قلبا صناعيا يضح دما فاسدا للجسد المريض، يؤدي به في النهاية إلى الموت، ومصر العزة باقية ما بقي الزمان بإذن الله.

فإلى أين تتجه مصر الآن بعد الثورة المباركة ثورة 25 يناير 2011، هل تتجه إلى الشرق أم إلى الغرب، إلى العلمانية أم الديمقراطية، أم تتجه إلى المستقبل بقلوب عامرة بالإيمان بربها، ودراسة لتاريخها لتتعلم منه كيف

كانت مصر درة الزمان والمكان، مصر صانعة التاريخ بل حضارتها تسبق التاريخ، مصر الشعب الذي بات يؤثر الحرية على الحياة ولن يعيش مستعبداً أبداً، مصر الشعب الذي يعمل في جماعة حتى تتحول قوة الجماعة إلى أضعاف أضعاف مجموع أفرادها، قوة مقيدة بالحق، وحق مزود بالقوة والذي تقوم عليه المجتمعات المتحضرة.

رسائل

رسالة إلى المجلس العسكري

إلى القادة الأفاضل أعضاء المجلس العسكري الذي يحكم مصر الآن، وفي تلك الفترة العصيبة التي تمر بها مصر، أوصيكم بمصر خيراً يا خير أجناد الأرض، مصر المسلمة حصن الإسلام والمسلمين، مصر قطز وصلاح الدين، تحققت آمياتنا بغضبة للشعب من الظلم الذي وقع فيه لعقود كثيرة منذ ثورة يوليو، ونتمنى أن لا نسمح لأحد أن يظلمنا بعد الآن، سواء داخل مصر أو خارجها، مصر كبيرة بشبابها وشيبتها، برجالها ونسائها، مصر الهرم والنيل، هي أمانة في أعناقكم الآن، فأدوا الأمانة واحفظوا لمصر أمنها لتظل قبلة للآمنين: "ادخلوا مصر إن شاء الله آمين".

رسالة إلى الشعب المصري

أيها الشعب الأصيل، تحملت الكثير صابراً عليك تجد ما يسر قلبك، وصبرت أملاً أن يشعرك بالملك المسئول عن تخفيف هذا الألم، وحين لم تجد إلا آذاناً لا تسمع وقلوباً لا تبصر، قررت الغضب وأسمنت الأصم صوتك، وأبصر الأعمى غضبك ولكن بعد فوات الأوان، وها هي اليوم أمامك فرصة الاختيار، فاختر لنا رئيساً يحفظ لمصر

إسلامها وعروبته وأمنها وقيادتها التي سلبت منها، لا تبخل أيها الشعب الأصيل على مصر بصوت الحق في الإنتخابات القادمة، أيها الشعب العظيم، لست إمعة ولن تكون بعد اليوم تابعا لمن يشتري صوتك بالمال، ثم يبيعك أنت وبلدك بالرخيص لأعدائك، عادت إليك مصر فلا تفرط فيها بعد اليوم وشارك في نهضتها وبنائها من جديد.

أيها الشعب الكريم، أعداء أمتك كثر فلا تخش إلا الله وقل لهؤلاء كما قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم لصاحبه أبي بكر في الغار: لا تحزن إن الله معنا، لا تغتر بمالهم الذي يحاولون شراءك به، فقد رأيت ما فعل المال بأصحابه، تركوا المال لأعداء الأمة وهم في انتظار المحاكمة، لا يغرنك ما يعرض عليك من مناصب وقد رأيت ما فعلت المناصب بأصحابها ولو بعد حين، ها هم عليه القوم يقبعون داخل السجون.

أيها الشعب المصري المسلم، دافع عن دينك وهويتك الإسلامية وقد رأيت ما فعل الإسلام بأصحابه، أعزهم بعد ذل وقد قبع من أذلهم وظلمهم مكانهم خلف الأسوار، هذا هو ما يفعله الإسلام بأصحابه، عز بعد ذل ونصر بعد ظلم، نسأل الله العزة للإسلام والمسلمين.

رسالة إلى رئيس مصر القادم

حين ولي الصديق الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أيها الناس إني وليت عيكم ولست بخيركم، إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيت الله فلا طاعة لي عليكم فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وقال المسلمون لعمر بن الخطاب رضي الله عنه حين ولي الخلافة: لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناك بحد السيف، فرد الفاروق عمر: الحمد لله أن وجد في الرعية من يقومني

بحد السيف، وحين خطب في الناس وقال: أيها الناس اسمعوا وأطيعوا، فخرج سلمان الفارسي وقال لعمر: لا سمع ولا طاعة حتى نعرف من أين لك بهذا الثوب الطويل وأنت رجل ضخم الجسم، فقال عبدالله بن عمر: هذا نصيبي من بيت المال أعطيته لأبي ليكمل ثوبه، فقال سلمان رضي الله عنه: الآن يا عمر نسمع ونطيع.

وأنت يا رئيس مصر القادم لست أفضل من الصديق والفاروق ولن تكون يوما أفضل منهما ولكن لك علينا حق الطاعة ما أطعت الله، فإن عصيته فلا طاعة لك، ولك علينا أن نسألك من أين لك هذا، وأن تجيب حتى يكون علينا السمع والطاعة، والآن اختر لنفسك أيها الرئيس القادم، أن تسير على نهج الصديق والفاروق في العدل والرفق، فتكتب سيرتك بحروف من نور ويخلد ذكرك في التاريخ أنك مجدد العهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفق بالرعية، وإما أن تسير على نهج النظام السابق الذي يحاكم الآن على جرائمه في حق مصر وشعبها، وغدا يحاكم أمام رب العالمين: ماذا فعلت بالرعية وقد إئتمنتك الله عليها؟.

يا رئيس مصر القادم أمامك فترة تاريخية سيقف عندها التاريخ كثيرا، فلتسطر لنفسك ولمصر تاريخا مشرفا تعيد به أمجاد المسلمين، إنها أعظم أيام العرب، ما أجمل أن تكون عربيا هذه الأيام، عاد العرب للتاريخ، شكرا يا ثوار تونس ومصر، ومرحبا بك يا رئيس مصر القادم.

المراجع

- 1- أمن البحر الأحمر قضية كل العرب- ص 2) (1978
- 2- د. حسين مؤنس: الربا وخراب الدنيا ص 38) (1406 هـ - 1986م)
- 3- د. حسين مؤنس: باشوات وسوبر باشوات ص: 179 (1405هـ - 1985)
- 4- د. راغب السرجاني: الفتنة الطائفية في مصر www.islamstory.com
- 5- د. عبدالله عبدالمحسن السلطان:البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي -الطبعة الثالثة ص: 303 (1988)
- 6- د. علي الصلابي: محمد علي باشا والماسونية www.islamstory.com
- 7- روجيه جارودي: كيف صنعنا القرن العشرين - ترجمة ليلي حافظ-ص 28 (1420هـ - 2000م)
- 8- سحر زكي: حقوق الإنسان بين الإسلام والغرب ص:109-115(1431هـ-2010م)
- 9- عبدالخالق النواوي: العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية (1394هـ - 1974م)
- 10- عبدالعظيم رمضان: المواجهة المصرية-الإسرائيلية في البحر الأحمر (1982)
- 11- علي الطنطاوي: رجال من التاريخ ص:191-195 (1411هـ - 1990م)
- 12- قصة الحروب الصليبية www.islamstory.com

- 13- محسن محمد: سنة من عمر مصر-تاريخ مصر
بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية ص: 299 ()
1982
- 14- محمد إبراهيم كامل (السلام الضائع في كامب
ديفيد - ص: 607 - 1987م)
- 15- محمد جلال كشك: ثورة يوليو الأمريكية ص:
383 (1408هـ - 1988م)
- 16- محمود عزمي: السيطرة على البحر الأحمر
ضرورة استراتيجية، شئون فلسطينية العدد 66: ص
109 (1977)
- 17- المستشار طارق البشري (التعديلات الدستورية
ومؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء)
- 18- المستشار طارق البشري (حرب العرب في
لبنان سنة 2006)
- 19- المستشار طارق البشري: العرب في مواجهة
العدوان (1423هـ - 2002م)
- 20- المستشار طارق البشري: هذه إمارة شرم
الشيخ فأين دولة مصر (2009-1-23)
- 21- المستشار طارق البشري: ورقة مقدمة إلى
الدورة الخامسة لمؤتمر الحوار القومي الإسلامي
الذي عقد في بيروت يومي 1 و 2 ديسمبر 2004

للإتصال بالمؤلف: zayedtech@gmail.com

رقم الإيداع: 11263/2011